

١٥٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
عمادة كلية الدراسات العليا

توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن محافظات
شمال الضفة الفلسطينية

إعداد الطالب

عبد الرحيم محمود حسن عبد القادر

إشراف

الدكتور عزيز دويك

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في التخطيط بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح
الوطنية في نابلس - فلسطين

توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية
في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية

إعداد الطالب

عبد الرحيم محمود حسن عبد القادر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ١٦ / ٤ / ٢٠٠٣ م

أعضاء لجنة المناقشة:

- د. عزيز دويك

- د. كمال عبد الفتاح

- د. علي عبد الحميد

- د. حسين أحمد

(رئيساً)-----

(ممتحناً خارجياً)-----

(ممتحناً داخلياً)-----

(ممتحناً داخلياً)-----

الإهداء

إلى والدي --- واخواني --- وزوجتي --- أبنائي

وبناتي وأساتذتي الأفاضل --- وأصدقائي وأحبائي جميعاً

أهدي ثمرة صبرهم ومشاركتهم

الشكر والتقدير

أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل الأيادي التي ساهمت بمد يد العون لإنجاز وتقديم رسالة الماجستير في "توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية" وأخص بالشكر الدكتور عزيز دويك الذي أشرف على رسالتي وكذلك الدكتور علي عبد الحميد والدكتور عبد الناصر قدومي لما أبدوه من تفهم وسعة صدر و إتاحة الوقت لي للدراسة.

كما وأشكر لجنة المناقشة الدكتور كمال عبد الفتاح والدكتور حسين أحمد، وكافة الزملاء على المساندة القيمة التي قدموها في هذا المجال.

أملا أن يعود هذا الجهد بالفائدة والخير لشعبنا ووطننا وفقنا الله في خدمة الوطن والأمة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	أعضاء لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
م	فهرس الصور
ن	فهرس الخرائط
س	فهرس الملاحق
ف	الملخص باللغة العربية.....
١	الفصل الأول: مقدمة عامة ومنهجية الدراسة
٢	١-١ مقدمة عامة
٣	٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها
٣	٣-١ أهمية الدراسة
٤	٤-١ أهداف الدراسة
٥	٥-١ فرضيات الدراسة
٥	٦-١ منهجية الدراسة
٦	٧-١ مصادر المعلومات
٧	٨-١ محتويات الدراسة
٧	٩-١ المفاهيم والمصطلحات
١٠	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
١١	١-٢ تطور الصناعة في فلسطين
١١	١-١-٢ الصناعة في الضفة الغربية خلال فترة الانتداب البريطاني
١٢	٢-١-٢ التطور الصناعي في الضفة الغربية خلال فترة ١٩٤٨-١٩٦٧
١٣	٣-١-٢ التطور الصناعي في الضفة الغربية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي
	الإطار النظري

١٤	المنشآت الصناعية أو القطاع الصناعي	٢-٢
١٥	نظريات ونماذج لاختيار الموقع الصناعي	٣-٢
٢٠	الدراسات السابقة	٤-٢
٢٨	الخلفية التاريخية والجغرافية لمنطقة الدراسة	٥-٢
٢٩	الخلفية التاريخية والجغرافية لمدينة نابلس.	١-٥-٢
٣٧	الخلفية التاريخية والجغرافية لمدينة طولكرم.	٢-٥-٢
٤٣	الخلفية التاريخية والجغرافية لمدينة جنين.	٣-٥-٢
٤٧	الخلفية التاريخية والجغرافية لمدينة قلقيلية	٤-٥-٢

٥٣ الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة

٥٣	المقدمة	١-٣
٥٣	منهجية الدراسة	٢-٣
٥٣	مجتمع الدراسة	٣-٣
٥٤	عينة الدراسة	٤-٣
٥٦	أداة الدراسة	٥-٣
٥٨	إجراءات الدراسة	٦-٣
٥٨	متغيرات الدراسة	٧-٣
٥٩	المعالجات الإحصائية	٨-٣

الفصل الرابع

٦٠	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع	
٦١	العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.	١-٤
٦١	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع.	٢-٤
٦٤	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب المدينة.	٣-٤
٧٢	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب نوع الصناعة.	٤-٤
٨٣	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب ملكية المصنع.	٥-٤
٨٩	العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب عدد العمال.	٦-٤

الفصل الخامس

المشكلات التي تواجه التسويق في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية

٩٧	المقدمة	١-٥
٩٧	المواد الخام.	٢-٥
٩٨	السوق.	٣-٥
٩٨	البيانات الوصفية	٤-٥
١٠٤	المواد الخام والتسويق والمشكلات التي تواجه التسويق حسب المتغيرات.	٥-٥
١١٢	مشكلات التسويق	٦-٥

الفصل السادس

١٣٦	المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية	
١٣٧	واقع المشكلات التي تواجه المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية	١-٦
١٣٩	المشاكل التي تواجه التصنيع حسب المدينة	٢-٦
١٤١	المشاكل التي تواجه التصنيع حسب نوع الصناعة	٣-٦
١٤٣	المشاكل التي تواجه التصنيع حسب عدد العمال	٤-٦
١٤٥	المشاكل التي تواجه التصنيع حسب ملكية المصنع	٥-٦

الفصل السابع

١٤٨	النتائج والتوصيات
١٥٨	المراجع
١٦٤	الملاحق
١٧٧	ملخص أطروحة باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب الفروع في سنوات مختارة.	١٣
١/٣	توزيع مجتمع الدراسة تبعا لمدن المحافظات.	٥٣
٢/٣	توزيع عينة الدراسة تبعا لمدن المحافظات.	٥٤
٣/٣	توزيع عينة الدراسة تبعا لنوع الصناعة.	٥٥
٤/٣	توزيع عينة الدراسة تبعا لملكية المصنع.	٥٥
٥/٣	توزيع عينة الدراسة تبعا لعدد العمال في المصنع.	٥٦
١/٤	المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع.	٦١
١/٢/٤	المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب مدن المحافظات.	٦٤
٣/٤	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير المدينة.	٦٦
١/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعا لمتغير المدينة.	٦٧
٢/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من السوق تبعا لمتغير المدينة.	٦٨
٣/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفر الأيدي العاملة تبعا لمتغير المدينة.	٦٩
٤/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة تبعا لمتغير المدينة.	٦٩
٥/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي تبعا لمتغير المدينة.	٧٠
٦/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات تبعا لمتغير المدينة.	٧٠
٧/٣/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من القوى المحركة تبعا لمتغير المدينة.	٧١

٧١	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل حاجة السوق تبعا لمتغير المدينة.	٨/٣/٤
٧٢	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل اتجاه الريح تبعا لمتغير المدينة.	٩/٣/٤
٧٣	المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب نوع الصناعة.	١/٤/٤
٥٧	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٢/٤/٤
٧٦	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٣/٤/٤
٧٧	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من السوق تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٤/٤/٤
٧٨	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مكان السكن تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٥/٤/٤
٧٩	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفر الأيدي العاملة تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٦/٤/٤
٧٩	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٧/٤/٤
٨٠	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٨/٤/٤
٨١	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٩/٤/٤
٨٢	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١٠/٤/٤
٨٣	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل حاجة السوق لها تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١١/٤/٤
٨٤	المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١/٥/٤

٢/٥/٤	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير ملكية المصنع.	٨٥
٣/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٦
٤/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل الرخص تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٧
٥/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مكان سكن المستثمر تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٧
٦/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفر الأيدي العاملة تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٨
٧/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٨
٨/٥/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام تبعا لمتغير ملكية الأرض.	٨٩
١/٦/٤	المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير عدد العمال في المصنع.	٩٠
٢/٦/٤	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير عدد العمال.	٩١
٣/٦/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل الرخص تبعا لمتغير عدد العمال.	٩٢
٤/٦/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مكان سكن المستثمر تبعا لمتغير عدد العمال.	٩٢
٥/٦/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة تبعا لمتغير عدد العمال.	٩٣
٦/٦/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات تبعا لمتغير عدد العمال.	٩٣
٧/٦/٤	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام تبعا لمتغير عدد العمال.	٩٤

٩٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من القوى المحركة تبعا لمتغير عدد العمال	٨/٦/٤
٩٨	التكرارات والنسب المئوية لمصدر المواد الخام.	١/٧/٤
٩٩	التكرارات والنسب المئوية لاستيراد المواد الخام للمصانع.	٢/٧/٤
١٠٠	التكرارات والنسب المئوية في الحصول على المواد الخام.	٣/٧/٤
١٠٠	التكرارات والنسب المئوية للإجراءات التي تتبعها المصانع في حالة مواجهة مشاكل في المواد الخام.	٤/٧/٤
١٠١	التكرارات والنسب المئوية لمشاكل التسويق لمنتجات المصانع.	٥/٧/٤
١٠٢	التكرارات والنسب المئوية على كيفية التسويق من المصانع في مدن شمال الضفة الفلسطينية.	٦/٧/٤
١٠٢	المتوسطات والانحرافات المعيارية لأكثر المشكلات التي تعترض التسويق في مصانع مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.	٧/٧/٤
١٠٣	التكرارات والنسب المئوية لتوزيع الخدمات الرئيسية (خدمات البنية التحتية) في المصنع.	٨/٧/٤
١٠٤	التكرارات والنسب المئوية لدى تأثير المصنع على تلوث البيئة.	٩/٧/٤
١٠٥	نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعا لمتغير المحافظة.	١/٨/٤
١٠٦	نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعا للمحافظة.	٢/٨/٤
١٠٦	نتائج مربع كاي لمشاكل التسويق لمنتجات المصنع تبعا للمحافظة.	٣/٨/٤
١٠٧	نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٤/٨/٤
١٠٨	نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٥/٨/٤
١٠٩	نتائج مربع كاي لمشكلة التسويق لمنتجات المصنع تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٦/٨/٤
١١٠	نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعا لمتغير عدد العمال.	٧/٨/٤
١١١	نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعا لمتغير عدد العمال.	٨/٨/٤
١١١	نتائج مربع كاي لمشكلة التسويق لمنتجات المصنع تبعا لمتغير عدد العمال.	٩/٨/٤

١١٢	المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعا لمتغير المحافظة.	١/٩/٤
١١٣	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات التسويق حسب متغير المحافظة.	٢/٩/٤
١١٤	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعا لمتغير المحافظة.	٣/٩/٤
١١٤	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة اغلاق الحدود تبعا لمتغير المحافظة.	٤/٩/٤
١١٥	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعا لمتغير المحافظة.	٥/٩/٤
١١٥	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة ضيق السوق تبعا لمتغير المحافظة.	٦/٩/٤
١١٦	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى تبعا لمتغير المحافظة.	٧/٩/٤
١١٧	المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١/٥
١١٨	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلة التسويق حسب متغير نوع الصناعة.	٢/٥
١١٩	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف رأس المال تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١/٢/٥
١٢٠	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة قلة المواد الخام تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٢/٢/٥
١٢٠	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة قلة الأيدي العاملة تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٣/٢/٥
١٢١	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة اغلاق الحدود تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٤/٢/٥
١٢٢	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٥/٢/٥
١٢٢	نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة بعد السوق تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٦/٢/٥

٧/٢/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف السوق تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١٢٣
٨/٢/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١٢٤
٣/٥	المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعا لمتغير عدد العمال.	١٢٥
٤/٥	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلة التسويق حسب متغير عدد العمال.	١٢٦
١/٤/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعا لمتغير عدد العمال.	١٢٧
٢/٤/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف رأس المال تبعا لمتغير عدد العمال.	١٢٧
٣/٤/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة المواد الخام تبعا لمتغير عدد العمال.	١٢٨
٤/٤/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة اغلاق الحدود تبعا لمتغير عدد العمال.	١٢٩
٥/٤/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعا لمتغير عدد العمال.	١٣٠
٥/٥	المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١٣٠
٦/٥	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلة التسويق حسب متغير ملكية المصنع.	١٣١
١/٦/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١٣٢
٢/٦/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة الأيدي العاملة تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١٣٣
٣/٦/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضيق السوق تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١٣٤
٤/٦/٥	نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١٣٤

١٣٨	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.	١/٦
١٤٠	المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا للمحافظة.	٢/٦
١٤٠	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا للمحافظة.	١/٢/٦
١٤٠	نتائج اختبار شفاه لدلالة الفروق في المشكلات تبعا لمتغير المحافظة.	٢/٢/٦
١٤١	المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٣/٦
١٤٢	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير نوع الصناعة.	١/٣/٦
١٤٢	نتائج اختبار شفاه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى تبعا لمتغير نوع الصناعة.	٢/٣/٦
١٤٣	المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير عدد العمال.	٤/٦
١٤٤	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير عدد العمال.	١/٤/٦
١٤٤	نتائج اختبار شفاه لدلالة الفروق في المشكلات تبعا لمتغير عدد العمال.	٢/٤/٦
١٤٥	المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير ملكية المصنع.	٥/٦
١٤٦	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير ملكية المصنع.	١/٥/٦

فهرس الخرائط

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	أقاليم الضفة الغربية.	٢٨
٢	محافظة نابلس.	٣٠
٣	النشاطات الاقتصادية في مدينة نابلس.	٣٣
٤	المنطقة الصناعية حسب التخطيط الهيكلي لمدينة نابلس.	٣٤
٥	توزيع مناطق النشاط الصناعي داخل حدود مدينة نابلس.	٣٦
٦	محافظة طولكرم.	٣٨
٧	التربة في محافظة طولكرم.	٣٩
٨	توزيع استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم في المخطط الهيكلي لعام ١٩٨٨م.	٤٠
٩	توزيع المناطق المقترحة للصناعات التكنولوجية المتقدمة (منطقة الخضوري).	٤٢
١٠	محافظة جنين.	٤٤
١١	جيولوجية محافظة جنين.	٤٦
١٢	محافظة قلقيلية.	٥٠

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	استبانة الدراسة	١٦٥
٢	الخطوات العملية لإنجاز مدينة نابلس تبدأ نهاية العام ٢٠٠٠م.	١٧١
٣	المناطق والمدن الصناعية المقترحة	١٧٢

ملخص الدراسة

تتميز هذه الأطروحة عن غيرها من الدراسات السابقة بقاعدة المعلومات التي استندت إليها والتي تم الحصول عليها مباشرة من الميدان وكذلك من الجهات الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالقطاع الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية من حيث تطورها والمقومات المتاحة للصناعة ومساهمتها في التوظيف والإنتاج والتجارة، والمعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصناعية لتصنيف هذه الرسالة مجموعة من المؤشرات عن واقع المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.

وتعتبر الدراسة الحالة الأولى في فلسطين من حيث شموليتها أربعة مدن وهي (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) وهي تكملة لبحوث الباحثين السابقين في هذا المجال، كدراسة اياد احمد (١٩٩٩) حول محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم ودراسة مصطفى غانم (١٩٩٧) الصناعة في محافظة جنين.

تتضمن الدراسة إجراء مقارنات لمتغيرات مستقلة Independent Variables متعددة مثل الموقع، نوع الصناعة، حجم العمالة وملكية المصنع والمحافظة وتأثيرها على الموقع، وتحليل العلاقات المتباينة بين هذه المتغيرات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss).

ويتوقع من خلال نتائج الدراسة اعطاء تصور واضح عن المنشآت الصناعية في هذا المجال لوزارة الصناعة والتجارة الفلسطينية وبالتالي تزويد الوزارات بتغذية راجعة عن هذا الواقع للتصرف على جوانب القوة والعمل على تعزيزها، وعوامل الضعف لبناء البرامج العلاجية المناسبة لحلها.

وسعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على ضوابط التوزيع الجغرافي لمواقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية.

٢- التعرف على واقع التصنيع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث :

- الموقع وسبب اختياره.
- المواد الخام.
- التسويق.
- الخدمات المتوفرة.

- العاملين في المصانع.
- ٣- إجراء مقارنات في واقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغيرات:
 - نوع الصناعة (أغذية، حداده، نجاره، ألمنيوم، ملابس، صناعات إنشائية).
 - حجم العمال (أقل من ١٠ عمال)، (٢١-٣٠)، (أكثر من ٣٠).
 - ملكية المصنع.
 - المدينة (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية).
 - غير ذلك.
- وتقوم منهجية هذه الدراسة على ثلاث محاور رئيسية هي:
 - (١) المحور الأول: إطار عام ونظري للدراسة، مراجعة المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بالمناطق الصناعية وتوزيعها وتخطيطها وكذلك استعراض لبعض الدراسات السابقة في موضوع الدراسة.
 - (٢) المحور الثاني: إطار معلوماتي شمل دراسة تطور الصناعة في فلسطين والعوامل المؤثرة على اختيار الموقع الصناعي في المدن الرئيسية.
 - (٣) المحور الثالث: إطار تحليل وتقييم من خلال تحليل العوامل المؤثرة في اختيار المواقع الصناعية والمشكلات التي تواجهها والخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.
- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
 - أن أكثر العوامل تأثيراً على اختيار موقع المصنع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية جاء هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة اياد احمد عبد الهادي (١٩٩٩) ودراسة الحمداني (١٩٩١)، حيث أظهرت نتائج هاتين الدراستين أن عامل السوق من أهم عوامل التوطن الاقتصادي.
 - أن أعلى ملكية للمصانع كانت ملكية فردية حيث وصلت نسبتها إلى (٧٣,٠٨%) وأقل ملكية هي المساهمة العامة وبنسبة (٣,٠٤%).
 - حيث أظهرت نتائج الدراسة والتحليل أن أكثر العوامل تأثيراً في اختيار موقع المنشآت الصناعية هو عامل السوق.
 - أظهرت الدراسة أن الملكية الفردية للمنشآت الصناعية تشكل نسبة عالية (٧٣,٨%) مقارنة بالملكية العامة (٣,٠٤%).
 - أن غالبية المصانع في العينة تشتمل على المصانع التي يعمل فيها أقل من (١٠) عمال حيث كانت نسبتها (٣٦,٣%) يليها المصانع التي تحتوي على عدد عمال من (١١-١١٠)

٢٠) عامل بنسبة (٣٢,٥%)، وهذا مؤشر على صغر حجم المصانع في منطقة الدراسة.

- أن أكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مصانع مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت اغلاق الحدود وقلة المواد الخام، ولعل السبب في ذلك هو انتفاضة الأقصى وما نتبعه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياسات الاغلاق.
- أن أكثر الخدمات توفراً في المصانع كانت المياه يليها الكهرباء وأخيراً المجاري.
- وجود اختلاف في مصدر المواد الخام ومشاكل الحصول على المواد الخام ومشاكل التسويق بين مدن المحافظات المختلفة، حيث أعلى نسبة للمشاكل المتعلقة بالمواد الخام كانت في نابلس بنسبة (٧٨,٠%)، كذلك فيما يتعلق بالمشاكل بالحصول على المواد الخام في نابلس بنسبة (٨٨,٢%) أيضاً كانت أعلى نسبة في مشاكل التسويق لمنتجات المصنع نابلس (٨٨,٦%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن مدينة نابلس تشتمل على أكبر تجمع صناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية (أبو الشكر وصالح علاونة، ١٩٩١) إضافة إلى بعد مدينة نابلس عن الخط الأخضر وسياسة الاغلاق المحكمة منذ بداية انتفاضة الأقصى على المدينة والحصار الاقتصادي ومنع الاستيراد للمواد الخام وتصدير المنتجات.
- أن أكثر مشاكل التسويق في منتجات المصنع في الصناعات الإنشائية حيث بلغت النسبة (٩٢,١%).

الفصل الأول

مقدمة ومنهجية الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة

الفصل الأول

مقدمة ومنهجية الدراسة

١-١ المقدمة:

يعتبر الاقتصاد في أي دولة من الدول من الدعامات الأساسية لتطورها، ومن القطاعات الاقتصادية الهامة والتي يتم في ضوءها المساهمة في تصنيف الدول وقوتها هو القطاع الصناعي ومن هنا فإن القطاع الصناعي أو التصنيع يلعب دوراً هاماً في أحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول النامية، فهو يعتبر أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية فيها، وبدونه يصبح من الصعب القضاء على الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول.

كان مفهوم التصنيع قديماً، يقصد به الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرن الثامن عشر، أما التصنيع بالمفهوم الحديث فينظر إليه كأداة من أدوات أحداث التقدم والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فهو يعني القاعدة الصناعية للبلد النامي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل كثيرة وإلى رفع مستوى تطور قوى الإنتاج فيه.

لنجاح عملية التصنيع لا بد من رسم سياسة تخطيطية واضحة وعلى أسس علمية ثابتة لضمان نجاح عملية التصنيع بصفتها إحدى الأركان الأساسية لعملية التنمية. ومن هنا فإن منطقة الدراسة شهدت تغيرات وظروف جديدة في ظل تواجد الاحتلال الإسرائيلي من خلال فرض القيود على إقامة المصانع وإغلاق البعض منها وعزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن التجارة الخارجية مما أدى إلى تحطيم البنية الاقتصادية الفلسطينية.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بقاعدة المعلومات التي استندت إليها، والتي تم الحصول عليها مباشرة من الميدان وكذلك من الجهات الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالقطاع الصناعي حيث تناولت هذه الدراسة توزيع وتخطيط مواقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث تطورها والمقومات المتاحة للصناعة ومساهمتها في التوظيف والإنتاج والتجارة، والمعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصناعية لتصنيف هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات عن

واقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية ويتوقع أن تصل هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن أن تكون مرجعاً للجهات المعنية والمختصة بالتخطيط الصناعي.

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة حول المنشآت الصناعية والتصنيع في فلسطين مثل دراسة اياد احمد (١٩٩٩) في محافظة طولكرم، مصطفى غانم (١٩٩٧) في محافظة جنين، لاحظ الباحث عدم وجود دراسة بحثية حاولت إجراء مقارنات في توزيع التصنيع في المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية مجتمعة وليس بصورة منفردة لذلك سيهتم الباحث بدراسة تأثير المنشآت الصناعية وبالتحديد يمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

أولاً: ما هو واقع التصنيع في مدن شمال الضفة الفلسطينية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) من حيث:-

- الموقع وسبب اختياره.
- المواد الخام.
- التسويق.
- الخدمات المتوفرة.
- العاملين في المصنع.

ثانياً: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع التصنيع في المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغيرات (المدينة، موقع المصنع، نوع الصناعة، حجم العمال).

١-٣ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ١- تعتبر الدراسة الحالة الأولى في فلسطين التي تهتم بدراسة توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية، من حيث شموليتها أربعة مدن هي (نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية) وهي تكمل لبحوث الباحثين السابقين في هذا المجال كدراسة اياد احمد (١٩٩٩)، حول محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم وكدراسة مصطفى غانم (١٩٩٧) الصناعة في محافظة جنين.

٢- يتوقع من خلال نتائج الدراسة إعطاء تصور واضح عن المنشآت الصناعية في هذا المجال لوزارة الصناعة والتجارة الفلسطينية وبالتالي تزويد الوزارات بتغذية راجعة عن هذا الواقع للتعرف على جوانب القوة والعمل على تعزيزها، وعوامل الضعف لبناء البرامج العلاجية المناسبة لحلها.

٣- تتضمن الدراسة إجراء مقارنات لتغيرات مستقلة Independent Variables متعددة مثل الموقع، نوع الصناعة، حجم العمال، ملكية المصنع والمدينة الخ وتأثيرها على هذا الواقع.

١- ٤ أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على ضوابط التوزيع الجغرافي لمواقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية (منطقة صناعية، وسط البلد، في البيت، منطقة منعزلة عن السكان).

٢- التعرف على واقع التصنيع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث :

- الموقع وسبب اختياره.

- المواد الخام.

- التسويق.

- الخدمات المتوفرة.

- حجم العاملين في المصانع.

٣- إجراء مقارنات في واقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغيرات:

- نوع الصناعة (أغذية، حدادة، نجارة، ألمنيوم، ملابس، صناعات إنشائية).

- حجم العمال (أقل من ١٠ عمال)، (٢١-٣٠)، (أكثر من ٣٠).

- ملكية المصنع.

- المدينة (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية).

- غير ذلك.

١-٥ فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية (H_0) التالية:

- ١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير الموقع للمنشآت الصناعية على مستوى المدينة.
 - ٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير نوع الصناعة (أغذية، حدادة، نجارة، ألمنيوم، ملابس، صناعات إنشائية).
 - ٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير حجم العمال في المصنع (اقل من ١٠ عمال، ١١-٢٠ عامل، ٢١-٣٠ عامل، أكثر من ٣٠ عامل).
 - ٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير المدينة (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية).
- وفي حال رفض هذه الفرضيات الصفرية H_0 فإن لكل فرضية بديلة H_1 والتي تعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لكل متغير منها كما هو معروف أعلاه.

١-٦ منهجية الدراسة:

هناك عوامل عديدة في التخطيط لاختيار الموقع الصناعي يأخذها المخطط بعين الاعتبار، ولكن من الصعب تحديد العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي على مستوى عالمي، وذلك لأن أهداف هذه العوامل تتباين من دولة إلى أخرى أهمية من إقليم إلى آخر في نفس الدولة، بالإضافة أن هذه العوامل هي ديناميكية متغيرة من فترة لأخرى، فالعامل المهم سيصبح دون أهداف بعد عدة سنوات.

وتقوم منهجية الدراسة على ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: إطار عام لدراسة مراجعة المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بالمناطق الصناعية وتوزيعها وتخطيطها، وكذلك استعراض بعض الدراسات السابقة في موضوع الدراسة.

- المحور الثاني: إطار معلوماتي شمل دراسة تطور الصناعة في فلسطين والعوامل المؤثرة على اختيار المواقع الصناعية في المدن الرئيسية.
 - المحور الثالث: إطار تحليل وتقييم من خلال تحليل العوامل المؤثرة في إضاح المواقع الصناعية والمشكلات التي تواجهها والخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي الميداني بالإضافة إلى استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي والتحليلي بهدف تحليل عوامل اختيار مواقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية، وربط هذه العوامل مع بعضها البعض، ومناقشة اثر كل من الظروف الطبيعية والبشرية في مثل هذا الاختيار.

١-٧ مصادر المعلومات:

- ارتكزت المعلومات الواردة والمستخدمه في الدراسة على عدد من المصادر هما:
- ١- مصادر مكتبية وتشمل الكتب والمراجع والأبحاث ورسائل الماجستير المتعلقة بموضوع الدراسة (توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية، تطوير المناطق الصناعية، التصنيع، التسويق الصناعي).
 - ٢- مصادر رسمية وتشمل الإحصائيات والبيانات والمعلومات التي جمعت من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية ذات العلاقة مثل:
 - وزارة الصناعة.
 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
 - وزارة الحكم المحلي.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
 - بلديات نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية.
 - ٣- مصادر شخصية تضم المعلومات والبيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الاستبانات والمقابلات والملاحظات الشخصية.

٨-١ محتويات الدراسة:

في إطار المنهجية المشار إليها يمكن تقسيم محتويات الدراسة إلى سبعة فصول أساسية:

- ١- الفصل الأول: مقدمة ومنهجية الدراسة.
- ٢- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة والخلفية الجغرافية والتاريخية لمنطقة الدراسة.
- ٣- الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات للدراسة.
- ٤- الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.
- ٥- الفصل الخامس: المواد الخام والتسويق والمشكلات التي تواجه التسويق في مدن محافظات شمال فلسطين.
- ٦- الفصل السادس: المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.
- ٧- الفصل السابع: النتائج والتوصيات.

المفاهيم والمصطلحات

- التخطيط (Planning):

للتخطيط أكثر من تعريف وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها الباحث والمخطط.

يعرف بالدوين (Badwin) التخطيط بأنه أسلوب لاستخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يتحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن، ويعرف واتسون (Waterson) أن التخطيط عبارة عن اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة^(١).

ويعرفها البحيري من وجهة نظر جغرافية بأنه عبارة عن وجهة نظر مدروسة تهدف إلى رسم الخطوط العريضة لمجالات السلوك في المستقبل وذلك باتباع خطوط منطقية تؤدي إلى بلوغ غايات معينة^(٢).

^(١) عريقات، حري، محمد موسى، ١٩٩٧، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٣٦.

^(٢) بحيري، صلاح الدين، ١٩٩٤، قراءات في التخطيط الاقليمي، وجهة نظر جغرافية، دار الفكر، دمشق، ص ١١.

- مفهوم الصناعة:

للصناعة أكثر من تعريف وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها الباحث، حيث يطلق الكثير من الباحثين كلمة الصناعة على نشاط الصناعة التحويلية أو مجمل النشاطات الإنتاجية، ويشار أحيانا إلى لفظ صناعة، يدل على نشاط مصانع لتحويل المواد الخام بوسائل طبيعية أو ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات صناعية أكثر قيمة^(٣).

وضعت الأمم المتحدة تعريفا للصناعة: بأنها تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنجزت بالآلات أو الأيدي العاملة سواء في الصنع أو الورشة أو البيت^(٤).

- الصناعة الاستخراجية Extraction Industry:

هي التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية الدفينة للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية للتغير من وضعها لجعلها صالحة للاستعمال^(١).

- الصناعة التحويلية Manufacturing Industry:

ذلك النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد على الآلات والطاقة، ويتم عبر نظام متكامل من العمل والخدمات، لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة تختلف في خصائصها الشكلية والاستعمالية^(٢).

- المنشأة Firm:

هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة تقع في موقع وحيد يمارس فيه نشاط إنتاجي واحد^(٣).

- المنطقة الصناعية:

هي مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمنه تصميمات محددة ومعايير تتلائم مع حاجة المصانع لإقامة منشآت صناعية عليها، ويتم تأجير هذه المنشآت إما بالإيجار أو بطريقة الشراء الإيجاري، ويتم تجهيز المنطقة

^(٣) صبح، حسن عبد القادر، ١٩٨٥، مدخل إلى جغرافية الصناعة، ص ٢٨.

^(٤) عبد البرية، غني محمد، ١٩٩٣، الصناعة في عرق، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٦.

^(١) عبد الله محمد، ١٩٧٣، التخطيط الصناعي، هيئة النظر العامة للكتاب، ص ١١.

^(٢) سبيكة، محمد، ١٩٨٤، أسس جغرافية الصناعة، ص ٢٠.

^(٣) دودة لإحصاء، مركزية، ١٩٩٨، الناتج النهائي لتقرير النشاطات، ١٩٩٧، سلسلة التقارير الإحصائية، (٢٠٠١)، ص ٢٠-٢٤.

الصناعة بمشاريع البنية التحتية، وتوفير كافة الخدمات اللازمة، والمنطقة إدارة موحدة تقوم على تقديم الحوافز للمستثمرين^(٤).

- الدخل القومي National Income:

هو مجموعة دخول أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة ومحددة عادة ما تكون سنة^(٥).

- الإنتاجية Productivity:

هي نسبة المخرجات إلى المدخلات^(١).

- السوق Market:

هو ذلك الإطار العام الذي يلتقي فيه البائعون مع المستثمرين للاتصال والتبادل فيما بينهم دون أي عائق^(٢).

- التلوث البيئي Environmental Pollution:

وجود مادة غريبة أو أكثر (ملوثات Pollution) في أي مكون من مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال أو يحد من استعمالها^(٣).

- التوطن الصناعي Localization:

قيام صناعة ما في إقليم ما بحيث تكون لها أهمية نسبية تفوق تلك الأهمية التي تحظى بها الصناعات الأخرى في باقي أنحاء الإقليم^(٤).

^(١) صالح، حسن عبد القادر، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ٢٦١.

^(٢) حر دان، طاهر حيدر، ١٩٩٧، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٤٩.

^(٣) عامر، مصطفى عثمان، ١٩٩٧، الصناعة في محافظة حazin، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، ص ٨٠.

^(٤) الخراج، طارق، ١٩٩٨، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ص ٦٩.

^(٥) انتبه، محمد سليم، أحمد، علي خليل، ١٩٩٥، حماية البيئة الفلسطينية، مركز الحاسوب العربي، نابلس، ص ٦٩.

^(٦) صالح، حسن عبد القادر، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ٢٢٢.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

والخلفية الجغرافية والتاريخية

٢-١: تطور الصناعة في فلسطين:

تعتبر دراسة التطور التاريخي للصناعة في اقتصاد أي بلد أمراً ضرورياً من أجل تحديد مسارها واتجاهاتها في المستقبل، لأن معرفة هيكل الصناعة في السابق واتجاهاتها والعوائق التي كانت تعترضها، تعتبر من الضروريات الأساسية لأية خطة تصنيع أو تنمية صناعية لذلك البلد.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنقوم بإلقاء الضوء على التطورات السابقة في مرحلة الانتداب البريطاني حتى ١٩٤٨ والفترة ١٩٤٨ حتى احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ وفترة الاحتلال الإسرائيلي.

٢-١-١: الصناعة في الضفة الغربية خلال فترة الانتداب البريطاني:

كان الاقتصاد الفلسطيني يغلب عليه الطابع الزراعي وهو يشكل العماد الرئيسي وكمصدر رئيسي للدخل، وهذه الظروف حكمت التطور الصناعي حيث تطورت صناعات تحويلية تعتمد بصورة أساسية على تصنيع الإنتاج الزراعي، كطحن الحبوب واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون، وكذلك النسيج ودباغة الجلود والصناعات الخشبية، وتميزت هذه الصناعة بالطابع الحرفي العائلي، وكان الإنتاج الصناعي موجهاً للسوق المحلي بهدف سد الاحتياجات المحلية منه، ومن أهم المعوقات التي اعترضت التطور الصناعي في فلسطين في تلك الفترة ندرة المواد الخام، وضيق السوق المحلي.

ومن استعراض نتائج المسح الصناعي لعام ١٩٤٨، نجد أهم التطورات التي حدثت في القطاع الصناعي في فلسطين كانت لصالح القطاع الصناعي اليهودي، إذا أصبح اليهود يملكون ٣٥% من القائمة، بينما تدرت نسبة ما يملكها العرب من المصانع إلى ٦٥%، كذلك استطاع اليهود إقامة الصناعات الكبيرة والآلية، حيث احتكروا امتياز

شركة الكهرباء، وأسسوا مصنع الإسمنت ومصانع لإنتاج الزيوت النباتية والحيوانية، وصناعة المنسوجات ^(١).

تعكس نتائج المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٣٩ الهوة الواسعة بين التطور الصناعي العربي واليهودي، حيث انخفض من ٦٥% إلى ٢٧,٨% واما القطاع الإسرائيلي ارتفع إلى ٧٢,٢% ^(٢).

وفي سنة ١٩٤٢ ارتفع عدد المنشآت الصناعية اليهودية من ٧٨٢ منشأة إلى ١٩٤٣ منشأة أي بزيادة مقدارها ١٤٤% وشكلت ما نسبته ٥٥% من مجموع عدد المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في فلسطين، حيث ارتفع عدد المنشآت الفلسطينية من ٣٣٩ إلى ١٥٥٨ منشأة أي بزيادة مقدارها ٢٥٩,٥% شكلت ما نسبته ٤٥% ^(٣).

٢-١-٢: التطور الصناعي في الضفة الغربية خلال فترة ١٩٤٨-١٩٦٧:

من الجدير بالملاحظة ان تطور الصناعة العربية في فلسطين كان محصوراً في المناطق الساحلية، أما المناطق الجبلية من فلسطين، فلم تكن تتميز بأي ميزة صناعية باستثناء صناعة الصابون في نابلس وصناعة الزجاج والجلود في الخليل والصناعات الخشبية والمشروبات في القدس.

منذ عام ١٩٤٨ أصبحت الضفة الغربية تشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية على الرغم من تخلف الصناعة في الضفة الغربية عند تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، كانت الضفة الشرقية اقل تطوراً في القطاع الصناعي حيث بلغ عدد مؤسساتها ١٥٣ مؤسسة بينما في الضفة الغربية ٢٥٤ مؤسسة ^(١). ولكن هذا الوضع تبدل خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ لصالح الضفة الشرقية وذلك لتركز الاستثمارات الموجهة للتصنيع في الضفة الشرقية للأردن، والهجرة الواسعة والأيدي العاملة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية وما تضمنته هذه الهجرة من نقل المهارات الصناعية والتطور الصناعي.

^(١) أبو شكر، عبد الفتاح، صالح، سمير عبد الله، علاونة، عاطف، التصنيع في الضفة الغربية، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، نابلس، ١٩٩١م، ص ٢٠.

^(٢) مرجع سابق ص ٢١ أبو الشكر وآخرون.

^(٣) مرجع سابق ص ٢٢.

^(٤) مرجع سابق أبو الشكر.

٢-١-٣: التطور الصناعي في الضفة الغربية فترة الاحتلال الإسرائيلي:

يستنتج المنتج للسياسة الاقتصادية التي طبقتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية منذ احتلالها عام ١٩٦٧ عمدت إلى إضعاف البنية الصناعية في الضفة، ووضعت العراقيل والقيود أمام تطورها وأمام حدوث أية تنمية صناعية حقيقية فيها، فكانت تقوم بعدم منح التراخيص لإنشاء الصناعات الجديدة وكذلك عدم السماح بالتوسعة أو زيادة القدرة الإنتاجية لها مثل الشركات الكهربائية العربية، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة لتقديم طلبات إقامة المصانع الجديدة، والتي تأخذ طابع العقوبات البيروقراطية.

كذلك تعمل على تبديد راس المال الفلسطيني حيث أنها في حالة منح التراخيص لإقامة مصنع ما، وذلك بمنح تراخيص كثيرة تشابه المصنع الذي منح الترخيص مما يؤدي إلى مزاحمة بعضهم بعضاً واستنزاف رؤوس أموالهم، أو تمنع استيراد الآلات الحديثة اللازمة له، وبالتالي يأخذ صاحب المصنع الآلات القديمة المستعملة من المصانع الإسرائيلية التي ليست بحاجة لها وتم التخلي عنها.

وكذلك أيضاً فرض الضرائب والرسوم الجمركية العالية والتي تعوق تطور الصناعة الفلسطينية وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها ومن ثم ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل قدرتها التنافسية أمام المنتجات والبضائع الإسرائيلية، مما أدى إلى إغلاق الكثير من المنشآت الصناعية ويبين الجدول التالي ذلك: (١)

يبين الجدول (١) عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في سنوات مختارة.

الجدول (١)

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب الفروع في سنوات مختارة

السنة	عدد المؤسسات
١٩٦٨	٤٠٢٩
١٩٧٨	٢٣٢٢
١٩٨٥	٢٤٩٤
١٩٨٧	٢٤٦٣

المصدر: مرجع سابق، التصنيع في الضفة الغربية، ص ٤٩.

(١) مرجع سابق، التصنيع في الضفة الغربية ص ٤٩.

وعندما قامت الانتفاضة وذلك في سنة ١٩٨٧ فإنه حصل تغير ملحوظ على القطاع الصناعي وعلى المنشآت الصناعية وذلك بسبب المقاطعة الشعبية للمنتجات الإسرائيلية فقد قامت بعض الصناعات بتوسيع إنتاجها وإقامة مصانع أخرى وذلك لزيادة الطلب عليها، وانتشار ورشات التصنيع الصغيرة في مجال الاحتياجات الأساسية المقامة على أساس اسري أو تعاوني.

كما أيقظت الانتفاضة روح الاعتماد على الذات ورغبة شديدة في التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبهذا التغير على مستوى التصنيع في تلك المرحلة أصبحت فيها المبادرة لإعادة السيطرة على السوق الفلسطيني وانتزاعه من الشركة الإسرائيلية وفي فترة ١٩٩٤ بدأت حركة نمو صناعي غير طبيعية لغاية سنة ١٩٩٩ وذلك بسبب الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وكما ظهر مستثمرون محليين بدعوا باستغلال أموالهم، وإنشاء منشآت صناعية جديدة، مما أدى إلى نمو في القطاع الصناعي والمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي بشكل فعال ومباشر.

٢-٢ المنشآت الصناعية أو (القطاع الصناعي):

تعريف المنشآت الصناعية أو القطاع الصناعي: على الرغم من شيوع استعمال كلمة " الصناعة " Industry إلا أنها غير محددة المعنى، ففي اللغة الإنجليزية تطلق هذه الكلمة على نشاطات اقتصادية لا تمت إلى تصنيع المواد الصلبة، فهناك مفهوم Tourism Industry أو Agroindustry وفي هذا السياق تعني كلمة Industry الإدارة الحديثة للنشاط الاقتصادي واستعمال مدخرات متطورة.

أما في اللغة الفرنسية فتعني كلمة Industry كل النشاطات الصناعية، سواء كانت آلية أو يدوية وهذا ينطبق أيضا على كلمة Industry بالاسبانية ولعل المصطلح الانجليزي Manufacturing أو الألماني Industries هو ما يطابق كلمة صناعة في اللغة العربية والتي يقصد بها "تحويل المواد الأولية ميكانيكيا أو كيمياويا إلى إنتاج جديد يستطيع الإنسان الاستفادة منه" (١)

(١) برهم، نسيم أبو صبحه، كاند، عبد الله، عبد الفتاح مدخل إلى الجغرافيا البشرية، عمان، ١٩٩٦.

وهنا يجدر التمييز بين مفهوم الصناعة في الدول المتقدمة (الصناعية) والدول النامية، فالصناعة في الدول الصناعية تعني تقسيم العمل والانتظام وتجانس السلع الصناعية المنتجة (لها مقاييس ثابتة وموحدة) والإنتاج المستهلكين مجهولين وينتشرون على مساحة كبيرة قد تشمل العالم بأجمله. أما في الدول النامية فتخلط الصناعة بالمفهوم التقليدي (تحويل المادة ٠٠٠ الخ) مع الصناعات اليدوية، ومهما يكن من أمر فإن الأمم المتحدة تحدد مفهوم الصناعة على أساس التصنيف الذي أوردته في عام ١٩٦٨ والذي يطلق على International standard Industrial classification (ISIC) ويعني " التحويل الميكانيكي أو الكيماوي للمواد من أجل إنتاج جديد" بغض النظر عن طريقة الإنتاج ونوع التنظيم.

- أما مفهوم القطاع الصناعي فهو مفهوم أشمل أوسع من مفهوم الصناعة. فقد قسم كلارك Clark في عام ١٩٥١ النشاطات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات وهي:
- (١) القطاع الرئيسي أو القطاع الأول: ويشمل إنتاج المواد الأولية، زراعة وغابات وثروة سمكية والتعدين (استخراج المعادن، دون تحويله).
- (٢) القطاع الثاني: ويشمل الصناعة وإنتاج الطاقة والصناعات الاستخراجية (تعدين يجري عليه تحويل كتحويل خام الحديد إلى صفائح) والإنشاءات والصناعات اليدوية.
- (٣) القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات غير المادية .

٢-٣: نظريات في اختيار الموقع الصناعي:

لقد اهتمت الجغرافيا الصناعية بدراسة الموقع الصناعي وذلك حسب أهمية المكان الذي يقع فيه المصنع، وهنا فلا بد من التمييز بين "عوامل الموقع" وعوامل اختيار الموقع الصناعي، فعوامل الموقع تعني تأثيرات العلاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نقطة محددة من سطح الأرض، وربما تكون هذه التأثيرات بين العوامل منها الإيجابية أو السلبية أو خليطاً بينهما.

أما عوامل اختيار الموقع الصناعي فهي العوامل الإيجابية (غالباً) التي يأخذها المستثمر أو المخطط بعين الاعتبار. وبالطبع في أي مكان لا يوجد هناك موقع مثالي من أجل إقامة أي مصنع عليه. أيضاً قد تتوفر منطقة إقليم ما في دولة ما لإقامة المصنع ومتوفر معها البنية التحتية منها (المواصلات والاتصالات كالكهرباء والماء ٠٠ الخ) وقريبة من السوق الاستهلاكية وخاصة المدن الكبرى لكن يتفاجأ صاحب المصنع بارتفاع

سعر الأراضي بصورة عالية جدا كذلك الشروط المطلوبة للمحافظة على البيئة مكلفة ومعقدة فمن هنا يجب على المستثمر ان يقارن ويوازن بين هذا الموقع وموقع آخر ضمن الخصائص الموجودة وبين أماكن أخرى بعيدة عن السوق ورخيصة، ويمكن ان نقول بان اختيار للموقع الصناعي هو عملية (حل وسط) وموازنة بين جملة من العوامل المؤثرة ^(١) كذلك من الصعب تحديد العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي على مستوى عالمي السبب في ذلك التباين بين هذه العوامل من دولة إلى أخرى أو من إقليم إلى إقليم آخر في نفس الدولة. أيضا عوامل اختيار الموقع الصناعي هي عبارة عن عوامل ديناميكية ومتغيرة من فترة زمنية لأخرى فالعامل المهم الآن سيصبح دون أهمية بعد عدة سنوات وهكذا. ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي:

- (١) المواد الخام.
- (٢) القوى العاملة.
- (٣) البنية التحتية.
- (٤) السوق.
- (٥) توفير الأراضي واسعارها .
- (٦) الطاقة.
- (٧) سياسة الدولة.
- (٨) المعطيات الطبيعية (السطح والمناخ) ^(٢)

وكما ذكرنا من قبل هناك تباين بين العوامل من مكان لآخر فمثلا في السابق كانت تتحكم في ذلك العوامل الطبيعية مثل المناخ وطبيعة السطح هي العوامل الحتمية أي أنها هي الوحيدة المحددة لاختيار الموقع الصناعي فكان الربط بين صناعة المواد المطاطية ومواد التشحيم والزيوت المختلفة ودرجة الحرارة وما بين رطوبة الجو والصناعات.

لكن اليوم نلاحظ بان درجة الحرارة والرطوبة النسبية يمكن التحكم فيها تقنيا (التدفئة والتبريد) إلا ان صناعة الطائرات بقيت مرتبطة باختيار عوامل الموقع فيها متمثلة في المناطق ذات الرياح الهادئة والمياه الصافية من اجل التجارب. كذلك لا بد من التطرق إلى عدة زوايا وليست من زاوية واحدة بالنسبة لاختيار الموقع فمثلا القوى العاملة قد تؤثر من ناحية الأجور فهناك المصانع التي تقام بسبب انخفاض الأجور كذلك

^(١) مرجع سابق . برهم .

^(٢) مرجع سابق . برهم .

يمكن ان تكون على أساس الجنس فالمصانع النسيجية يعمل بها النساء والصناعات ذات الأيدي العاملة الكثيرة وتكون طبيعة الحال رخيصة، وحتى ان التنظيمات السياسية يمكن ان تؤخذ بعين الاعتبار (المطالبة بالإضرابات وزيادة الأجور ٠٠٠ الخ)^(١).

كذلك إذا توافرت عدة عوامل إيجابية في مكان فان ذلك يؤدي إلى جذب عدة مصانع مرتبطة ومتكاملة مع بعضها، فمثلا في الجغرافيا الصناعية يتم التركيز على ما يسمى بالتأثيرات الأمامية والخلفية، فالخلفية تعني وجود عدة مصانع تتدرج من اجل مصنع آخر. مثل مصانع السيارات التي تجاورها مصانع قطع لها، فنوع الترابط يكون ترابط خلفي Back ward linkage أما مصفاة البترول فنجد ان معظم الصناعات البتر وكيماوية تقوم على إنتاج المصفاة وهذا الترابط الأمامي Forward Linkage، وبشكل عام فانه كلما تزايد هذا الترابط بنوعية الأمامي والخلفي كلما كانت إمكانية التطور الصناعي وتأثيره اقتصاديا واجتماعيا اكبر^(٢).

ومن أهم هذه النماذج والنظريات ما يلي:

■ نظرية الموقع الصناعي: Industrial location Theory

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الموقع الصناعي واسس اختياره، حيث انحصرت هذه النظريات في ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ- نظرية الفرد فيبر Alfred Weber:

حيث عالج في نظريته المعروفة "بنظرية الموقع الصناعي" مسألة الموقع الصناعي المنفرد ولم يتطرق إلى المجتمعات أو المدن الصناعية، وتدور حول الموقع الصناعي الذي يوفر الحد الأقصى للربح عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى^(١) أي تناول الموقع وأهميته من خلال تقليل الإنتاج أدنى حد ممكن.

ب- نظريات ركزت في تناولها على الموقع وأهميته من خلال عوامل السوق وبالذات الطلب على المنتجات الصناعية ومنها نظرية لوش Loesch^(٢).

^(١) مرجع سابق، برهم، ص ١٥٨-١٥٩.

^(٢) مرجع سابق، برهم، ص ١٥٨-١٥٩.

^(٣) محمد غنيم، عقمان، مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة الأولى ١٩٩٩

^(٤) مرجع سابق، محمد غنيم.

ج- نظريات عملت على دمج النوعين السابقين معاً ومنها دراسات ازارد Isard^(٣) اعتبرت نظرية الفرد فيبر هي اصل جميع النظريات والدراسات الخاصة بالموقع الصناعي في المحاور الثلاث.

بنى فيبر نظريته على فرضية ان المستثمرين يختارون مواقع الصناعات في الأماكن التي يكون فيها تكاليف الإنتاج في حدودها الدنيا ، لكي يثبت صحة نظريته، فقد قام بوضع تصور دولة ما وبالمواصفات التالية :

- دولة منعزلة: يسود مناخ واحد في جميع أجزاء الدولة .
- المستهلكون معروفون مسبقاً.
- المواد الخام معروفة.
- وسائل المواصلات موحدة التكاليف والنقل.
- تكاليف الأيدي العاملة على الرغم من تباين الأجور.
- النظام الاقتصادي والسياسي في جميع الأرجاء موحد^(٤) .

ومن خلال هذه الافتراضات، اشتق فيبر ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على الموقع الصناعي وهي:

- تكاليف النقل Transport Cost.
- تكاليف الأيدي العاملة Labor Cost.
- التركز والتراكم Agglomeration.

ربط فيبر في تحليله تكاليف النقل بعامل المسافة وبوزن المواد الخام المنقولة، وتوصل في الخلاصة إن الموقع الأمثل للصناعة يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق تصنيفها في حدها الأدنى، وللتأكد من هذه النتيجة طور فيبر قانون معامل المادة Index-Material والذي يساوي وزن المواد الخام مقسوماً على وزن المواد الصناعية المنتجة، وقال بأنه كلما كان معامل المادة أكثر من واحد تكون الصناعة موجهة نحو السوق Market Oriented^(١)، فيما يتعلق بالأيدي العاملة فإن أماكن توافرها وتواجدها قد تعمل على جذب وتوطين الصناعة وذلك إذا كان

(٣) مرجع سابق، محمد غنيم.

(٤) مرجع سابق، محمد غنيم، ص ١٣٩.

(١) محمد غنيم مرجع سابق ص ١٤١.

التوفير في تكاليف الأيدي العاملة لكل وحدة منتجة أكبر من تكاليف النقل الإضافية المطلوبة لكل وحدة^(٢).

وكذلك قد يعمل توفر بعض العوامل المساعدة على حدوث تركيز وتراكم اقتصادي في منطقة ما على جذب وتوطين صناعات جديدة مثل توفر خدمات البنية التحتية بشكل جيد وكذلك توفر الأيدي الماهرة وغيرها من العوامل^(٣)

وكما ورد ذكره سابقاً ان القطاع الصناعي يؤثر في نواحي عديدة مثل الاقتصاد والسياسة وكذلك النواحي الاجتماعية وقد ظهرت علوم جديدة مثل علم الاجتماع الصناعي حيث تضمن عدة مؤلفات ونظريات ودراسات بحثت بعمق العلاقة بين الصناعة والمجتمع حيث العلاقة بين المصنع كنسق صغير والبناء الاجتماعي كنسق أكبر وكذلك دراسة البناء الاجتماعي الداخلي للتنظيمات الصناعية أي دراسة المصنع كتنظيم اجتماعي يعكس كثيراً من خصائص الحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي وهناك آراء عديدة وضعها العلماء بخصوص علم الاجتماع الصناعي وعرفوه على النحو التالي:

- يوجين ف. شنايدر E. V. Schneider "العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية التي يدخل فيها الأفراد وبمقتضى اشتراكهم في عملية الإنتاج الصناعي"^(١).
- ولبرت مور W. Moore العلم الذي يقوم بتطبيق مبادئ علم الاجتماع الملائمة للوضع الصناعي وظروف الإنتاج وأسلوب الحياة^(٢).
- م. أ. سميث M.A. Smith العلم الذي يستخدم النظريات والطرق السوسيولوجية عند دراسة ذلك الجزء من أجزاء المجتمع الذي يؤدي الوظائف الاقتصادية التي يقصد بها إنتاج وتوزيع السلع وتوفير الخدمات التي يتطلبها المجتمع^(٣).
- دلبرت س. ملر S. Miller. Dellbert ان علم الاجتماع الصناعي يتناول التوافقات الاجتماعية لحياة العمل، والعوامل الاجتماعية في أمكنة العمل كالمصنع وغيره^(٤).
- ت. لبتن T. Lupton يقوم بدراسة النسق الاجتماعي للمصنع، بالإضافة إلى دراسة العوامل الخارجية التي تؤثر في هذا النسق^(٥).

^(١) مرجع سابق ص ١٤١.

^(٢) مرجع سابق ص ١٤١.

^(٣) لطفى، طلعت إبراهيم، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة والنشر ص ١٨٠-١٧.

^(٤) مرجع سابق، إبراهيم لطفى.

^(٥) مرجع سابق، إبراهيم لطفى.

^(٦) مرجع سابق، إبراهيم لطفى.

^(٧) مرجع سابق، إبراهيم لطفى.

^(٨) مرجع سابق، إبراهيم لطفى.

وكذلك من الباحثين في هذا المجال روتلز برجر وديكسون. يرى برجر وديكسون في كتابهما الذي صدر عام ١٩٣٩ عن الإدارة والعامل ان للمنظمة الصناعية وظيفتين إحداهما اقتصادية تتمثل في القيام بعمليات الإنتاج، والأخرى اجتماعية تتمثل في إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات التي تعمل في داخل المنظمة ^(١).

أما الباحث اتزيوني يحدد النظرية لدراسة الصناعة في مستويات أربعة تبدأ بالمنظمة الاقتصادية باعتبارها وحدة اجتماعية، ثم ينتقل إلى المقارنة بين المنظمة وبين غيرها من التجمعات كالعائلات والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية، ثم تنتقل إلى دراسة ناحية أخرى، ثم تتجه في نهاية الأمر إلى دراسة العلاقة القائمة بين المنظمة والمجتمع المحلي للصناعة على أساس ان كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به ^(٢).

٢-٤: الدراسات السابقة:

٢-٤-١: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصناعة في فلسطين:

١: دراسة مصطفى عثمان غانم: سنة ١٩٩٧ حول الصناعة في مدينة جنين :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم وبنية الصناعة القائمة في محافظة جنين واستعراض تطورها الزمني والمكاني وتوقع إمكانيات واتجاهات تطورها في المستقبل. وكذلك دراسة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في المحافظة ومحاولة طرح مقترحات لحل تلك المشاكل، وإمكانية قيام مناطق صناعية في المحافظة تخدم اقتصاد المحافظة والاقتصاد الوطني.

حيث كانت منهجية دراسته بإتباع المنهج الوصفي باعتباره أحد المناهج المهمة وقد تم تصميم ثلاث استبانات وقسمت إلى ثلاثة أقسام :

- استبانة خاصة بأصحاب المنشآت الصناعية.
- استبانة خاصة بالمنشآت الصناعية.
- استبانة خاصة بالعاملين في بالمنشآت الصناعية.

^(١) محمد محسن، عبد الباسط - علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع القاهرة ص ٨٧-٨٨.

^(٢) مرجع سابق محمد محسن ص ٨٣-٨٤.

وقد توصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي التالية:

١- حادثة عهد الصناعة في مدينة جنين، حيث ترجع إلى بداية النمو الصناعي إلى عام ١٩٧٥.

٢- افتقار القطاع الصناعي إلى الروابط الأمامية والخلفية، وهذا يعود إلى طبيعة الصناعة ذات الصلة الاستهلاكية وإلى فقر المحافظة للمواد الخام الأولية والوسيلة التي تدخل في الصناعة، واعتماد المحافظة على الاستيراد من إسرائيل.

٣- يشكل العاملون في القطاع الصناعي نحو ٣٠% من مجموع العاملين في محافظة جنين.

٥٨٢١٨٨

٤- لا يوجد تخطيط مسبق أو تجمعات صناعية، فالمنشآت الصناعية موزعة عشوائياً بالأحياء ودور السكن.

٥- إن أهم الأسباب التي أثرت على المستثمرين في القطاع الصناعي في تحديد موقع المنشآت الصناعية وجود تجمع صناعي بنسبة ٣٤,٢%، ملكية الأرض بنسبة ١٩,٧%، القرب من السوق بنسبة ١٦,١%.

٦- توفر مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية ناجحة في المحافظة للمنطقة المشتركة بين فلسطين وإسرائيل.

٧- إن القطاع الزراعي يشكل عنصراً هاماً من عناصر الثروة الاقتصادية في المحافظة، حيث تشكل مجموع الأراضي المزروعة في المحافظة حوالي ٣٩٨٨٣٨٥ دونماً، تنتج حوالي ١٢٠٨٤٣ طناً من المنتجات الزراعية المختلفة وهذا القطاع يمكن أن يشكل ركيزة أساسية من ركائز وجود قطاع صناعي معتمد على القطاع الزراعي في المحافظة.

يرى الباحث أن هناك توافق بين دراسة مصطفى غانم وهذه الدراسة من حيث بعض النتائج المتعلقة باختيار موقع المصنع وهي ملكية الأرض، والقرب من السوق وتوفير الأيدي العاملة والقرب من طرق المواصلات.

وكذلك هناك توافق في استيراد المواد الخام من داخل إسرائيل حيث تشكل نسبة عالية. وكذلك عدم وجود تخطيط مسبق لتوزيع المنشآت الصناعية وإن غالبية المصانع الموجودة هي مصانع ذات ملكية فردية وبنسبة ٧٣,٠٨ وكذلك إن غالبية المصانع الموجودة هي عبارة عن مصانع ذات حجم صغير وتشتمل على أقل من عشرة عمال حيث كانت بنسبة ٣٦,٣%.

٢: دراسة د. عبد الفتاح أبو الشكر، د. سمير عبد الله صالح، د. عاطف علاونه، ١٩٩١م:

حول التصنيع في الضفة الغربية، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب عديدة لمستوى تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية والإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما هي أهم معالم التصنيع في الضفة الغربية، حيث قسم الباحثون المراحل التي مرت بها الصناعة إلى ثلاث مراحل وهي:

أ- مرحلة الانتداب البريطاني.

ب مرحلة ما بين عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٤٨م.

ج- مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧م.

٢- ما هي أهم التطورات والتغيرات التي حلت بالقطاع الصناعي في الضفة الغربية في المراحل الثلاث وحتى الوقت الحاضر؟

٣- ما هي القيود والمشكلات التي تعترض عملية التصنيع في الضفة الغربية؟

٤- ما هي آفاق التطور الصناعي في الضفة الغربية في المستقبل؟

واستخدام الباحثون في دراستهم أسلوب البحث الميداني في جمع المعلومات، وتم الاعتماد على هذه المعلومات في تحليل الوضع الصناعي في الضفة الغربية، وتم تصميم استبانة تضمنت عدداً من الأسئلة استهدفت الحصول على المعلومات المطلوبة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وكذلك طريقة المعاينة الإحصائية، لجميع المصانع التي تشغل أقل من ٨ عمال، لتحقيق هدف الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج هي:

١- صغر حجم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية، إذ يصل متوسط حجم المنشأة الواحدة إلى ٣,٨٩ شخصاً.

٢- ازدهار صناعة النسيج خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في مدينة طولكرم بسبب ارتباطها بالسوق الإسرائيلي من خلال التعاقد من الباطن.

٣- قلة المؤسسات الصناعية الفلسطينية التي تستخدم المواد الخام المحلية إذ تصل نسبتها إلى ٢١,٧% من مجمل المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية.

٤- يعاني القطاع الصناعي في الضفة الغربية من تقلبات حادة في معدلات الإنتاج الصناعي، ويرجع السبب إلى ارتباطها بالسوق الإسرائيلي عن طريق التعاقد من الباطن

كما هو الحال في صناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية وتأثيرها بالمتغيرات والأزمات التي تؤثر في الاقتصاد الإسرائيلي وكذلك إلى حدة منافسة المنتجات الصناعية الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية لبعض فروع الصناعات الفلسطينية مثل الصناعات الغذائية.

٥- تعاني اغلب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية من عدم وجود مناطق صناعية ملائمة، وصغر مساحة الموجودة فيها، حيث ان ٤٨% من المنشآت الصناعية التي تستخدم ٨ أشخاص فاكثرت تقع مراكز إنتاجها خارج المناطق الصناعية، و ٧٣% من المنشآت الصناعية التي تستخدم اقل من ٨ عمال تقع مراكز إنتاجها خارج المناطق الصناعية.

٦- عدم ملائمة مواقع الإنتاج والأبنية الصناعية للإنتاج.

يرى الباحث ان هناك بعض التوافق بين دراسته ودراسة د. أبو الشكر وخصوصاً بان غالبية المصانع في العينة قيد الدراسة تشتمل على اقل من ١٠ عمال حيث كانت النسبة ٣٦,٣% يليه المصانع التي تحتوي على ١١-٢٠ عامل بنسبة ٣٢,٥% وهذا مؤشر على صغر حجم المنشآت الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الغربية.

أما بالنسبة إلى التقلبات الحادة في معدلات الإنتاج الصناعي الذي تكلم عنها الباحثون فكان السبب هو ارتباط الصناعة بالسوق الإسرائيلي وكذلك حدة المنافسة في الصناعات الإسرائيلية المنتجة، ولكن هذه الدراسة فان اكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مصانع مدن شمال الضفة الغربية كانت إغلاق الحدود وقلة المواد الخام وكثرة الضرائب، وان السبب الرئيسي في حصول إغلاق الحدود على المرتبة الأولى في العوامل التي تعترض التسويق هو انتفاضة الأقصى وما تتبعه السلطات الإسرائيلية من سياسات الإغلاق، فكانت ما نسبته ٨٢,٦% يرون بوجود مشاكل في التسويق لمنتجات مصانعهم، وان ما نسبته ٨٠,٤% يرون وجود مشاكل في الحصول على المواد الخام، وبسبب ذلك فان ما نسبته ٧٠,١% من المصانع يلجئون إلى تخفيض الإنتاج.

وكذلك بالنسبة إلى النتيجة التي توصل إليها الباحثون ان هناك قلة المؤسسات الصناعية الفلسطينية التي تستخدم المواد الخام المحلية إذ كانت تصل نسبتها إلى ٢١,٧% من حجم المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية.

ان النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة بان أعلى نسبة لمصدر المواد الخام للمصانع كانت في الضفة الغربية بنسبة ٧١,٨% ومن إسرائيل بنسبة ٢٥,٨% ولعل السبب في ذلك ان هناك تزايد في عدد المصانع بسبب قدوم السلطة الوطنية إلى فلسطين

والشعور بالاستقرار والطمأنينة مما دفع نسبة كبيرة من الناس إلى التوجه إلى الصناعة وإقامة المصانع، حيث كانت معظم هذه الصناعات صناعات خفيفة وتعتمد على مواد خام محلية، حيث كانت أعلى نسبة لملكية المصانع كانت ملكية فردية بنسبة ٧٣,٠٨% وأقلها ملكية مساهمة عامة بنسبة ٣,٠٤%.

٣: دراسة محمد نصر: فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين ١٩٩٧م:

هدف الباحث في دراسته على إلقاء الضوء على واقع القطاع الصناعي في فلسطين وتحديد المشاكل التي يعاني منها من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحديد إمكانيات تطوير هذا القطاع والفرص المتاحة له. ليأخذ دوره المحوري في عملية التنمية.

وذكر بأنه لا بد من رسم سياسة صناعية واقتصادية سليمة في فلسطين يعتبر أساساً هاماً لنجاح عملية التصنيع، ولضمان قيامها بلعب دور مهم في عملية التنمية الفلسطينية، وفي ظل غياب مثل هذه السياسة خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، قد ساهم بشكل كبير في فشل أية أنشطة تصنيعية حقيقية وفي عدم تحقيق نتائج ملموسة خلال تلك الفترة. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود فرض وإمكانيات للتصنيع في الضفة والقطاع، إذا توفرت الظروف والسياسات المناسبة، وهذا ما حاول الباحث استكشافه في دراسته حيث توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

١- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي ٨% مقابل ٣٠% للقطاع الزراعي، وكذلك ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف إذ يسهم حوالي ١٥% من إجمالي القوى العاملة في فلسطين مقابل ٢٦% للقطاع الزراعي.

٢- تتركز المنشآت الصناعية والعمالة الصناعية في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المنتجات المعدنية وصناعة الملابس والمنسوجات.

٣- تتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصفة عامة بأنها صغيرة الحجم حيث لا تتجاوز متوسط حجم العمالة في المنشأة الواحدة إلى ٥ أشخاص.

٤- أن معظم هذه المنشآت عبارة عن ورش حرفية ومحلات صغيرة يعمل فيها أصحابها وأفراد عائلاتهم بالإضافة إلى عامل أو عاملين بالأجرة.

٥- من حيث الشكل القانوني أن معظم هذه المنشآت عبارة عن مشاريع فردية أما الشركات المساهمة العامة فتتمثل نسبة ضئيلة من مجموع عدد المؤسسات.

٦- يتواجد حوالي ثلث المنشآت والعمالة الصناعية في قطاع غزة، والباقي في الضفة الغربية، وتتركز معظم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس ومن ثم الخليل، ورام الله.

يرى الباحث بأنه هناك توافق بين دراسته ودراسة محمود نصر حيث انه تتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصفة عامة بأنها صغيرة الحجم حيث لا يتجاوز حجم العمالة في المنشأة الواحدة إلى (٥) أشخاص وفعلاً توصل الباحث إلى هذه الدراسة إلى ان غالبية المصانع في العينة قيد الدراسة تشتمل على اقل من (١٠) عمال وكانت بنسبة ٣٦,٣% يليها من (١١-٢٠) عامل بنسبة ٣٢,٥% يليها من (٣٠ فاكثر) بنسبة ١٦,١% يليها من (٢١-٣٠) بنسبة ١٥,١% وهذا بمثابة مؤشر على صغر حجم المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الغربية وفيما يتعلق بالنتيجة بان معظم هذه المنشآت عبارة عن مشاريع فردية واما المنشآت المساهمة العام فهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع عدد المؤسسات. أظهرت الدراسة بأنها متفقة مع دراسته حيث أظهرت الدراسة بان أعلى نسبة للملكية كانت ملكية فردية وبنسبة ٧٣,٨% ومساهمة خاصة بنسبة ٢٠,٦% ومساهمة عامة ٣,٠٤% وأخرى ٢,٢%.

وأيضاً هناك توافق فيما يخص بتوزيع المنشآت الصناعية بان معظم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس أولاً ويليها الخليل ورام الله، حيث أظهرت الدراسة بان اكبر توزيع لهذه المنشآت في منطقة الدراسة هي نابلس وبنسبة ٥٦,٩٠% يليها جنين بنسبة ١٩,١٦% يليها طولكرم بنسبة ١٦,٤٩% يليها قلقيلية بنسبة ٤,٤٥%. وفيما يخص نوع الصناعات فهناك توافق بان الصناعات المعدنية والغذائية والإنشائية بأنها حصلت على أعلى نسبة حيث بلغت نسبة الصناعات المعدنية ٢٥,٦% والإنشائية بنسبة ٢١,٧% والغذائية بنسبة ١٣,٨% والباقي موزعة على الصناعات الأخرى.

٤. دراسة محمود أبو الرب سنة ١٩٩٥ عن صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين حيث حاول التوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ١- أن أهم ما تعاني منه صناعة الأدوات الزراعية الحديثة في فلسطين ضيق الأسواق المحلية.
- ٢- إن استثمار رأس المال الوطني الفلسطيني بالشكل الصحيح يؤدي إلى النهوض بالصناعات الوطنية إلى المستوى العالي.
- ٣- أن صناعة الأدوات الزراعية الحديثة في فلسطين لها القدرة على منافسة الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية نوعاً وسعراً.
٥. الدراسة التي قام بها اياد احمد فياض عبد الهادي حول محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم سنة ١٩٩٩، التي حاول التوصل إلى النتائج التالية:

١- التشتت العشوائي للمنشآت الصناعية تتوزع على خمس مناطق وهي: بين الأحياء السكنية، خارج البلدة، داخل المناطق الصناعية، في مناطق منعزلة عن السكان داخل البيوت، وقد بلغت نسبتها على التوالي (٣٦,٦%، ٣١,٧٥%، ١٤,٥%، ١٣,٨%، ٣,٤%) .

٢- كشفت الدراسة عن وجود بعض المقومات الصناعية في المحافظة والمتمثلة في ما يلي :

- الموارد البشرية: بلغت نسبة الأشخاص الداخلين في قوة العمل (١٥-٦٤) نحو ٥٢,٧% من مجمل تعداد السكان في المحافظة.
- المستوى التعليمي: بلغت نسبة حملة الشهادات العليا نحو ١١,٥٨%.
- تفتقر المحافظة إلى المواد الخام باستثناء بعض الخامات اللافلزية التي تستخدم في الصناعات الإنشائية.

- توفر البنية التحتية من كهرباء ٩٧,٩% وماء ٧٠% مجاري ٦٠-٧٠% .

٣- أهم العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي هو القرب من السوق وذلك الصناعات التي لا يزيد عدد العمال عن ٢٠ عامل.

أما المنشآت الصناعية التي يزيد حجمها عن ٥-٢٠ عاملاً، فإن أهم الأسباب لاختيار موقع المنشآت الصناعية لهذا الحجم هو وجود منطقة صناعية وذلك ان طبيعة هذه المنشآت هي في الغالب صناعات انشائية تحتاج إلى خدمات من ماء وكهرباء ومجاري، وكذلك مساحة كافية نظراً لكبر حجم الآلات.

٦. دراسة طاهر حيدر حردان: الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، ١٩٨٢ وقد حاول الباحث التوصل إلى النتائج التالية:

- ١- أن اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة (المحتلين) صغيرة الحجم.
- ٢- تغلب الصناعات الحرفية والصغيرة على بنيتها الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل نسبة هذه الصناعات ٩٣,٦% من مجمل الصناعات القائمة.

٧. دراسة Bahiri simch, Industrialization west bank and Gaza

strip/1983 وقد حاول الباحث توصل إلى النتائج التالية:

- ١- تعتبر الصناعة في المناطق المحتلة هي صناعات تقليدية (مشاغل).
- ٢- لم يكن هناك تطور صناعي يذكر خلال العشرين سنة الماضية بالاقتصاد الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم ربط الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي

فجلبت هذه التبعية المنفعة لإسرائيل في حين خلفت العديد من المعوقات الاقتصادية والإدارية للتنمية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- بلغت نسبة السلع المستوردة من إسرائيل ودول أخرى نحو ٩٠% ويصدر ٧٠% من سلع المناطق المحتلة إلى إسرائيل.

٨. دراسة صبريه علي محمد طه (الصناعة في قطاع غزة المحتل) ١٩٩٣ وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- أن أكثر أشكال الملكية شيوعاً هي الملكية الفردية حيث تصل نسبتها إلى ٩٧,٨% من إجمالي الملكيات الصناعية في القطاع.

٢- أن الصناعات التحويلية حديثة العهد في القطاع إذ لم يوجد قبل ١٩٤٨ صناعات تذكر حيث تعود بدايات الصناعة في قطاع غزة إلى عام ١٩٦٠.

٢-٤-٢: الدراسات العالمية:

ومن الدراسات العالمية التي تناولت موضع التخطيط الصناعي هارنتجتون ورف Harrington & Warf (١٩٩٥) في نظرية الموقع^(١)، ونور كليف Nor Cliffe (١٩٧٨) في نظرية الموقع الصناعي، وكوكلنسكي Kuklinski (١٩٧٨) في الموقع الصناعي^(٢)، وسدرمان Soderman (١٩٧٥) في الموقع الصناعي^(٣)، وسميث Smith (١٩٧١) في الموقع الصناعي^(٤)، وستالي ومورس Staly & Morses (١٩٦٥) في تطوير المشاريع الصناعية^(٥)، واليكسندر Alexander (١٩٦٣) في الجغرافيا الاقتصادية^(٦)، وروسترم Rawstrom (١٩٥٨) في الموقع الصناعي^(٧)، وآزرد Isard (١٩٥٦) في اقتصاديات الموقع^(٨)، ورنير George Renner (١٩٥٠) في جغرافية الموقع الصناعي^(٩)، وفير Weber (١٩٢٩) في نظرية الموقع الصناعي^(١٠).

وهناك العديد من الدراسات العربية أيضاً التي تناولت موضوع التخطيط الصناعي منها دراسة عريقات (١٩٩٧) بعنوان مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي^(١١).

^(١)Harrington, J.W. and Warf, B. 1995. Industrial location, first published. New York.

^(٢)Kuklinski, A.R. 1978. Industrialization, Location and regional development, op. cit. London.

^(٣)Soderman, S. 1975. Industrial Location. Planning, New York.

^(٤)Smith, O.M. 1971. Industrial Location – An Economics Geographical Analysis, New York.

^(٥)Staley, E. and Mores, E. 1965. Modern small Industry for developing countries, New York.

^(٦)Alexander, J.W. 1963. Economic geography, englewood, cliffs.

^(٧)rawstrom, E.M. 1958. Three principles of industrial location, transition & paper, IBC, No25.

^(٨)Isard, W. 1950. Location and space economy, New York.

^(٩)Renner, G.T 1950. Gepgraphy of industrial localization, Geog. No23.

^(١٠)Wever, A. 1929. Alfred wever's theory of location of industry, translated by C.J. Frederick, Chicago.

^(١١)عريقات، حربي محمد، ١٩٩٧، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية دار الكرمل للتوزيع والنشر، عمان.

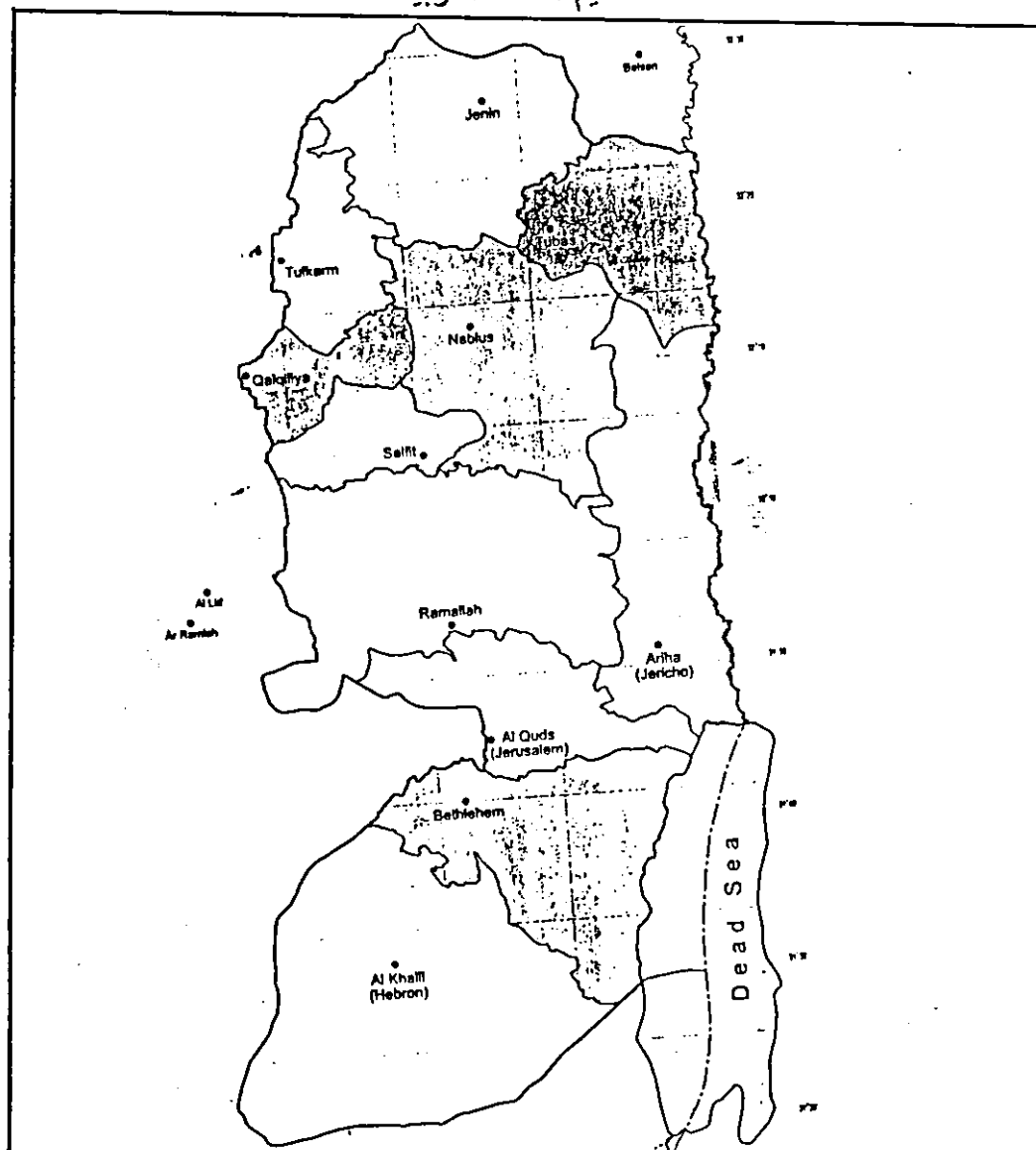
والزوكة (١٩٨٨) في جغرافية المعادن والصناعة ^(١٢)، والسماك (١٩٨٧) في الجغرافية الصناعية ^(١٣).

٢-٥: لمحة جغرافية وتاريخية عن منطقة الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أربع مدن رئيسية في (نابلس، طولكرم، قلقيلية، جنين) كما هو مبين في الشكل رقم (١) حيث سيتم دراسة الخلفية الجغرافية والتاريخية لكل مدينة.

شكل رقم (١)

أقاليم الضفة الغربية



المصدر: محافظات الضفة وغزة حسب السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٩٩٥، ص ٢٣.

^(١٢) الزوكة، محمد خميس، ١٩٨٨، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعارف الجامعية الاسكندرية.
^(١٣) السماك، محمد أزهري سعيد، وآخرون، ١٩٨٧، أسس جغرافية الصناعة، الموصل.

٢-٥-١: الخلفية الجغرافية والتاريخية لمدينة نابلس:

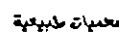
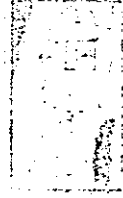
١- الموقع الجغرافي والتطور التاريخي:

تقع مدينة نابلس على خط عرض ٣٢,١٢ شمال خط الاستواء وعلى خط الطول ٣٥,١٦^(١)، وهي العاصمة الطبيعية لشمال الضفة الغربية وتقع في المركز الجغرافي للواء نابلس، وعلى مفترق الطرق الذي يمر وسط المدينة، والذي يؤدي جنوباً إلى القدس، وشرقاً إلى عمان والأغوار، وغرباً يؤدي إلى حيفا ويافا وجنين وطولكرم وقلقيلية.

تقع نابلس على مفرق مركزي المدينة منذ القدم لبؤرة تجارية هامة كمصدر لمنتجات زراعية وكجاذبة للضرائب، مقابل حق المرور من خلال ولكن التجارة ليست وحدها التي حولت نابلس لمركز حضري لشمال الضفة الغربية، فالأراضي الزراعية الخصبة ومصادر المياه الكثيرة حيث شرق نابلس تمتد سهو خصبة في مناطق عسكر وسبول سالم وروجيب، هذه المعطيات الأساسية كالموقع الجغرافي ومصادر المياه والتجارة والزراعة كلها معاً حولت نابلس لمدينة عاصمة لمنطقة الشمال منذ الأزمنة الغابرة وحتى اليوم كما هو مبين في الشكل (٢).

^(١) الدباغ، مصطفى مراد، (١٩٨٨)، بلاننا فلسطين، ج٦، ط٤، دار الطليعة، بيروت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



7.

قامت مدينة نابلس على الارتفاع حوالي ٥٥٠ م عن سطح البحر في الوادي شرق غرب جبلي عيبال في الشمال والذي يرتفع عن سطح البحر ٩٤٠ م، وجرزيم في الجنوب الذي يرتفع عن سطح البحر ٨٨١ م^(٤)، وتبعد المدينة حوالي ١٤ كم من عمان وحوالي ٤٢ كم من ساحل البحر المتوسط وحوالي ٧٠ كم عند القدس^(٥).

٢- لمحة تاريخية:

مدينة نابلس مدينة كنعانية قديمة واسمها الكنعاني شكيم، وجميع الاحتمالات تدل على ان المدينة هي في الأصل موقع بلاطه الآن شرق المدينة الحالية، وبقيت شكيم مدينة كنعانية حتى فترة الاستيطان القادمين من مصر وتحولت لمدينة ملجأ وعاصمة اللواء بفترة الملك سليمان.

في الحرب الرومانية هدمت المدينة سنة ٦٧ م، وبعد سنة ٧٠ م أمر فاسبانوس بنقل حجارتها وتجديد بناءها غرب المدينة القديمة في مركزها الحالي وسماها (فلافيانولس) بمعنى المدينة الجديدة والتي احتوت على جميع المنشآت الدينية والمدينة التي تحتوي عليها المدينة الرومانية التقليدية^(٦).

وصل الفتح الإسلامي مدينة نابلس عام ٦٣٩ م حيث اعتبرت من جند فلسطين التي كانت الرملة عاصمتها، وبقيت تحت الحكم الإسلامي حتى احتلها الصليبيون سنة ١٠٩٩ م إلى ان حررها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٤ م^(٧).

ازدهرت المدينة في فترة حكم المماليك حيث شيدت الكثير من المباني التي لا تزال نقوشاً قائمة حتى الآن بعد ذلك حكمها العثمانيون في الفترة بين ١٥١٧م-١٩١٨م والتي تميزت بظهور الحكام المحليين الذي اخذوا ببناء القصور لأنفسهم والتي لا تزال قائمة وهي أشبه بالقلاع ذات البوابات، وكذلك تعود معظم المباني القائمة في البلدة القديمة من المدينة إلى الفترة العثمانية.

وقعدت المدينة كسائر المدن الفلسطينية تحت الاستعمار البريطاني سنة ١٩١٨م وقد عانت المدينة من زلزال كبير عام ١٩٢٧م مما أدى بالكثيرين من أهل المدينة للخروج خارج البلدة القديمة والسكن على سفوح الجبال، وتبعاً لتقسيمات الإدارية التي

^(٤) هيئة الموسوعة الفلسطينية، (١٩٩٠)، موسوعة المدن الفلسطينية، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

^(٥) الإغا، نبيل خالد، مدائن فلسطين، دراسات ومشاهدات، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

^(٦) هيئة الموسوعة الفلسطينية، (١٩٩٠)، موسوعة المدن الفلسطينية، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

^(٧) الدباغ، مصطفى مراد، (١٩٨٨)، بلادنا فلسطين، ج٦، ط٤، دار الطليعة، بيروت.

قسمت فلسطين للعام ١٩٤٥م إلى ستة ألوية وتسعة عشر قضاءً، فقد احتلت المدينة مركز لواء ويتبعها اقصيه طولكرم وجنين (٣).

أما بالنسبة لمناخ نابلس فهي مميزة بإقليم وطقس شرق أوسطي مريح، المعدل السنوي لكمية الأمطار التي تسقط بها هي ٦٥٠ ملم ودرجة الحرارة السنوية المعدلة لا تزيد عن ١٧ درجة والشهر الحار لا ترتفع عن ٢٦ درجة أما في الأشهر الباردة فدرجة الحرارة المعدلة هي ٨ درجات.

الرطوبة النسبية في نابلس هي بين ٥٠%-٧٠% وفرقية درجة الحرارة بين الليل والنهار قليلة نسبياً وهذه الظاهرة تميز الإقليم الشرق أوسطي، وجه الرياح المسيطرة هي شمال غرب وجنوب شرق باتجاه وادي نابلس بين جبلي عيبال وجرزيم.

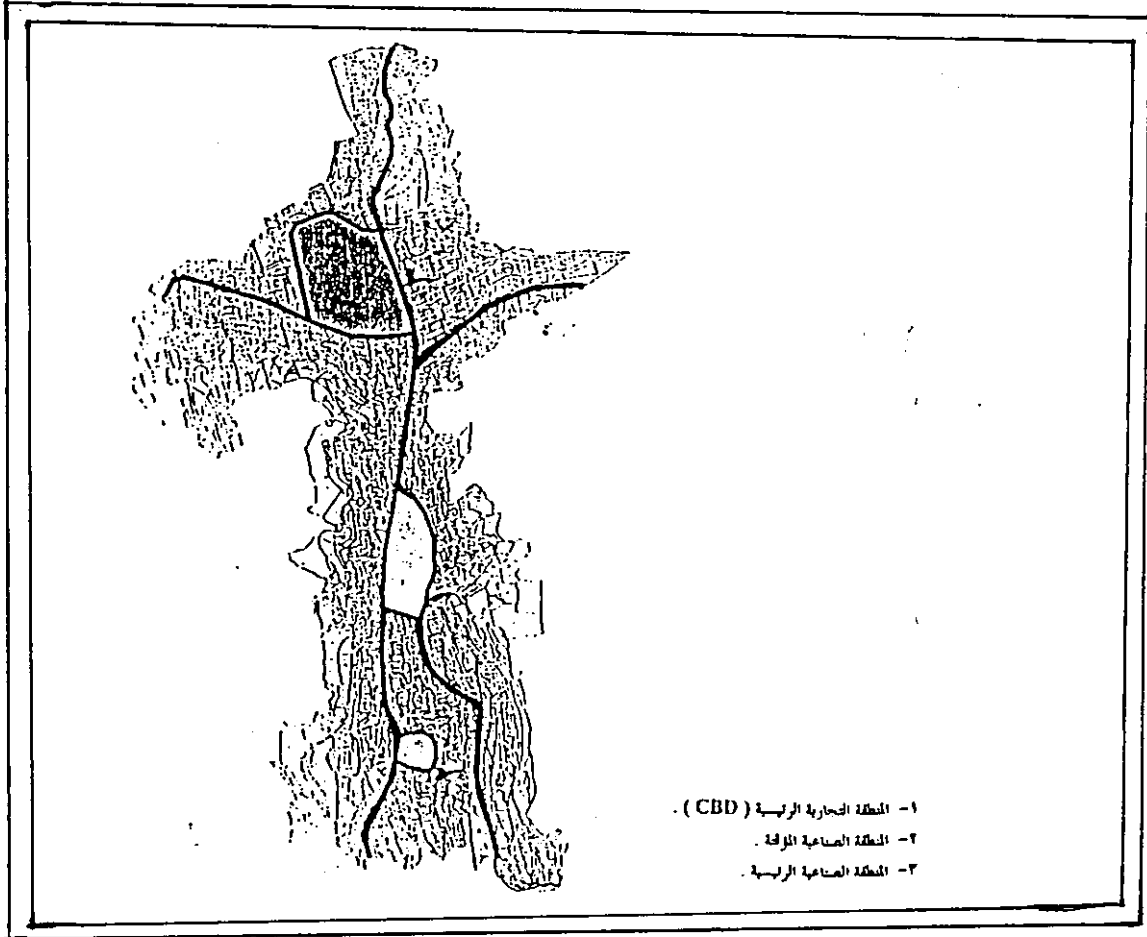
يؤثر المناخ في اتجاهات التطور العمراني واستعمال الأراضي من ناحيتين:

(١) تفضيل اكبر لإقامة الأبنية السكنية على سفوح الجبال ومنها عيبال (الجبل الشمالي) وبالمقابل سفوح جبل جرزيم (الجبل الجنوبي) وذلك للاستفادة أكثر من أشعة الشمس الزائدة في السفوح الشمالية وتجنب الرطوبة في السفوح الجنوبية، الأمر الذي عمل على زيادة أسعار الأراضي في سفوح جبل عيبال واحتوائه على أحياء سكنية أفضل من النواحي العمرانية.

(٢) تركّز التطور لفترة طويلة باتجاه الغرب والسبب يتعلق بأن الرياح التي تهب على المدينة هو في معظمها من الاتجاه الغربي، الأمر الذي يمنح المناطق الغربية أفضلية أكبر لا كون المناطق سكنية، وبالتالي فرض على الاستعمالات الصناعية التوجه شرق المدينة، كما هو مبين في الشكل (٣).

(٣) الإغا، نبيل خالد، مدائن فلسطين، دراسات ومشاهدات، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الشكل (٣)
النشاطات الاقتصادية في مدينة نابلس

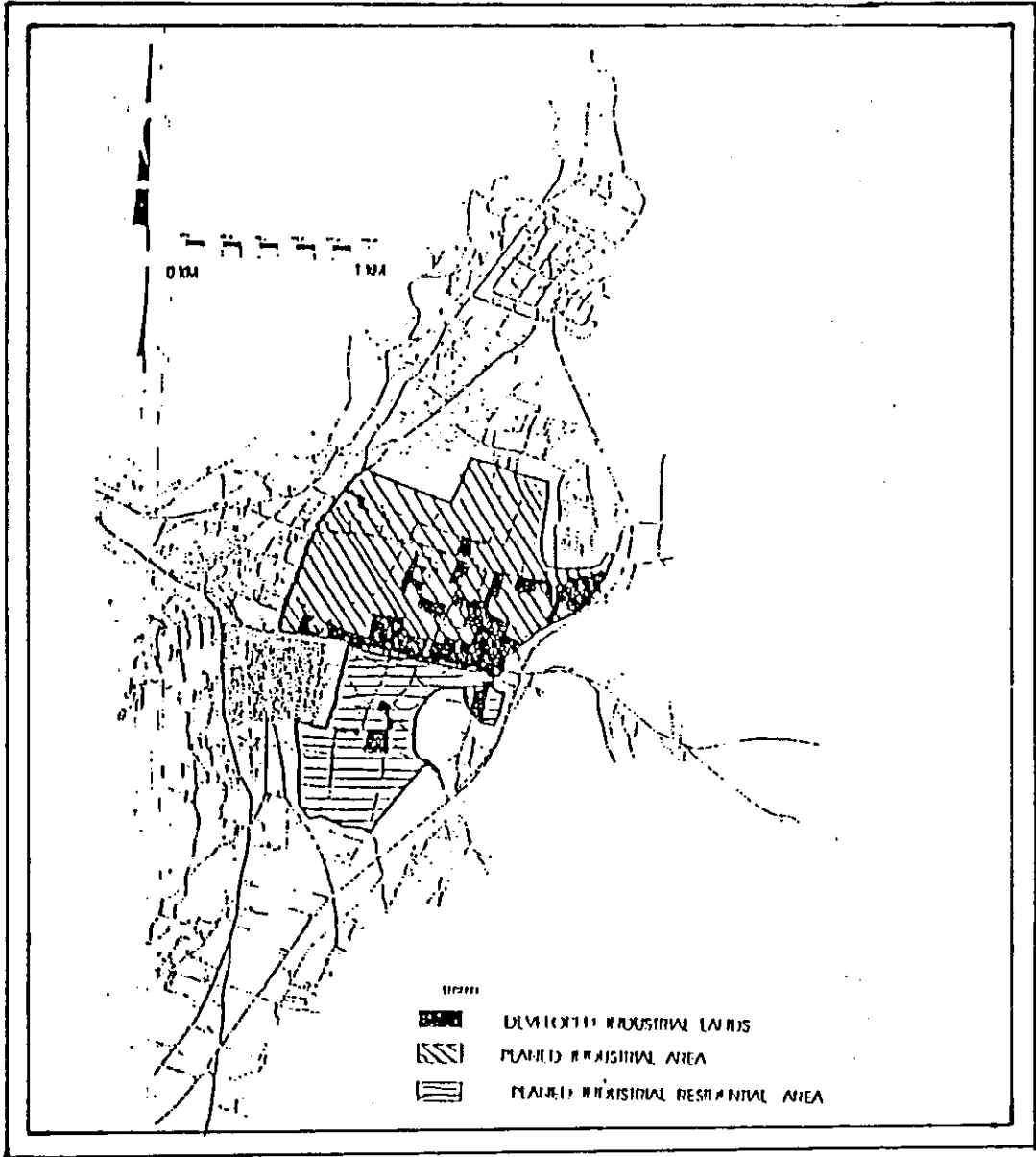


المصدر: (Qamheih, 1992, p.19)

كذلك أدى هذا التفضيل للمناطق الغربية إلى ارتفاع في قيمة الأراضي وهذا كما هو متعارف عليه لا يمكن ان تتحملة المناطق الصناعية. أما بالنسبة للانحدار الطبوغرافي، فان الطبيعة الطبوغرافية للمساحة التي تشغلها مدينة نابلس سواء كانت هذه المساحة مناطق مبنية، أو مناطق فضاء هي العامل أو المؤثر الأساسي في التخطيط العام للمدينة، وهو ما اسهم بشكل حاسم وعلى مراحل نمو المدينة المختلفة، في تحديد اتجاهات تطور المدينة ونمط استعمال الأراضي وافرز واقعاً تخطيطياً فريداً يتطلب التعامل معه بحذر وافٍ والشكل (٤) يوضح ذلك.

الشكل (٤)

المنطقة الصناعية حسب التخطيط الهيكلي لمدينة نابلس



المصدر: بلدية نابلس، ٢٠٠٠.

يقع وادي نابلس والذي مثل النواة لنشوء المدينة في ارض ذات ميلان مريح لا تزيد نسبة ميلانها عن ١٠%، هذا الوادي يفتح شرقاً لسهل عسكر ذو ميلان ارض لا يزيد عن ١٠%.

أما القسم الغربي لوادي نابلس، فهو أيضا ميلانه مريح ولا يتجاوز ٢٠% وعلى جهتي الوادي تقع سفوح جبلي جرزيم في الجنوب وعيبال في الشمال والتي تتميز بميلان حاد يزيد عن ٤٠% (١).

بدأت مدينة نابلس تتبنى في وسط الوادي على ارض ميلانها مريح واستمرت بالنمو على الأقسام السفلى لسفوح جبلي جرزيم وعيبال حتى اصطدمت بالسفوح العليا الأمر الذي جعل المدينة تتطور وتنتشر باتجاه شرق غرب والبناء أقيم على الأغلب بأرض ذات ميلان مريح نسبياً.

ان تأثير الطبوغرافيا هو أمر ملحوظ لدرجة عالية على انتشار الأبنية واتجاهات التطور وأيضا على نمط استعمال الأراضي، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال توجه البناء على محاور الطرق الرئيسية والتي تسير مع الأراضي ذات الميل المناسب. وهذا يعني تفضيل اكبر للبناء في المواقع السهلة، الأمر الذي جعل المدينة تأخذ الشكل الخطي، على انه بدا في السنوات الأخيرة وبشكل واسع ظهور أبنية من بينها أبنية عالية (ذات خمسة طوابق فما فوق) على طبوغرافية صعبة، وذلك نظراً للنقص الحاد في الأراضي السهلة والمريحة للبناء.

كذلك فان عامل الطبيعة الطبوغرافية في مدينة نابلس يلعب دوراً محورياً في نمط توزيع قيم الأراضي داخل حدود المدينة، والتي تتأثر بعوامل أخرى منها:

- القوانين التنظيمية التي تسمح للاستعمالات التجارية في مناطق محددة دون غيرها.
- موقع الأرض: قرابة أو بعده عن مركز المدينة أو الشوارع أو التقاطعات الرئيسية والمؤسسات التجارية.

هناك تأثير للعوائق الطبوغرافية على قيم الأراضي التي تتناقص من مركز المدينة على محور شمال جنوب بتسارع اكبر من محور شرق غرب، هذا التناقص يجعل من المناطق الوعرة شمال وجنوب مناطق متدانية المستوى من النواحي الحضرية كونها أصبحت تستقطب شرائح السكان محدودي الدخل.

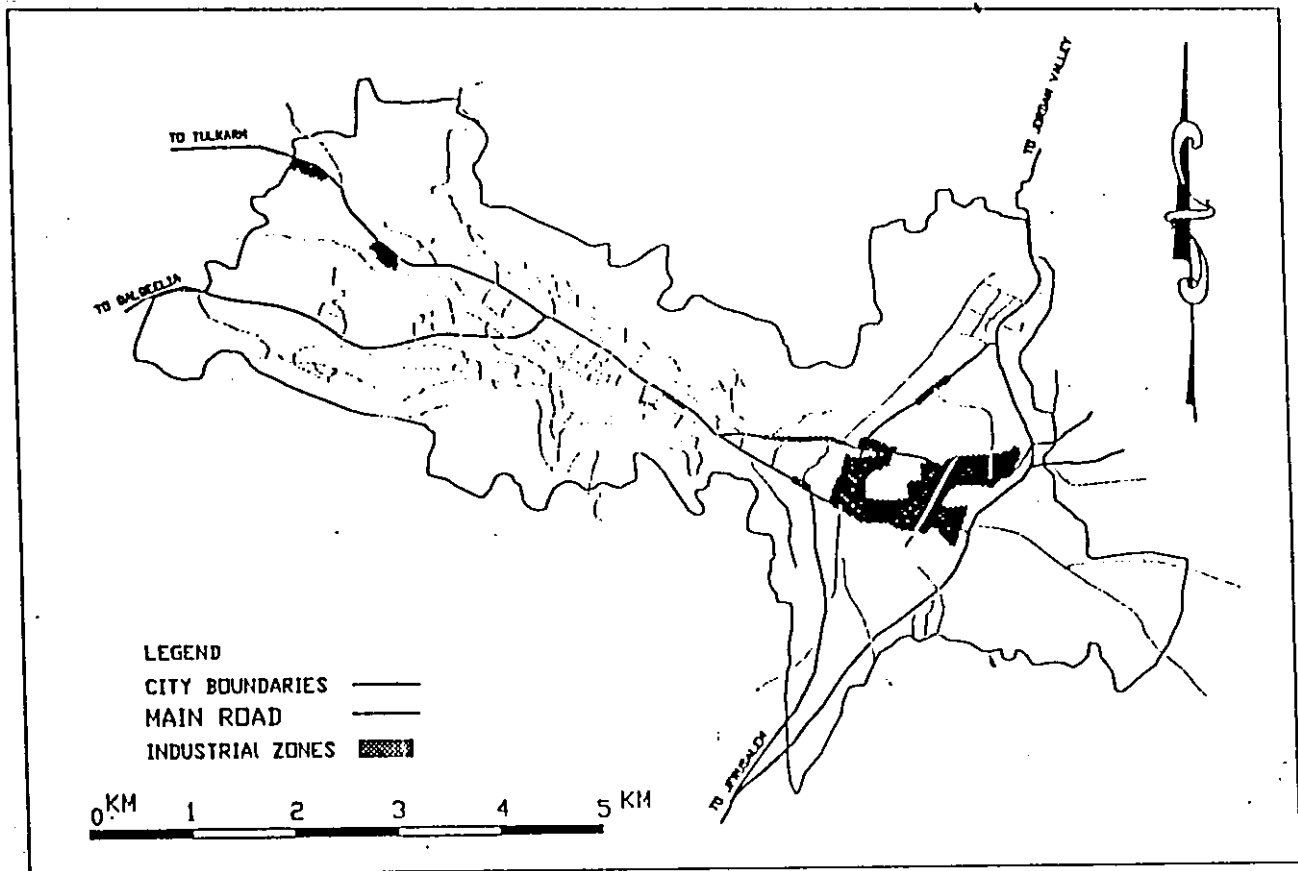
ان مشكلة العوائق الطبوغرافية وتأثيرها المستمر على نمو المدينة بشكل طولي يستدعي التعامل مع تخطيط وتطور المدينة بأفق واسع، وهذا يتطلب في ظل صعوبة التطور باتجاه الشمال أو الجنوب البحث في افضليات التطور على المدى البعيد، فتركيز التطور في النواحي الغربية والتي لا تتغير فيها الطبيعة الطبوغرافية كثيراً، لا بد ان يبقى

(١) بلدية نابلس. (١٩٩٥)، مشروع تنظيم مدينة نابلس الهيكلية ١٩٩٥، تقرير غير منشور.

من عملية تخطيط وتنظيم المدينة مسالة في غاية الصعوبة، وفي هذه الحالة تبرز أهمية دراسة المجالات التي يمكن لمنطقة شرق نابلس ان تتيحها كما في الشكل (٥) يوضح ذلك.

شكل (٥)

توزيع مناطق النشاط الصناعي داخل حدود مدينة نابلس



المصدر: بلدية نابلس، نابلس، ٢٠٠١م.

حيث بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مدينة نابلس وتشكيل بلدية جديدة سارعت في تشكيل قسم التخطيط في البلدية حيث تم عمل مخطط هيكلي للمدينة يجدد كل خمس سنوات.

وقد تم تخطيط مشروع مدينة نابلس الصناعية من قبل وزارة الصناعة ففي تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١ (شرة مقالة في جريدة القدس ص١٨) تفيد بان سيتم إنشاء مدينة نابلس الصناعية إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس وتحديدًا بين قرى بيتا وقلان واوصرين على مساحة ١٢٣٢ دونماً وان التكلفة الإجمالية تبلغ ٨٣,٥ مليون دولار وسوف توفر

١٨٨٠٠ فرصة عمل وانه هناك ٥ مدن أخرى في الضفة وثلاثة في غزة لتشجيع الاستثمار، كما هو مبين في الملحق رقم (٢) والملحق رقم (٣).

٢-٥-٢: الخلفية الجغرافية والتاريخية لمدينة طولكرم:

١- الموقع الجغرافي:

تقع مدينة طولكرم في الجزء الشرقي من منتصف السهل الساحلي الفلسطيني على بعد ٢٥ كم من الشمال الغربي لمدينة نابلس وعلى بعد ١٧ كم من شاطئ البحر المتوسط.

تقع المدينة على هضبة تتخللها مجموعة من الأودية الممتدة من المرتفعات باتجاه السهل الساحلي غرباً، ويتراوح ارتفاعها من ٥٥-١٢٠ متراً فوق سطح البحر فهي تمثل حلقة وصل بين جبال نابلس شرقاً والسهل الساحلي الفلسطيني غرباً مما اعطاها أهمية تجارية، والدليل على ذلك مرور خطوط السكك الحديدية منها، خط يتجه إلى الغرب ليتصل بالخط الحديدي المار عبر الساحل حتى القاهرة، وخط يتجه إلى الشرق مروراً من مدينة جنين وسهول بيسان ودرعا ودمشق^(١).

بعد عام ١٩٤٨ انفصلت عن المناطق الغربية من فلسطين وفقدت مركز نشاطها التجاري بسبب انقطاع خطوط النقل البرية والحديدية حيث توقف امتدادها نحو الغرب. تبلغ مساحة المحافظة ٣٥١ كم^٢ (٢) حيث تشكل ما نسبته ٦,٤% من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٥٠٠ كم، أما مساحة المدينة الحالية ضمن الحدود فتبلغ حوالي ١٢,٢٥ كم^٢ (٣). أما من حيث السكان فقد بلغ عددهم نحو ١٢٩,٣٠ نسمة موزعين على ٤٢ تجمع سكاني في المحافظة وذلك حسب النتائج النهائية لتعداد عام ١٩٩٧ الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية^(٤). كما هو في الشكل (٦) يوضح ذلك.

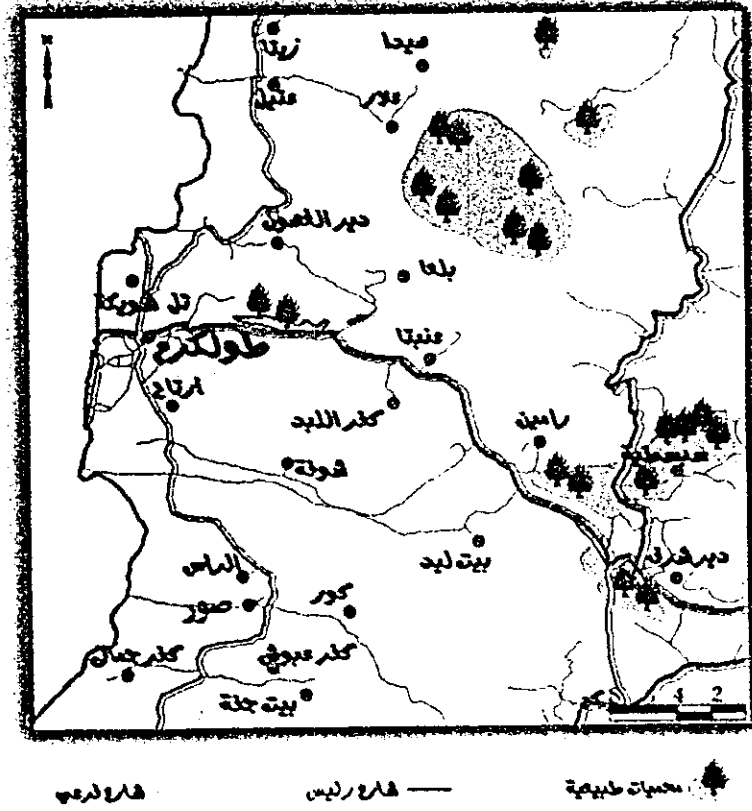
(١) عودة، احمد عبد الرحمن وآخرون ١٩٤٨، موسوعة المدينة الفلسطينية، دائرة الثقافة، م.ت.ف، عمان ص ٤٥١-٤٥٢.

(٢) وزارة التخطيط (١٩٩٧) الأطلس الفني لمحافظة غزة، الجزء الأول ص ١.

(٣) بلدية طولكرم ١٩٩٩ قسم التنظيم والبناء.

(٤) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ ص ٤٠.

شكل رقم (٦)
محافظة طولكرم



المصدر: منشورات وزارة السياحة والآثار، بيت لحم، ص ١٢٧.

٢- الخلفية التاريخية:

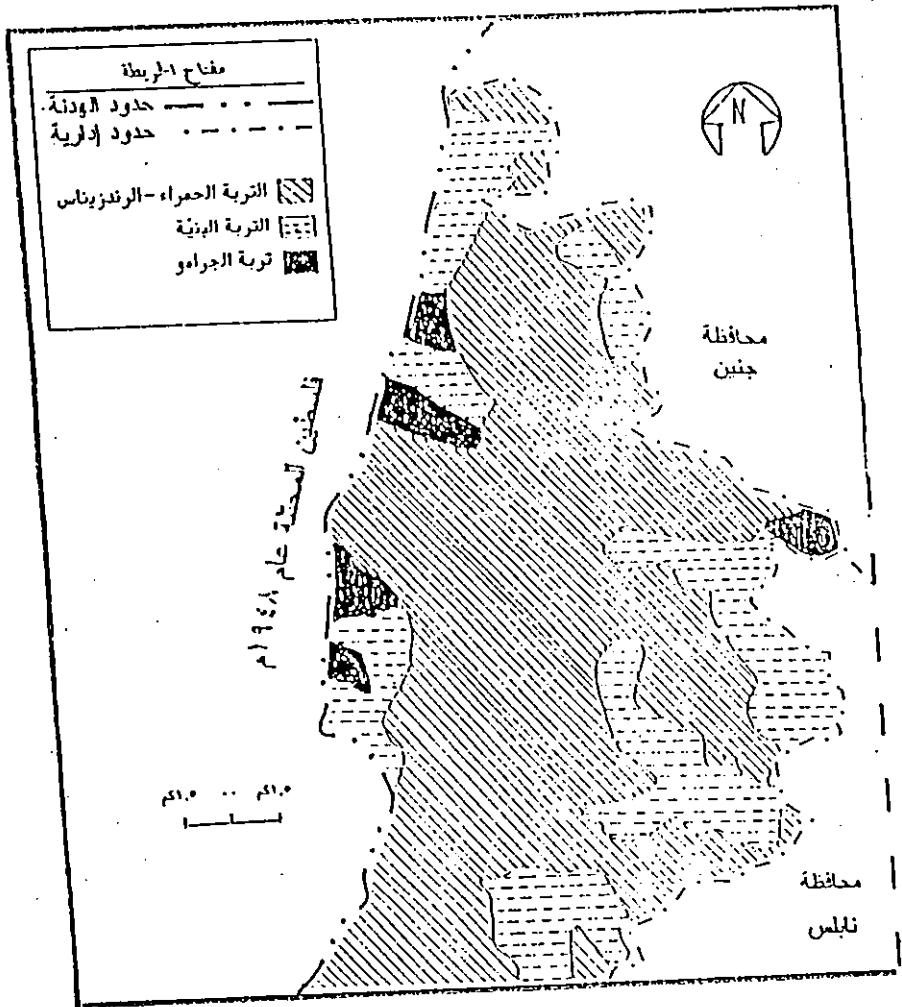
تشير المصادر التاريخية إلى أن مدينة طولكرم تعود إلى العهد الروماني من القرن الثالث الميلادي، وقد عرفت أيام الرومان باسم (Birat Sorega) وتعني بئر كرم مختار^(٢). وهناك بعض المصادر تنسب المدينة إلى العهد الكنعاني وذلك لوجود بعض الآثار الكنعانية في القرى المحيطة بالمدينة مثل جت وجلجال^(٣). بقيت طولكرم تتبع في إدارتها مدينة نابلس في العهد العثماني حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما استخدم

(٢) الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٨٨، بلادنا فلسطين، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس، دار الطليعة بيروت ص ٢٤٧.
(٣) الأغا، نبيل خالد، ١٩٩٣، حدائق فلسطين - دراسات ومشاهدات الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ص ٣١٩.

العثمانيون قضاء جديداً في شمال فلسطين عرف باسم قضاء بني صعب وجعلوا طولكرم مركزاً له مما أعطى أهمية للمدينة استمر الحكم التركي لها لغاية ١٩١٨ حين احتلها الإنكليز مع بقية أجزاء فلسطين. في عام ١٩٤٨ تأثرت المدينة في أحداث نكبة فلسطين^(٥) حيث خسرت المدينة مساحة كبيرة من أراضيها وأراضي القرى المجاورة لها تقدر بنحو ٥٠٢,٣٦١ كم^٢ أي نحو ٦٠,١% من مجمل أراضي اللواء^(٦).

وتمتاز محافظة طولكرم بترتيبها الحمراء وكذلك التربة البنية حيث الشكل رقم (٧) تبين ذلك.

شكل رقم (٧)
التربة في محافظة طولكرم



المصدر: خريطة قرية إسرائيل، مقياس ١:٢٥٠٠٠ لسنة ١٩٩٢م.

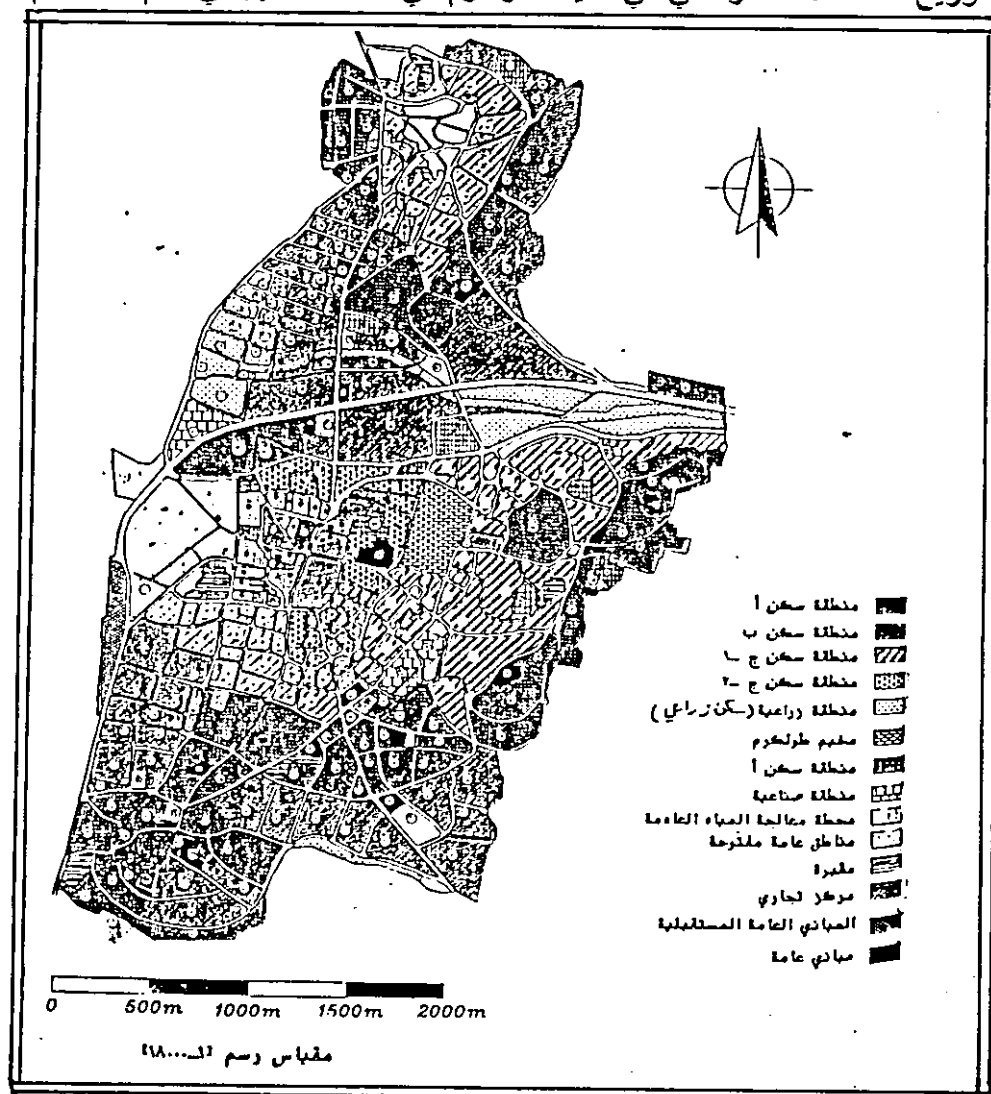
^(٥) حموده احمد عبد الرحمن، وآخرون، ١٩٩٦ مرجع سابق ص ٤٥٦-٤٥٧.

^(٦) الدباغ، مصطفى مراد ١٩٨٨ مرجع سابق ص ٢٣٠.

أما من حيث التركيب الجيولوجي فهي تمتاز بالحجر الجيري دولمين وأيضا الطباشيري صوان. أما من الناحية الصناعية لم تكن المدينة تؤدي أي وظيفة صناعية تذكر سوى صناعات حرفية بسيطة بالإضافة إلى طحن الحبوب وعصر الزيتون، وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، تخلق النشاط الصناعي، حيث عمل الاحتلال على ربط الصناعة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ووضع العقوبات والعراقيل أمام التوسع في النشاط الصناعي. وفي عام ١٩٨٨ تم وضع مخطط هيكلي للمدينة حيث تم توزيع استعمالات الأراضي في المدينة والشكل رقم (٨) يبين ذلك.

الشكل رقم (٨)

توزيع استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم في المخطط الهيكلي لعام ١٩٨٨م

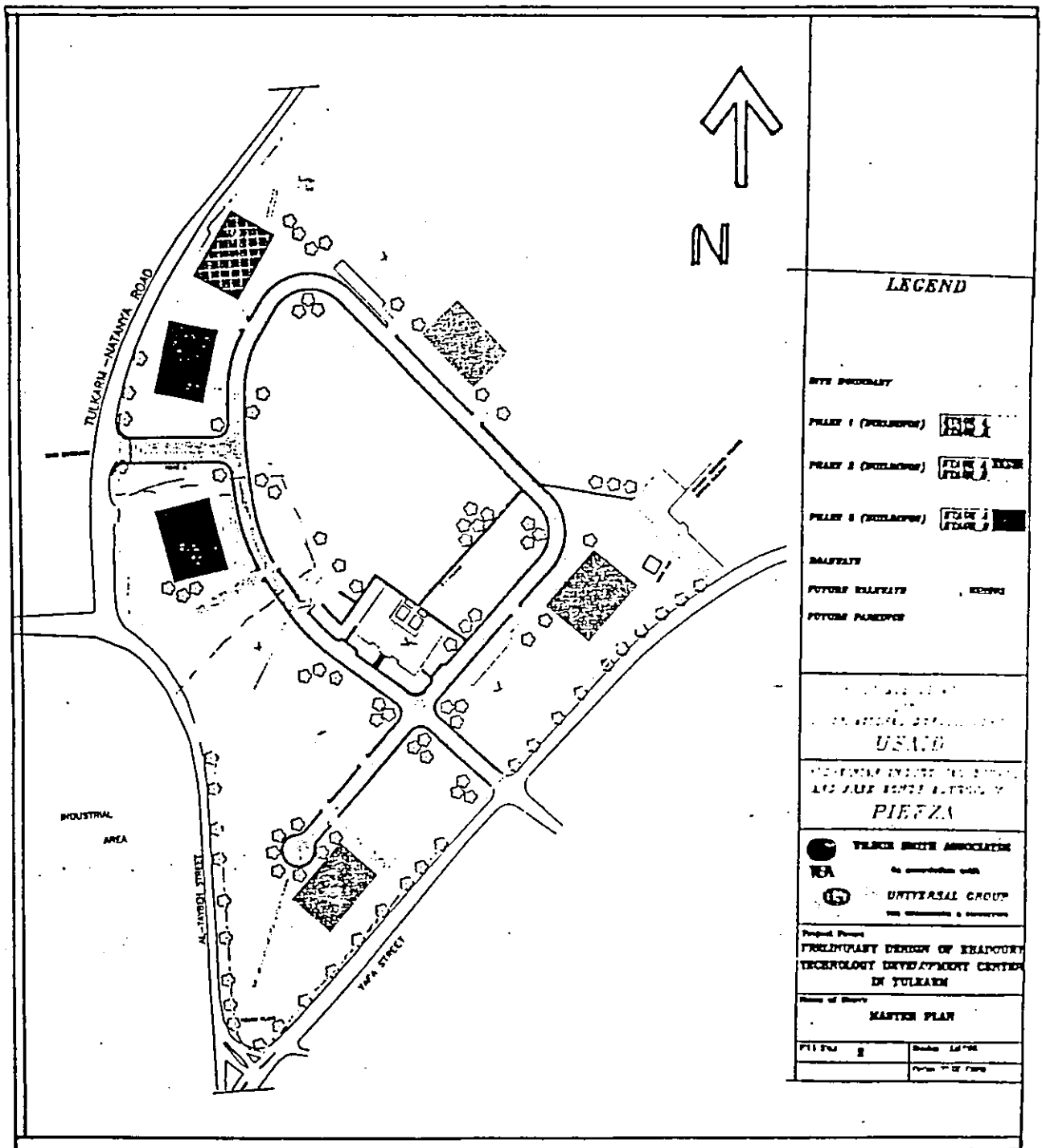


المصدر: صعيدي محمد فتح الله، تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم في فلسطين خلال القرن العشرين، ٢٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة.

وبعد مجيء السلطة الوطنية، تم تشكيل عدة وزارات ومنها وزارة الصناعة ووزارة التخطيط، للعمل والنهوض بهذا القطاع لأنه من الركائز الأولى للدولة المتقدمة ووضع فلسطين على الخارطة الاقتصادية العالمية، وأن هيئة المدن الصناعية التي تم إنشائها بهدف إدارة برنامج طموح لإقامة تسع مدن صناعية منها (٦) في الضفة و(٣) في غزة وكذلك هناك دراسة لعمل منطقة صناعية في منطقة الخضوري صناعات متقدمة (High Tech) حيث تم عمل جدوى اقتصادية بالمساعدة مع الأمريكيين لإنشاءها وهي بانتظار التمويل المالي فقط والشكل رقم (٩) يبين ذلك.

الشكل رقم (٩)

توزيع المناطق المقترحة للصناعات التكنولوجية المتقدمة (منطقة الخضوري)



المصدر: .Khadoury Information Technology Estat, Palestine, 2000

وترتب على ذلك أيضا زيادة عدد السكان فيها نتيجة الهجرة من داخل المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ حيث كان عدد السكان عام ١٩٤٥ حوالي ٨٠٩٠ نسمة بينما كان عدد السكان عام ١٩٦١ حوالي ٢٠,٦٨٨ نسمة في حرب ١٩٦٧ تأثرت طولكرم بالحرب كغيرها من المدن الفلسطينية فهبط عدد سكانها إلى ١٥,١٧٧ نسمة^(١).

تؤدي مدينة طولكرم وظيفة في منطقة الشمال وهي ملائمة لهذه المدينة وهي الوظيفة الزراعية حيث توفر الظروف الملائمة للزراعة كخصوبة التربة واعتدال المناخ ووفرة المياه الجوفية والمطرية حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار حوالي (٦٠٠ ملم سنويا)^(٢) جعلها تمارس هذه الوظيفة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة في المحافظة نحو ١٢٥,٩٤٧ كم^(٣) أي ما يشكل نسبته ٣٦% من المساحة الإجمالية للمحافظة.

٢-٥-٣: الخلفية الجغرافية لمدينة جنين:

١- الخلفية الجغرافية:

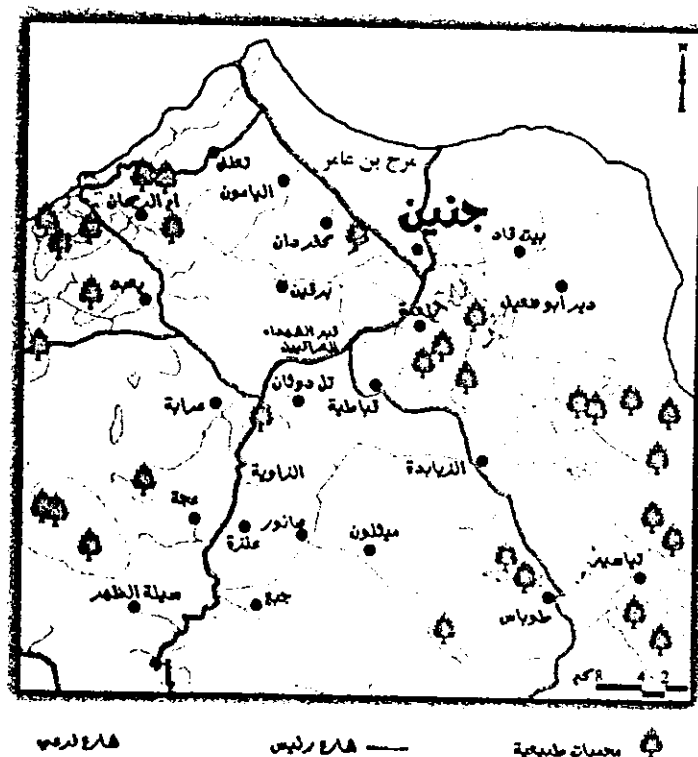
تقع مدينة جنين عند النهاية الشمالية لمرتفعات نابلس فوق أقدام الجبال المطلّة على سهل مرج بن عامر على دائرة عرض ٣٢,٢٨ شمالاً وعلى خط طول ٣٥,١٨ شرقاً كما تقع على الإحداثيات ٢٠٨ عرض و ١٧٨ طول، حسب شبكة الإحداثيات الفلسطينية وترتفع عن سطح البحر من ١٢٠-٢٥٠م، وتعتبر جنين ملتقى بينات ثلاث، البيئة الجبلية، والبيئة السهلية، والبيئة الغورية. ويعتبر موقعها مركز تجمع طرق المواصلات القادمة من نابلس، والعفولة وبيسان، وهي نقطة مواصلات مهمة في الطريق المتجه من حيفا إلى الناصرة شمالاً إلى نابلس والقدس شرقاً. كما هو مبين في شكل (١٠)

(١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٦، الموسوعة الفلسطينية الطبعة الثانية، القسم العام المجلد الثالث، دمشق ص ١٢٧.

(٢) محاسنة، راسم، وآخرون، ١٩٨٨، مرجع سابق ص ٤.

(٣) وزارة الزراعة، قسم الإنتاج النباتي، مساحة الأرض الزراعية في محافظة طولكرم لعام ١٩٩٧، بيانات غير منشورة.

محافظة جنين



المصدر: منشورات وزارة السياحة والآثار، بيت لحم، ٢٠٠١، ص ١٤١.

بعد عام ١٩٤٨ فصلت جنين عن المناطق الشمالية من فلسطين واقتصرت ارتباطها بالمناطق الجنوبية في الضفة الغربية، وبذلك فقدت مركزها التجاري بسبب انقطاع خطوط النقل والمواصلات مع المدن الشمالية وحيفاً، وأصبحت تقع على أقصى الطرف الشمالي من الضفة الغربية .

وقد بلغت مساحة جنين قبل عام ١٩٤٨م حوالي ٨٣٥ كم^٢، وبعد احتلال اليهود أجزاء من فلسطين عام ١٩٤٨م، اقتطع اليهود ما مساحته ٢٤٣ كم^٢ من لواء جنين وبذلك أصبحت مساحة اللواء ٥٩٢ كم^٢ ^(١).

^{١١} الدياغ، مصطفى مراد، ١٩٩١، موسوعة بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثاني، ص ١١.

تبين ان الأجزاء اقتطعت من اللواء عام ١٩٤٨ وتشتمل هذه المساحة ٢٠٢% من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ ألف كم^٢ أو ما يعادل ١٠,٢% من مساحة الضفة الغربية وتضم محافظة جنين أجزاء من مرج بن عامر وحوضين سهليين ويشمل سهل عرابه ويعبد وقباطية وتبلغ مساحته ٣٢,٠٠٠ دونم والحوض الثاني هو مرج صانور ومساحته ٢٣,٠٠٠ دونم.

ان موقع جنين على خط الهدنة ما بين فلسطين - الضفة الغربية - والمنطقة ١٩٤٨ قد منحها ميزة قيام صناعة على الحدود وخاصة بعد معاهدة السلام الموقعة ما بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتستفيد من حرية الحركة للعمال والبضائع على جانبي الحدود دون تأثير بالأوضاع السياسية بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من هذا الموقع بنقل الإنتاج الصناعي عبر الطرق الموصلة ما بين حيفا وعمان أو دمشق والاستفادة من خط سكة الحديد المقترح الذي يربط بين حيفا واربد وعمان والمار بالقرب من مدينة جنين، ولهذا كان الاقتراح بإنشاء منطقة صناعية في منطقة الجلمه شمال مدينة جنين والتي تبلغ مساحتها ٦٠٠ دونم - ملحق (٣) يوضح ذلك - وكذلك هناك اقتراح من قبل بلدية جنين بإنشاء منطقة صناعية مقترحة والتي تقع شمال المنطقة الصناعية الموجودة حالياً^(١)

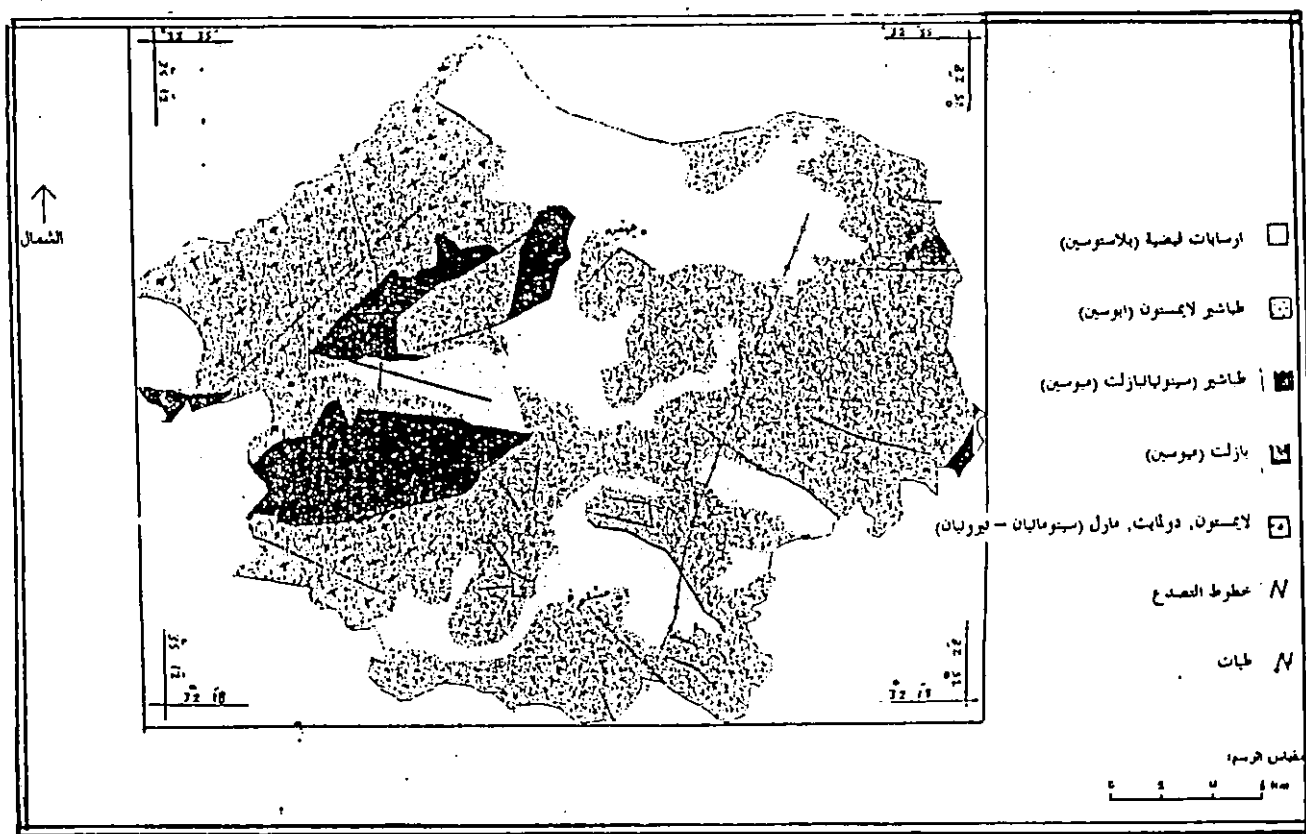
حيث تم إنشاء هذه المنطقة الصناعية عام ١٩٨٢م من قبل بلدية جنين أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي.

ومما يزيد أهمية مدينة جنين هو وجود خطين إقليميين تمت المصادقة عليهما من قبل وزارة الحكم المحلي والسلطات الإسرائيلية، الخط الأول سوف يمر من منطقة الغور ويصل مدينة جنين عن طريق مرج بن عامر ومنه إلى مدينة الناصرة، وتكمن أهمية هذا الخط الإقليمي انه سوف يصبح معبر للشاحنات التجارية التي تمر من منطقة الخط الأخضر بمدينة جنين إلى منطقة الغور، وسوف تصبح مدينة جنين محطة لتفريغ وتعبئة الشاحنات، الخط الإقليمي الآخر سوف يربط مدينة جنين من الجهة الغربية بجنوبها مروراً بالقرى الغربية اليامون وكفر دان ليصل إلى مدينة رام الله والمدن الأخرى، أي سوف تصبح محطة تجارية على المدى البعيد.

(١) بلدية جنين، قسم الهندسة، أيار ١٩٩٧.

كما ان مدينة جنين تمثل ملتقى بينات متعددة البيئة الجبلية والبيئة السهلية والبيئة الغورية وهذا موقع الحساس يجعلها المركز التجاري والاقتصادي والزراعي لكل هذه المناطق. ولم تتوقف أهمية المدينة على الطرق البرية، بل امتدت أهميتها إلى الخطوط الحديدية حيث يمر بها ليصل إلى العفولة، ومن ثم بيسان فسمخ وطبريا (الدباغ، ١٩٩٨). تمتاز محافظة جنين بترتيبها الحمراء وكذل التربة البنية، أما من حيث التركيب الجيولوجي فهي تمتاز بالحجر الجيري الطباشيري والبازلت كما هو مبين في الشكل رقم (١١)

الشكل رقم (١١)
جيولوجية محافظة جنين



المصدر: بلدية جنين، ١٩٩٨م.

٢-٥-٤: الخلفية الجغرافية والتاريخية لمدينة قلقيلية:

١-الموقع الجغرافي:

تقع قلقيلية عند التقاء السفوح الغربية لساحل هضبة نابلس والطرف الشرقي للساحل الفلسطيني، وتبدأ حدود محافظة قلقيلية غرباً بعد أربعة عشرة كيلو متراً من شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتمتد بعد ذلك شرقاً بهضابها وجبالها متلقية مع حدود محافظة نابلس وفي الجنوب جبال لواء سلفيت ومن الشمال محافظة طولكرم كما هو في الخريطة.

ان موقع محافظة قلقيلية المتوسط بين المناطق الفلسطينية جعلها عبر التاريخ ذات أهمية بالغة كمنطقة اتصال ونقطة وصل بين الشمال الفلسطيني وبين جنوبه، وبين المنطقة الجبلية الداخلية الشرقية وبين السهل الساحلي من الجهة الغربية.

ترتفع محافظة قلقيلية بالمتوسط عن سطح البحر (٧٥م)، حيث يعتبر موقع مدينة قلقيلية على الخط الأخضر ذات أهمية بالنسبة للإسرائيليين، مما جعلها مستهدفة في النشاط الاستيطاني مما اضعف مدينة قلقيلية نظيرها من القرى والمناطق المحيطة لوجود المستوطنات العديدة مما اثر على نشاط الاتصال وطرق المواصلات، وبالتالي لم تربط قلقيلية بمناطقها بطريقة سريعة وسهلة تزيد من التفاعل بينها وبين باقي المحافظة، فمن الغرب الخط الأخضر، ومن الشمال شارع التفافي المستوطنات ويلتف عليها لغاية الجهة الشرقية ومن الجنوب شارع التفافي آخر يخدم الدخول إلى داخل الخط الأخضر ومستوطنة الفي منشي.

٢-التضاريس:

تمتاز مدينة قلقيلية بأنها امتداد للسهل الساحلي من الشمال إلى الجنوب، حيث معظم أراضي قلقيلية سلبت من قبل الاحتلال عام ١٩٤٨ حيث تشير المعطيات إلى ان المدينة خسرت حوالي (٤٠) ألف دونم من اصل (٥٠) ألف دونم من أراضيها، ومع هذا احتفظت المدينة بمناطق سهلية تعتبر مصدراً لانتاج الخضار والحمضيات لمعظم الأسواق الفلسطينية وكذلك وفرة المياه الجوفية.

ويسودها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط، شأنها شأن بقية المناطق الفلسطينية، حيث تمتاز بحرارتها صيفاً، واعتدال درجات الحرارة شتاءً، وقربها من السهل الساحلي فان نسبة الرطوبة مرتفعة نسبياً.

٣- الموقع التاريخي:

يعود اسم "قليلية" بجذوره إلى العهد الكنعاني، ويعتقد أن الكنعانيين بنوا (١٨) مدينة في فلسطين، وتعتبر مدينة قليلية واحدة من تلك المدن القديمة^(٢)، وهي إحدى الجلجالات الكثيرة التي ورد ذكرها في العهد القديم ومما يؤكد قدمها وجود الحجارة المستديرة والآبار ذات النمط الكنعاني التي امتازت بتبليط قيعانها بالحجارة المستديرة^(٣)، ويحتمل أن يكون اسم قليلة قد اشتق من اسم قلعة كانت تعرف باسم (قليليا) ذكرها يوسيفوس في العهد القديم، كما ورد ذكرها في التلمود باسم جلجليا^(٤)، ومن المعروف أن بعض اللهجات العربية تقلب القاف جيما كما هو حاصل في لهجات اللغة العربية الشائعة في بعض دول الخليج.

أما في العهد الروماني فتشير المعطيات التاريخية إلى أن فلسطين كانت تقسم إلى ثلاث ولايات، وكانت منطقة قليلية في إطار الولاية الأولى ضمن قضاء رأس العين وكان يتبع هذا القضاء عشر قرى في مقدمتها قليلية، وعرفت قليلية في العهد الروماني باسم كلكيليا^(٥)، وفي لهجتنا الفلسطينية الحالية يتم ترقيق القاف بحيث تكون أقرب إلى الكاف.

أما في العهد الإسلامي وخصوصاً في ظل الدولتين العباسية والأموية فقد أتت منطقة قليلية إلى الد، حيث كانت الد قصبة جند فلسطين الذي ضم المناطق الجنوبية من فلسطين إضافة إلى بعض مناطق شرقي الأردن، وفي عهد الدولة الفاطمية أصبحت منطقة قليلية تابعة لناحية كفر سابا، وفي عهد الدولة المملوكية كانت قليلية قرية من أعمال جلجوليا، وفي العهد العثماني قسمت الشام إلى ثلاث ولايات منها؛ ولاية فلسطين والتي قسمت بدورها إلى خمسة ألوية (سنجق) وهي تضم القدس، وغزة، وصفد، ونابلس، واللجون وكانت منطقة قليلية تابعة لسنجق نابلس وفي العام (١٨٦٤) وبعد صدور قانون تشكيل الولايات أصبحت منطقة قليلية تتبع متصرفية نابلس في إطار ولاية دمشق ومن ثم ولاية بيروت^(٦).

^(١) عرار. عبد العزيز، زياد مقبل ١٩٨٥، القرية الفلسطينية بين المحتوى والثبات، منشورات دار العلم، رام الله، ص ٨.

^(٢) عرار، عبد العزيز، زياد مقبل، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ١٢.

^(٣) الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠، القسم الثاني، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٣٣٢.

^(٤) الدباغ، مصطفى، ١٩٩١، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثاني، دار الهندي، كفر قرع، ص ٤١٢.

^(٥) الدباغ، مصطفى، ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٥٩٠.

وفي العام (١٨٩٣) استحدث قضاء جديد في سنجد نابلس هو قضاء "بني صعب" وأصبحت قفيلية مركزاً لناحية أطلق عليها اسم ناحية الحرم^(١) وتضم هذه الناحية إلى جانب قفيلية كلاً من القرى اجليل، ومسكه، وكفر سابا، والطيرة، والطيبة، وأم خالد، وسيدنا علي.

مع بدايات الانتداب البريطاني على فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى عادت قفيلية لتعامل كقرية ولم تشهد المنطقة تطوراً إدارياً مذكوراً، وقد يعود ذلك إلى السياسة التي تعمدتها الانتداب لإبقاء قفيلية على ما هي عليه، وحرمانها من المستحقات الإدارية، وذلك كعقوبة لها بسبب مقاومة أهلها للانتداب البريطاني، وبقيت قفيلية في فترة الانتداب تعامل كقرية من قرى محافظة طولكرم، على الرغم من الزيادة في عدد سكانها وتطورها العمراني والزراعي.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنهاء فترة الانتداب البريطاني - والذي سعى جاداً لخلق وطن قومي لليهود في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية الشرعية وغير الشرعية ومد اليهود بالدعم المادي والمعنوية خلال فترة المواجهات بين العرب واليهود منذ العشرينات والتي تكللت بحرب (١٩٤٨) وما آلت إليه من نتائج وعلى رأسها إعلان اليهود لدولتهم على (٧٧%) من فلسطين - أصبحت منطقة قفيلية ومدينة قفيلية محاذية لخط الهدنة أو ما يطلق عليه حالياً الخط الأخضر.

وبعد قيام إسرائيل على (٧٨%) من أراضي فلسطين ضمت بقية أراضي فلسطين إلى الأردن ومصر، حيث أصبحت منطقة الضفة الغربية ضمن الإدارة الأردنية، أما قطاع غزة فأصبح تحت السيطرة المصرية. وقد أصبحت قفيلية في تلك الفترة قضاء يتبع نابلس ويضم عدة تجمعات سكانية وسكانية هي: (عزون، والنبي الياس، وفلامية، وكفر ثلث، ورأس عطية، وكفر عبوش، وكفر جمال) إضافة إلى عدد من العزب والخرب القريبة.

وفي أعقاب حرب (١٩٦٧) واحتلال إسرائيل للضفة الغربية أجرت إسرائيل سلسلة من التغيرات الإدارية بحيث أصبحت منطقة قفيلية تتبع إدارياً لقضاء طولكرم. ومن المعروف أن الاحتلال الإسرائيلي لم يعط اهتماماً للمناطق المحتلة وخصوصاً المناطق التي يرى أنها تشكل موقعاً استراتيجياً في المستقبل لبناء المستوطنات وبالتالي

^(١) مصطفى النياغ، ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٥٩٢.

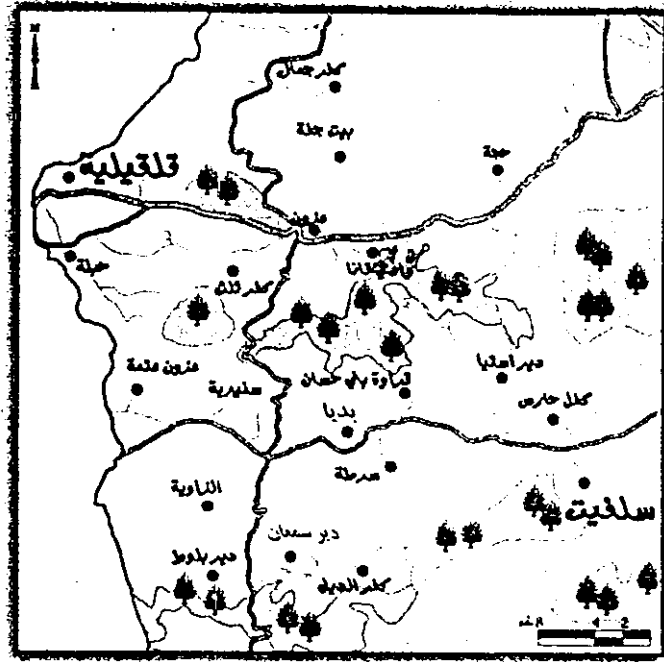
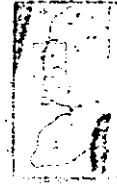
كان اهتمام الاحتلال الإسرائيلي بالنواحي التنظيمية والإدارية والهيكلية لمنطقة قلقيلية معدوماً.

وفي العام (١٩٩٣) دخلت المنطقة مرحلة جديدة من خلال الاتفاقيات التي عقدت في أوسلو وأصبحت السلطة الفلسطينية تسيطر، وتدير شؤون المدن الفلسطينية. ومع تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية قامت وزارة الحكم المحلي بتسمية قلقيلية محافظة تضم إدارياً حوالي (٣٠) تجمعاً سكانياً^١ كما هو مبين في الشكل رقم (١٢).

الشكل رقم (١٢)

محافظة قلقيلية

قلقيلية



حدود إدارية

حدود بلدية

مجمعات سكانية

المصدر: منشورات وزارة السياحة والآثار، بيت لحم، ٢٠٠١، ص ١٥٧.

^١ خضر، عودة (١٩٩٨)، مستويات واتجاهات الخصوبة في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ص ٦٤.

من خلال التتبع التاريخي يتضح أن مدينة قلقيلية والمناطق المجاورة كانت تتبع إدارياً إلى مناطق مختلفة، كما أن حدود المنطقة كانت تختلف بين حقبة وأخرى، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت قلقيلية محافظة بمعنى أنها إدارة محلية مستقلة، وقد اكتسبت قلقيلية هذه الصفة بسبب ازدياد عدد سكانها وزيادة حجم المدينة وكثرة المناطق المجاورة لها وضخامتها بالإضافة إلى النشاط المميز.

ولا بد من الإشارة إلى أن فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية منذ العام (١٩٦٧) وحتى العام (١٩٩٦م) فقد شهدت المدينة تطوراً ونشاطاً ملحوظين بسبب الموقع الجغرافي على الخط الأخضر وتميزها الزراعي الذي سمح بالنشاط التجاري، بالإضافة إلى حركة القوة البشرية والعمالة على طرفي الخط الأخضر حيث أضفى الموقع الجغرافي على قلقيلية عدة اعتبارات أهمها:

١. فعالية الحركة العمالية من قلقيلية إلى مراكز العمل داخل الخط الأخضر.
٢. الاتصال والتواصل بين سكان قلقيلية وأقاربهم داخل الخط الأخضر.
٣. أصبحت قلقيلية مركزاً تجارياً نشطاً، حيث أصبحت سوقاً للقائمين داخل الخط الأخضر من عرب ويهود نظراً لانخفاض أسعار المنتجات والخدمات.
٤. ازدهار الزراعة بفضل استخدام الطرق الحديثة في الزراعة والري مستفيداً من الخبرات الزراعية الإسرائيلية (مثل استخدام البيوت البلاستيكية).
٥. أصبحت سوقاً نشطاً لبيع المنتجات الإسرائيلية المستعملة.

هذه الأمور دفعت الكثير من السكان ممن يقطنون المناطق المجاورة إلى الاستقرار في قلقيلية، حيث ازداد الحجم السكاني للمدينة على مفرزات الزيادة الطبيعية بفضل الهجرة، ويشكل السكان غير الأصليين حالياً حوالي (١٠) ألف نسمة من أصل (٣١٧٥٣ نسمة)^(١)، حيث توجد عائلات كثيرة في قلقيلية من مناطق مختلفة سواء من فلسطين (١٩٤٨) أو من مناطق الضفة الغربية وغزة.

إن قرب قلقيلية من الخط الأخضر جعلها في وضع اقتصادي أفضل من المناطق البعيدة عن الخط الأخضر، وجعل التفاعل والاتصال يجريان بشكل أكبر. حيث كانت معظم هذه الصناعات التي تم إنشائها لخدمة السوق الإسرائيلي أكثر من تلبية السوق المحلي في الضفة الغربية، ولتحقيق عوائد أرباح أكثر، ويظهر هذا من تواجدها على مقربة من الحدود أو على الشوارع التي يمر بها الإسرائيليون.

(١) مقابلة مع رئيس بلدية قلقيلية، معروف زهران، (٢٠٠٠/٥/٣).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

١٠٣ - الطريقة والإجراءات

٢٠٣ - منهج الدراسة

٣٠٣ - مجتمع الدراسة

٤٠٣ - عينة الدراسة

٥٠٣ - أداة الدراسة

٦٠٣ - إجراءات الدراسة

٧٠٣ - متغيرات الدراسة

٨٠٣ - المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

١٠٣ المقدمة:

يشتمل هذا الفصل على طريقة وإجراءات الدراسة، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وإجراءات الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية في الدراسة وفيما يلي بيان لذلك.

٢٠٣ منهج الدراسة:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وذلك نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة.

٣٠٣ مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء ومسؤولي المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الغربية وهي نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، حيث بلغ عددهم إلى (٣٧٨٩) مديراً ومسؤولاً عن هذه المصانع والجدول (١/٣) يبين مجتمع الدراسة

الجدول (١/٣)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لمدن المحافظات

النسبة	العدد	المدينة
٥٩,٩٠%	٢٣٥٦	نابلس
١٩,١٦%	٧٢٦	جنين
١٩,٤٩%	٦٢٥	طولكرم
٤,٤٥%	٢٨٢	قلقيلية
١٠٠%	٣٧٨٩	المجموع

المصدر : وزارة الصناعة إطار ٩٧.

يتضح من الجدول (١/٣) ان نسبة المصانع في مدينة نابلس وصلت إلى (٥٩,٩٠%) من المصانع في محافظات شمال الضفة الغربية، لأن مدينة نابلس هي أكبر

المدن تعداداً من حيث السكان والمسكن يليها مدينة جنين بنسبة (١٩,١٦%)، يليها محافظة طولكرم بنسبة (١٦,٤٩%)، وأخيراً محافظة قلقيلية بنسبة (٤,٤٥%).

٤.٣ عينة الدراسة:

تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من (٤٦٥) مديراً، مسئولاً من المصانع في مختلف مدن محافظات شمال الضفة الغربية، وتم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية، وتمثل هذه العينة ما نسبته (١٢%) تقريباً من مجتمع الدراسة. ولقد تم توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها الديموغرافية كما في الجداول (٢/٣) (٣/٣) (٤/٣) (٥/٣) تبين ذلك.

١- متغير المدينة:

الجدول (٢/٣)

وصف عينة الدراسة تبعاً لمدن المحافظات

النسبة المئوية (%)	التكرار	المدينة
٥٤,٦	٢٥٤	نابلس
٢٠	٩٣	جنين
١٦,٣	٧٦	طولكرم
٩	٤٢	قلقيلية
%١٠٠	٤٦٥	المجموع

يتضح من الجدول (٢/٣) ان توزيع أفراد العينة في محافظة نابلس وصل (٥٤,٦%)، وذلك لأن مدينة نابلس تحظى بعدد أكبر من المنشآت الصناعية وبشكل ملحوظ عن باقي مدن المحافظات في منطقة الدراسة، بسبب التعداد السكاني للمنطقة وعدد القرى والمخيمات التابعة لها. وفي جنين (٢٠%) وفي طولكرم (١٦,٣%)، وفي قلقيلية (٩%).

٢- نوع الصناعة:

الجدول (٣/٣)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لنوع الصناعة

النسبة	التكرار	نوع الصناعة
١٣,٨%	٦٤٠	غذائية
٢١,٧%	١٠١	إنشائية
١١,٢%	٥٢	كيمياوية
٦,٢%	٢٩	ورقية
٢٥,٦%	١١٩	معديّة
٤,٥%	٢١	جلدية
١٧%	٧٩	نسيجية
١٠٠%	٤٥٦	المجموع

المصدر: من حسابات الباحث.

يتّضح من الجدول (٣/٣) أن توزيع العينة تبعاً لنوع الصناعة كانت الصناعة المعدنية ولإنشائية وذلك بسبب زيادة عدد المصانع الخاصة بذلك بعد التحول الذي شهده الوضع الفلسطيني بقدوم السلطة الوطنية وتشجيع الاستثمار.

٣- ملكية المصنع:

الجدول (٤/٣)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لملكية المصنع

النسبة	التكرار	الملكية
٧٣,٨%	٣٤٣	فردية
٢٠,٦%	٩٦	مساهمة خاصة
٣,٠٤%	١٦	مساهمة عامة
٢,٢%	١٠	أخرى
١٠٠%	٣٧٨٩	المجموع

المصدر: من حسابات الباحث.

يتّضح من الجدول (٤/٣) أن غالبية ملكية المصنع كانت فردية حيث كانت النسبة (٧٣,٨%) وهذا ما يدل على صغر حجم المنشآت الصناعة ولعل السبب يعود إلى عدم

توفير الجهات المعنية لدعم هذا الجانب من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والافتقار إلى القروض الميسرة من قبل البنوك المتواجدة مما جعل الاجتهاد الفردي لعمل هذه المنشآت.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض، الرخص، والقرب من السوق، والقرب من مكان المستثمر، وتوفر الأيدي العاملة، ووجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصدر المواد الخام، والقرب من القوى المحركة، وحاجة السوق لها واتجاه الريح تعزى لمتغير عدد العمال.

٤- متغير عدد العمال:

الجدول (٥/٣)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد العمال في المصنع

عدد العمال	التكرار	النسبة(%)
اقل من ١٠	١٦٩	٣٦,٣
١١,٢٠	١٥١	٣٢,٥
٢١-٣٠	٧٠	١٥,١
اكثر من ٣٠	٧٥	١٦,١
المجموع	٣٧٨٩	%١٠٠

*النسب من حسابات الباحث.

يتضح من الجدول (٥/٣) ان غالبية المصانع تحتوي على اقل من (١٠) عمال حيث وصلت النسبة إلى (٣٦,٣%)، يليها (١١-٢٠) عامل (٣٢,٥%)، يليها اكثر من (٣٠) عامل (١٦,١%)، واخيرا (٢١-٣٠) عامل (١٥,١%)، وهذا مؤشر على صغر حجم المنشآت الصناعية وذلك لعدم وجود آلية لدعم المشاريع من قبل الجهات المختصة بذلك.

٥.٣ أداة الدراسة:

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات في الدراسة الحالية إضافة إلى المصادر والمعلومات المتعلقة بالإحصاءات الموجودة في وزارة الصناعة في السلطة

الوطنية الفلسطينية، وفيما يتعلق بالاستبانة اشتملت على الأقسام التالية: كما هو في الملحق رقم (١).

١ - القسم الأول: المعلومات العامة عن المصنع:

تشتمل على المتغيرات الديموغرافية اللازمة للتحليل وهي: (المدينة، نوع المصنع، ملكية المصنع، وعدد العمال).

٢ - القسم الثاني: موقع المصنع:

حيث اشتمل هذا القسم على (١٢) عامل يعتقد أنها تؤثر في تحديد موقع المصنع وطلب ترتيبها تبعاً لأهميتها حيث يعكس الترتيب الأقل درجة أهمية أكبر للعامل.

٣ - القسم الثالث: المواد الخام:

اشتمل هذا القسم على (٦) أسئلة مرتبطة بالمواد الخام من حيث (مصدرها، نسبتها، طريقة استيرادها، المشاكل في الحصول عليها، البدائل للمشاكل في الحصول عليها).

٤ - القسم الرابع: التسويق:

اشتمل هذا القسم على مجموعة من (٩) مشكلات تواجه التسويق وطلب ترتيبها من (٩-١) تبعاً لدرجة مواجهة المشكلة حيث تكون المشكلة كبيرة كلما كان ترتيبها قريب من (١) إضافة إلى ذلك اشتمل هذا القسم مجموعة أسئلة حول آلية التسويق وأماكن التسويق.

٥ - القسم الخامس: الخدمات والبيئة:

اشتمل هذا القسم على مجموعة أسئلة حول الخدمات المتوفرة في المصنع، وطرق التخلص من مخلفات المصنع سواء أكانت صلبة أم سائلة، ومدى تأثير المصنع على التلوث.

٦ - القسم السادس: المعوقات والمشاكل التي تواجه المصنع:

حيث اشتمل هذا القسم على (٢٢) مشكلة يعتقد أنها تواجه التصنيع وتؤثر عليه، وطلب الإجابة بوضع شارة (X) تحت البديل المناسب حيث كان هناك (٤) بدائل وهي:

درجة كبيرة (٤) درجات.

درجة متوسطة (٣) درجات.

درجة قليلة (٢) درجة.

درجة قليلة جداً (١) درجة.

وقبل البدء في تطبيق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أصحاب التخصص في التخطيط والجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية حيث أشار المحكمون لصلاحيتها ومناسبتها للغرض الذي صممت من أجله. والملحق (١) يبين وصف أداة الدراسة

٦.٣ إجراءات الدراسة الميدانية:

لقد تم اجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- ١- تم إعداد الاستبانة بصورتها الأولية وعرضت على المتخصصين من حملة الدكتوراه في الجغرافيا والتخطيط الحضري والتربية وأشار المختصون لصلاحية الأداة لأغراض الدراسة.
- ٢- تم تحديد مجتمع الداسة والمصانع الموجودة في مدن محافظات شمال الضفة الغربية، وهي نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية والمتواجدة داخل المدينة فقط وذلك بناءً على الإحصائيات المتوفرة في وزارة الصناعة في السلطة الوطنية الفلسطينية حيث وصل عددها إلى (٣٧٨٩) مصنعاً لمختلف الصناعات كما هو مبين في مجتمع الدراسة.
- ٣- تم تحديد أفراد عينة الدراسة حيث مثلت ما نسبته (١٢%) تقريباً من مجتمع الدراسة، حيث النسبة في العينة بالعدد الكلي للمصانع وعلى الاستثمارات الراجعة حيث لم تصبأ كافة الاستثمارات، وذلك لتحفظ بعض أصحاب أو مدراء المنشآت الصناعية.
- ٤- تم توزيع الاستبانات وجمعها في الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ ١٧/٥/٢٠٠١م ولغاية ٢٣/٦/٢٠٠١م.
- ٥- بعد جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب.
- ٦- تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- ٧- تم عرض النتائج في فصول وذلك وفق أقسام الاستبانة والمتغيرات الديمغرافية قيد الدراسة.

٧.٣ متغيرات الدراسة:

- أ- المتغيرات المستقلة (Independent variables) وهي (المحافظة، نوع الصناعة، الملكية، وعدد العمال في المصنع).

ب- المتغيرات التابعة (Dependent Variables) تتمثل في اجابات أفراد العينة على الأقسام من الثاني وحتى السادس من الاستبانة.

٨٠٣ المعالجات الإحصائية:

بعد جمع البيانات عولجت احصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات التالية:

- ١- الإحصاء الوصفي من حيث (التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية).
- ٢- الإحصاء التحليلي وذلك بهدف تحديد الفروق تبعاً للمتغيرات المستقلة وهي (المحافظة، نوع الصناعة، الملكية، وعدد العمال) وذلك على النحو التالي:
 - أ - تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA) واختبار شففيه (Scheffe Test).
 - ب- مربع كاي (K^2).

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي
في مدن شمال الضفة الفلسطينية

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدن شمال الضفة الفلسطينية

تستند عملية اختيار موقع المصنع إلى عوامل عدة منها (ملكية الارض، الرخص، القرب من السوق، القرب من مكان سكن المستثمر، توفير الأيدي العاملة، واتجاه الريح) وفي هذا الفصل يحاول الباحث تحديد أكثر العوامل أهمية في اختيار موقع المصنع في المحافظات بصورة عامة، ومن ثم المقارنة على هذه العوامل تبعاً لمتغيرات المدينة، ونوع الصناعة، وعدد العمال، وملكية المصنع.

العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع:

يبين هذا الجدول (١/٤) إلى ترتيب المتوسطات الحسابية للعوامل التي تؤثر على اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية بصورة عامة وفيما يلي بيان لذلك:

الجدول رقم (١/٤)

المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع

الترتيب *	الانحراف	الوسط الحسابي	العوامل	الرقم
٤	٣,٩٩	٥,٤٦	ملكية الأرض	١.
٣	٣,٣٦	٥,٠٣	الرخص	٢.
١	٢,٨٠	٤,٢٥	القرب من السوق	٣.
٦	٣,١٣	٥,٨٠	القرب من مكان سكن المستثمر	٤.
٢	٢,٤٧	٤,٣١	توفر الأيدي العاملة	٥.
٧	٢,٣٣	٦,٠٧	رخص الأيدي العاملة	٦.
٨	٣,٠٦	٦,٨٧	وجود تجمع صناعي	٧.
٥	٢,٥٠	٥,٦٠	القرب من طرق المواصلات	٨.
٩	٢,٧٢	٧,٢١	القرب من مصادر المواد الخام	٩.
١١	٢,٧٣	٨,٢٨	القرب من القرى المحركة	١٠.
١٠	٣,٤١	٧,٣٠	حاجة السوق لها	١١.
١٢	٢,٧٧	١٠,٥٦	اتجاه الريح	١٢.

* كلما كان المتوسط قريب من (١) كلما كان أفضل.

* المصدر: عمل الباحث.

يتضح من الجدول (١/٤) ما يلي:

١- إن أهم الأسباب في اختيار موقع المنشآت الصناعية في مدن شمال الضفة الفلسطينية القرب من السوق، إذ اخذ الترتيب الأول بالنسبة للعوامل المؤثرة حيث حصل على المتوسط ووصل إلى (٤,٢٥) وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة عبدالهادي (١٩٩٩) والتي احتل فيها نفس العامل الترتيب الأول عند اختيار المصانع في محافظة طولكرم، وذلك لعدم إضافة أجور أخرى مما يؤدي إلى زيادة في سعر السلعة وذلك لتنافسها مع مصانع أخرى والمصانع الإسرائيلية، وتقديمها للمستهلك بأسعار مناسبة، مما أعطى الغالبية العظمى من أصحاب هذه المصانع للتنافس على الموقع القريب من السوق.

٢- إن الترتيب الثاني لاقبل المتوسطات الحسابية لترتيب أهم الأسباب في اختيار موقع المنشآت الصناعية كان لصالح توفر الأيدي العاملة حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤,٣١) ويعود السبب في ذلك يعود إلى إن توفر الأيدي العاملة يؤدي إلى عدم ارتفاع الأجور وزيادة الإنتاج والربح، عند توفر الأيدي العاملة يؤدي إلى عدم ارتفاع الأجور وزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى الربح الغير عادي عند صاحب العمل وهذا من أهدافه الأساسية.

٣- جاء عامل الرخص في العقار في الترتيب الثالث من بين المتوسطات الحسابية لترتيب أهم الأسباب في اختيار موقع المنشآت الصناعية حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٥,٠٣) ويعود السبب في ذلك إلى إن الرخص سواء أكان ذلك من حيث التأسيس للمصنع من حيث الأرض والتجهيزات والأيدي العاملة يعتبر من العوامل الأساسية لتحقيق الربح المناسب للمصنع.

٤- إن ملكية الأرض جاء ترتيبها في المرتبة الرابعة من العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية حيث وصل الوسط الحسابي لها إلى (٥,٤٦).

٥- جاء الترتيب الخامس للعوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع لعامل القرب من طرق المواصلات، حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٥,٦٠)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى قرب مدن شمال الضفة الفلسطينية بسبب خطوط المواصلات من الخط الأخضر وبالتالي سهولة الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات إضافة إلى سهولة التسويق للمنتجات الصناعية.

- ٦- إن القرب من مكان سكن المستثمر جاء في الترتيب السادس حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٥,٨٠)، ويصل السبب في ذلك من أجل احسن متابعة العمل ومباشرته بدلاً من السكن في مكان بعيد يؤدي إلى صعوبة المراقبة والمتابعة لسير العمل في المعينة وتعتبر الرقابة من العوامل الأساسية في حسن سير العمل والإنتاج.
- ٧- إن رخص الأيدي العاملة جاء في الترتيب السابع حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٦,٠٧)، ولعل السبب في تأخر هذا الترتيب يعود إلى كثرة البطالة في السوق الفلسطيني بسبب مضايقات الاحتلال وبالتالي قلل من أهمية هذا العامل، الذي يعتبر من العوامل الرئيسية للتصنيع في إسرائيل مثلاً.
- ٨- إن وجود تجمع صناعي احتل المرتبة الثامنة من العوامل حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٦,٨٧)، ولعل الحصول على مرتبة من آخذه لهذا العامل يعود إلى زيادة المنافسة وتناقص الأسعار في حالة تجمع صناعي.
- ٩- إن عامل القرب من مصادر المواد الخام جاء في الترتيب التاسع حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٧,٢١) ولعل السبب في ذلك بالرغم من أهمية المواد الخام يعود إلى أن غالبية المواد الخام مصدرها واحد ثابت وهو إسرائيل وهي متوترة في غالبيتها وقت الطلب لذلك جاء ترتيب مصادر المواد الخام في ترتيب متأخر نوعاً ما وذلك بالرغم من أهمية المواد الخام في التصنيع.
- ١٠- إن حاجة السوق احتل الترتيب العاشر من العوامل حيث وصل الوسط الحسابي إلى (٧,٣٠) والسبب في ذلك يعود إلى محدودية استهلاك السوق الفلسطيني المحلي.
- ١١- إن عامل القرب من القوى المحركة احتل الترتيب الحادي عشر وصل الوسط الحسابي إلى (٨,٢٨).
- ١٢- إن اتجاه الريح جاء في الترتيب الأخير بين العوامل حيث حصل على وسط حسابي (١٠,٥٦)، وهذا مؤشر على عدم وعي أصحاب المصانع الفلسطينية لأهمية عامل الريح واتجاهاته في التصنيع.
- وما يسببه اتجاه الريح من تلوث بالجو وخصوصاً إذا كان اتجاه الريح باتجاه الامتداد العمراني للمنطقة المتواجد فيها هذه المصانع وخصوصاً المصانع الإنشائية، مما يجعل الناس ينفرون من تلك المنطقة، حيث أنها لا تصلح للسكن برأيهم بسبب التلوث البيئي.

٣-٤ العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب المدينة تنص الفرضية الصفرية هنا على الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض، الرخص، القرب من السوق، القرب من مكان سكن المستثمر، توفر الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصادر المواد الخام، القرب من القوى المحركة، حاجة السوق لها واتجاه الريح)، تعزى لمتغير المدينة. ولفحص الفرضية استخدم التباين الأحادي (One - way ANOVA) حيث يبين الجدول (٢/٣) المتوسطات الحسابية للعوامل حسب مدن المحافظات، بينما يبين الجدول (٣/٤) نتائج تحليل التباين الأحادي.

ننتاول فيما يلي المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب المدينة والذي يوضحه الجدول (١/٢/٤).

الجدول (١/٢/٤)

المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب المدينة

العوامل / المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
ملكية الأرض	٥,٨٣	٤,٠٧	٧,١٦	٢,٩٠
الرخص	٥,١٥	٥,٢٧	٤,٧٠	٤,٤٢
القرب من السوق	٣,٨١	٣,٣٥	٣,٦٤	٥,٧١
القرب من مكان سكن المستثمر	٥,٧٢	٦,١٢	٦,٣٢	٤,٨٠
توفر الأيدي العاملة	٣,٧١	٤,٢٩	٥,٨٦	٥,٢٨
رخص الأيدي العاملة	٦,٥١	٥,٢٣	٥,٦٠	٦,٠٩
وجود تجمع صناعي	٧,١٨	٦,٤٨	٦,١٤	٧,٠٤
القرب من طرق المواصلات	٥,٣٤	٥,٨٧	٥,٣٣	٦,٩٥
القرب من مصادر المواد الخام	٧,٢٢	٧,٠٣	٧,٢٢	٧,٤٢
القرب من القوى المحركة	٨,٤٩	٨,٠٧	٧,٠٤٧	٨,٨٥
حاجة السوق لها	٧,٥٣	٦,٤٠	٦,٦٤	٩,٠٠
اتجاه الريح	١٠,٩٣	٩,٥٦	١٠,٥٥	١٠,١٩

*المصدر: عمل الباحث.

يتضح لنا من هذا الجدول أن ملكية الأرض كانت أهمها في قلة قليلة عن غيرها من المدن، أقلها مساحة وأقلها تعداداً للسكان، فمن هنا أخذ عامل ملكية الأرض الدرجة الأولى لها، حيث أن أي شخص يمتلك أرضاً داخل المدينة، فإنه يحاول بشتى الطرق لإيجاد منشأة صناعية يستفيد منها بغض النظر عن حجم هذه المنشأة، وعدم اللجوء إلى بيعها أو تأجيرها، وكذلك الحال في عامل الثاني وهو الرخص للأوراق (٤,٤٢%) وأيضاً القرب من مكان سكن المستثمر (٤,٨٠%) مما يدل أن أصحاب هذه المنشآت غالباً ما يقيمونها في بيوتهم أو الأراضي القريبة منهم.

- أما العوامل المؤثرة التي تأثرت بها مدينة نابلس على اختيار موقع المصنع هي: عامل توفر الأيدي العاملة (٣,٧١) ولعل السبب يعود أن مدينة نابلس بعيدة نسبياً عن خط التماس والصعوبة إلى دخول منطقة الخط الأخضر بعكس المدن الثلاثة الآخرين طولكرم، قلقيلية، وجنين، مما جعل الأيدي العاملة متوفرة وبكثرة وكذل التعداد السكاني للمدينة فهي أكثر المدن تعداداً للسكان في منطقة شمال الضفة الفلسطينية.

- العوامل المؤثرة التي تأثرت بها مدينة طولكرم على اختيار موقع المصنع: عامل وجود تجمع صناعي (٦,١٤) وعامل القرب من طرق المواصلات (٥,٣٣) وعامل القرب من القوى المحركة، ولعل السبب يعود إلى أن مدينة طولكرم تحظى بمنطقة صناعية ولكنها متداخلة مع المباني السكنية وأما عامل القرب من طرق المواصلات فإن السبب في ذلك أن غالبية المصانع تعتمد على البيع من نفس المنشأة وعرض بضائعها في نفس المنشأة.

- العوامل المؤثرة التي تأثرت بها مدينة جنين على اختيار موقع المصنع هي: القرب من مصدر المواد الخام وحاجة السوق لها واتجاه الرياح: ولعل السبب في ذلك أن غالبية الصناعات الموجودة في جنين هي مصانع إنشائية وكذلك مصانع الأدوات الزراعية وبالتالي فإن النسبة عالية وقد قمى هذه المصانع لتوفر هذه المواد الخام وحاجة السوق لها.

جدول رقم (٣/٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير المدينة

العوامل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
ملكية الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٦٦٩,٢٦ ٦٣٩٩,٥١ ٧٠٦٨,٧٧	٢٢٣,٠٨ ١٤,٥١	١٥,٣٧	٠,٠٠٠١
رخص الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٣٢,٠٨ ٥٠٨٧,٣٤ ٥١١٩,٤٣	١٠,٦٩ ١١,٣٣	٠,٩٤	٠,٤١
القرب من السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٢٦٧,٧٣ ٣٢٥٢,٨٨ ٣٥٢٠,٦٢	٨٩,٢٤ ٧,٢٩	١٢,٢٣	٠,٠٠٠١
القرب من مكان مسكن المستثمر	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٣٠,٥٩ ٤٢٢٨,٥٢ ٤٢٩٩,١١	٢٣,٥٣ ٩,٧٤	٢,٤١	٠,٠٦
توفير الائدي العامة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٤ ٤٤١ ٤٥١	٣٠١,٤٤ ٢٤٩٣,١٨ ٢٧٩٤,٦٢	١٠٠,٤٨ ٥,٥٠	١٨,٢٥	٠,٠٠٠١
رخص الائدي العامة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	١٢٧,٣٠ ٢٣٣٦,٩٨ ٢٤٦٤,٢٩	٤٢,٤٣ ٥,٢١	٨,١٣	٠,٠٠٠١
وجود تجمع صناعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٧٥,١٥ ٤١٠٤,٣٢ ٤١٧٩,٤٧	٢٥,٠٥ ٩,٢٦	٢,٧٠	٠,٠٠٤
القرب من طرق المواصلات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	١٠٤,٤٠ ٢٧٥٦,٩٥ ٢٨٦١,٣٦	٣٤,٨٠ ٦,٠٩	٥,٧٠	٠,٠٠١
القرب من مصادر المواد الخام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٤,٥٣ ٣٢٨٣,٥٢ ٣٢٨٨,٠٥	١,٥١ ٧,٤٨	٠,٢٠	٠,٨٩
القرب من القوى المحركة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٧٦,٣٤ ٣٢٢٨,٤٠ ٣٣١٤,٧٥	٢٥,٤٤ ٧,٣٤	٣,٤٦	٠,٠٠١
حاجة السوق لها	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	٢٣٩,٢٤ ٥٠٢٣,٩٢ ٥٢٦٣,١٧	٧٩,٧٤ ١١,١٨	٧,١٢	٠,٠٠٠١
اتجاه الريح	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٥١	١١٥,٥٠ ٣٢٠٨,٦٨ ٣٣٢٤,١٨	٣٨,٥٠ ٧,٤٩	٥,١٣	٠,٠٠٢

• ف الجدولية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥=٠) (٢,٦٢).

يتضح من الجدول (٣/٤) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) على عوامل (الرخص، القرب من مكان مسكن المستثمر، والقرب من مصادر المواد الخام) تعزى لمتغير المدينة، حيث أنه إذا كانت القيمة المحسوبة (ف) أكبر من الجدولية فإنه توجد فروق أي رفض الفرضية الصفرية، بينما إذا كانت المحسوبة أصغر من الجدولية فإنه لا توجد فروق يعني قبول الفرضية الصفرية.

بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على العوامل المتبقية وهي (ملكية الأرض، القرب من السوق، توفير الأيدي العاملة، رخص الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من القوى المحركة، حاجة السوق لها، واتجاه الرياح) تبعاً لمتغير المدينة.

لتحديد الفروق على العوامل الدالة تبعاً لمتغير المدينة تم استخدام اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (Scheff post - hoc Test) ونتائج الجداول (١/٣/٤) (٢/٣/٤) (٣/٣/٤) (٤/٣/٤) (٥/٣/٤) (٦/٣/٤) (٧/٣/٤) (٨/٣/٤) (٩/٣/٤) تبين ذلك:

١- عامل ملكية الأرض:

الجدول (١/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعاً لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		*١,٧٦	١,٣٢-	*٢,٩٣
جنين			*٣,٠٨-	١,١٧
طولكرم				*٤,٢٦
قلقيلية				

• دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (١/٣/٤) ما يلي:-

ان الفروق كانت دالة إحصائياً على عامل ملكية الأرض بين مدن المحافظات:

- نابلس و (جنين، وقلقيلية) ولصالح جنين وقلقيلية، لأن المتوسط يعتمد على الترتيب وكلما كان أقرب من (١) يكون أفضل والمتوسط لنابلس أعلى من جنين وبالتالي جنين أفضل، بمعنى ان ملكية الأرض اكثر أهمية في جنين وقلقيلية مقارنة مع نابلس.

- جنين وطولكرم ولصالح جنين بمعنى ان ملكية الأرض في جنين اكثر أهمية لاقامة المصنع مقارنة في طولكرم.
- طولكرم وقليلية ولصالح قليلية بمعنى ان ملكية الأرض في قليلية تعتبر من العوامل الأكثر أهمية مقارنة بطولكرم.
- لم تكن الفروق دالة إحصائياً بين : (طولكرم، نابلس) ، (جنين، طولكرم).

٢- عامل القرب من السوق:

الجدول (٢/٣/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل القرب من السوق تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قليلية
نابلس		*١,٥٤-	٠,١٦	*١,٩٠-
جنين			*١,٧٠	٠,٣٥-
طولكرم				*٢,٠٦-
قليلية				

• دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (٢/٣/٤) ما يلي:-

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عامل القرب من السوق بين مدن المحافظات * نابلس و(جنين، قليلية) ولصالح جنين وقليلية ولعل السبب في ذلك يعود إلى قرب جنين من الخط الأخضر وبالتالي سهولة التسويق بدرجة اكبر وبسعر مناسب مقارنة في مدينة نابلس.
- جنين وطولكرم ولصالح طولكرم، ولعل السبب إن غالبية منطقة المثلث الطيرة، والطيبة وقلنسوة يذهبون بسبب القرب من الخط الأخضر للتسويق في مدينة طولكرم حيث التجمع السكاني من عرب الداخل أكثر حول مدينة قليلية من غيرها من المدن الأخرى.
- طولكرم وقليلية ولصالح قليلية، وذلك لان قليلية اكثر قرباً من الخط الأخضر حيث إن المستهلكين من عرب الداخل واليهود يكون بدرجة اكثر من طولكرم.
- لم تكن الفروق دالة إحصائياً بين (نابلس ، وطولكرم) ، (جنين وقليلية).

٣- عامل توفر الأيدي العاملة:

الجدول (٣/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفر الأيدي العاملة تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠,٥٧-	*٢,١٤-	*١,٥٦-
جنين			*١,٥٧-	٠,٩٩-
طولكرم				٠,٥٧
قلقيلية				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (٣/٣/٤) ما يلي:-

- وجود فروق دالة إحصائية في عامل توفر الأيدي العاملة بين مدن المحافظات : * نابلس و (طولكرم، وقلقيلية) ولصالح طولكرم وقلقيلية.
 - جنين وطولكرم ولصالح طولكرم.
- بمعنى ان توفر الأيدي العاملة في طولكرم وقلقيلية اكثر من توفرها في جنين ونابلس ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو إقامة الاخوة القادمين من غزة وبدرجة اكثر في هاتين المحافظتين وذلك بسبب قربهما من الخط الأخضر.
- بينما لم تكن الفروق دالة إحصائية بين محافظات (نابلس، جنين)، (جنين، قلقيلية)، (طولكرم، وقلقيلية).

٤- عامل رخص الأيدي العاملة:

الجدول (٤/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		*١,٢٧	*٠,٩١	٠,٤١
جنين			٠,٦٦-	٠,٨٦-
طولكرم				٠,٤٦-
قلقيلية				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٤/٣/٤) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عامل رخص الأيدي العاملة بين نابلس وطولكرم ولصالح طولكرم ولعل السبب في ذلك يعود إلى زيادة العمال في محافظة طولكرم مقارنة بمدينة نابلس.
- لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائية.

٥- عامل وجود تجمع صناعي:

الجدول (٥/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قليلية
نابلس		٠,٧٠	*١,٠٤	٠,١٤
جنين			٠,٣٣	٠,٣٦-
طولكرم				*٠,٩٠-
قليلية				

• دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٥/٣/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في عامل وجود تجمع صناعي بين نابلس وطولكرم ولصالح طولكرم، وكذلك بين طولكرم وقليلية ولصالح طولكرم ولعل السبب في ذلك يعود إلى صغر التجمع الصناعي في محافظة طولكرم وبالتالي قلة المنافسة والتضارب في الأسعار، بينما أشارت نتائج الجدول ان المقارنات الأخرى بين مدن المحافظات لم تكن دالة إحصائية.

٦- عامل القرب من اطرق المواصلات:

الجدول (٦/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات

تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قليلية
نابلس		٠,٥٢-	٠,١٦	*١,٦٠-
جنين			٠,٥٣	١,٠٨-
طولكرم				*١,٦١-
قليلية				

* دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٦/٣/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل القرب من طرق المواصلات بين نابلس وقلقيلية ولصالح نابلس، طولكرم وقلقيلية ولصالح نابلس، طولكرم وقلقيلية ولصالح نابلس. ولعل السبب في ذلك يعود إلى الموقع الجغرافي حيث انه عند النظر إلى مدينة نابلس وطولكرم نجد انهما يمتازان بكثرة المداخل والمخارج مقارنة بمدينة قلقيلية. ولم تكن المقارنات الأخرى بين مدن المحافظات دالة إحصائيا.

٧- عامل القرب من القوى المحركة:

الجدول (٧/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من القوى المحركة
تبعاً لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠,٤٢	*١,٠٢	٠,٣٥-
جنين			٠,٥٩	٠,٧٨-
طولكرم				١,٣٨-
قلقيلية				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٧/٣/٤) أن الفروق على عامل القرب من القوى المحركة بين نابلس وطولكرم ولصالح طولكرم، بينما لم تكن المقارنات الأخرى بين مدن المحافظات المتبقية دالة إحصائيا ولعل السبب في ذلك قرب طولكرم من الخط الأخضر وكثرة المقيمين فيها من الأفراد القادمين من غزة لاجل العمل مقارنة مع مدينة نابلس.

٨- عامل حاجة السوق:

الجدول (٨/٣/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل حاجة السوق تبعاً لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		١,١٣	٠,٨٨	١,٤٦-
جنين			٠,٢٤-	*٢,٦٠-
طولكرم				*٢,٣٥-
قلقيلية				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٨/٣/٤) ان الفروق على عامل حاجة السوق كانت دالة إحصائيا بين جنين وقليلية ولصالح جنين، وطولكرم وقليلية ولصالح طولكرم، ولعل السبب في ذلك يعود إلى زيادة عدد السكان في محافظتي جنين وطولكرم مقارنة بمحافظة قليلية وبالتالي زيادة الاستهلاك وحاجة السوق. بينما لم تكن المقارنات الأخرى بين مدن المحافظات دالة إحصائيا.

٩- عامل اتجاه الريح:

الجدول (٩/٣/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل اتجاه الريح تبعا لمتغير المدينة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قليلية
نابلس		*١,٣٧	٠,٣٧	٠,٧٤
جنين			٠,٩٩-	٠,٦٣-
طولكرم				٠,٣٦
قليلية				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (٩/٣/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل اتجاه الريح بين نابلس وجنين بدرجة اكبر من نابلس ولعل السبب في ذلك تأثر محافظة جنين في التصنيع بحكم القرب من الخط الأخضر بما هو موجود داخل إسرائيل، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن منطقة جنين سهلية ولا يوجد فيها مواقع طبيعية كما هو الحال في مدينة نابلس التي تقع بين جبلين هما عيبال وجرزيم والتي تشكل مواقع طبيعية ومصدات للرياح.

٤-٣ ثالثا: العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب نوع الصناعة
تنص الفرضية الصفرية هنا على الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض، الرخص، القرب من السوق)، القرب من مكان سكن المستثمر، توفر الأيدي العاملة، رخص الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصدر المواد الخام، القرب من القوى المحركة وحاجة السوق لها، واتجاه

الرياح تعزى لمتغير نوع الصناعة، حيث يبين الجدول (٣/٣) توزيع العينة تبعا لنوع الصناعة.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One - way ANOVA) حيث يبين الجدول (١/٤/٤) المتوسطات الحسابية للعوامل حسب نوع الصناعة، بينما يبين الجدول (٢/٤/٤) نتائج تحليل التباين الأحادي. نتناول فيما يلي المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب نوع الصناعة.

الجدول (١/٤/٤)

المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع حسب نوع الصناعة

العوامل / نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورق	معادن	جلدية	نسجية
ملكية الأرض	٦,٣١	٤,٠٤	٤,٧٤	٥,٩٦	٥,٧١	٥,٠٤	٦,٤١
الرخص	٥,١١	٥,٠٧	٥,٥٥	٣,٧٢	٥,٢٤	٥,٩٥	٤,٥٤
القرب من السوق	٤,٠٠	٣,٧١	٥,٢٣	٤,٩٦	٤,٦٦	٣,٤٧	٣,٧٨
القرب من مكان سكن المستثمر	٥,٢٢	٦,٦٥	٥,٩٥	٥,٤٤	٦,٣٩	٦,٤٧	٤,٣١
توفر الأيدي العاملة	٤,٢٤	٥,١١	٤,٥٥	٣,١٠	٤,٠١	٤,٣٣	٤,٠٧
رخص الأيدي العاملة	٥,٣٤	٦,٢٦	٦,٣٦	٦,٥١	٦,٥٦	٤,٣٨	٥,٨١
وجود تجمع صناعي	٧,٩٥	٦,٠٢	٥,٨٣	٥,٨٦	٧,٤٠	٦,٩٥	٧,٣٠
القرب من طرق المواصلات	٦,٦٧	٥,٦٣	٤,٨٧	٦,٥٥	٤,٦٨	٥,٩٠	٦,١١
القرب من مصدر المواد الخام	٦,٧٣	٦,٦٢	٧,٧٨	٨,٣١	٦,٥٣	٧,٥٧	٧,٢٠
القرب من القوى المحركة	٨,٥٣	٨,٠٦	٨,٠٧	٧,٨٦	٨,٥٨	٧,٤٢	٨,٤٤
حاجة السوق لها	٦,٨١	٧,٢٩	٦,٥٧	٧,٨٢	٦,٥٢	٩,٠٤	٨,٦٠
اتجاه الرياح	١٠,٣٧	١٠,٢٨	١٠,٢٠	١١,٥١	١٠,٣٣	١١,٤٢	١٠,٩٧

المصدر: النسب عمل الباحث.

يتضح لنا من الجدول (١/٤/٤) أنه تأثرت الصناعات الإنشائية في اختيار موقع المصنع بالعوامل التالية:

- ملكية الأرض.
- القرب من مصدر المواد الخام.
- القرب من القوى المحركة.

ولعل السبب يعود أن هذا النوع من الصناعات غالباً يعتمد اعتماد كامل على القرب من مصدر المواد الخام حيث تقام المصانع على نفس الموقع وغالباً ما تكون الأرض لصاحب المنشأة.

أما الصناعات الكيماوية تأثرت بالعوامل التالية:

- وجود تجمع صناعي - اتجاه الريح.

ولعل السبب في ذلك أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى تجمع صناعي لأن التجمع الصناعي غالباً ما يكون مزود بتجهيزات البنية التحتية وكذلك أن المنطقة الصناعية تختار باتجاه الريح في المنطقة وبالتالي لا يكون لها تأثير على المنطقة السكنية القريبة منها وعدم استنشاق الروائح والغازات المنبعثة منها. أما الصناعات المعدنية فقد تأثرت بالعوامل التالية في اختيار موقع المصنع وهي:

- القرب من طرق المواصلات.

- حاجة السوق لها.

ولعل السبب في ذلك أن الصناعات المعدنية تقام بعيدة نسبياً عن مراكز المدن فهي تكون قريبة من طرق المواصلات وهذا النوع من المنشآت تنشأ بسبب حاجة السوق لها. أما الصناعات النسيجية تأثرت بالعوامل التالية وهي:

- عامل الرخص.

- عامل القرب من سكن المستثمر.

ولعل السبب في ذلك أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى مساحة واسعة مثل شقق سكنية أو البركسات تقام لهذا الغرض وبالتالي تكون رخيصة نسبياً وأحياناً تكون قريبة من سكن المستثمر.

جدول رقم (٢/٤/٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع تبعا لمتغير نوع الصناعة

العوامل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
ملكية الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٦ ٤٤٤	٣٤٤,١١ ٦٧٢٤,٦٦ ٧٠٦٨,٧٧	٥٧,٣٥ ١٥,٣٥	٣,٧٣	٠,٠٠١
رخص الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٦ ٤٥٢	١٠٥,١٤ ٥٠١٤,٢٩ ٥١١٩,٤٣	١٧,٥٢ ١١,٢٤	١,٥٥	٠,١٥٨
القرب من السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٦ ٤٤٩	١٤٥,٢٧ ٣٣٧٥,٣٥ ٣٥٢٠,٦٢	٢٤,٢١ ٧,٦١	٣,١٧	٠,٠٠٥
القرب من مكان سكن المستثمر	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٣١ ٤٣٧	٣١٥,٥٧ ٣٩٨٦,٥٣ ٤٢٩٩,١١	٥٢,٠٩ ٩,٢٥	٥,٦٣	٠,٠٠٠١
توفير الأيدي العاملة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٥٠ ٤٥٦	١٢٣,٨٣ ٢٦٧٠,٧٩ ٢٧٩٤,٦٢	٢٠,٦٣ ٥,٩٣	٣,٤٧	٠,٠٠٠٢
رخص الأيدي العاملة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٥ ٤٥١	١٣٩,٣٦ ٢٣٢٤,٩٢ ٢٤٦٤,٢٩	٢٣,٢٢ ٥,٢٢	٤,٤٤	٠,٠٠٠١
وجود تجمع صناعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٠ ٤٤٦	٢٦٧,٢٩ ٣٩١٢,١٧ ٤١٧٩,٤٧	٤٤,٥٤ ٨,٨٩	٥,٠١	٠,٠٠٠١
القرب من طرق المواصلات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٩ ٤٥٥	٢٤٣,٠٨ ٢٦١٨,٢٧ ٢٨٦١,٣٦	٤٠,٥١ ٥,٨٣	٦,٩٤	٠,٠٠٠١
القرب من مصادر المواد الخام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٣٦ ٤٤٢	١٣٤,٤٤ ٣١٥٣,٦١ ٣٢٨٨,٠٥	٢٢,٤٠ ٧,٢٣	٣,٠٩	٠,٠٠٠٦
القرب من القوى المحركة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٣٨ ٤٤٤	٤٢,٩٧ ٣٢٧١,٧٧ ٣٣١٤,٧٥٠	٧,١٦ ٧,٤٧	٠,٩٥	٠,٤٥٣
حاجة السوق لها	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٤٦ ٤٥٢	٣١٦,٦٢ ٤٩٤٦,٥٤ ٥٢٦٣,١٧	٥٢,٧٧ ١١,٠٩	٤,٧٥	٠,٠٠٠١
اتجاه الرياح	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٦ ٤٢٥ ٤٣٠	٧٦,٣٢ ٣٢,٤٧,٨٦	١٢,٧٢ ٧,٦٤	١,٦٦	٠,١٢٨

* ف الجدولية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥=٠) ، (٢,٦٢)

يتضح من الجدول (٢/٤/٤) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على عوامل (الرخص، القرب من القوى المحركة، واتجاه الريح) تعزى لمتغير نوع الصناعة، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على العوامل المتبقية وهي (ملكية الأرض، القرب من السوق، القرب من مكان سكن المستثمر، توفير الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصدر المواد الخام، حاجة السوق لها)، تبعاً لمتغير نوع الصناعة، لأن قيمة (ف) المحسوبة أصغر من قيمة (ف) المجدولة..

ومن اجل تحديد الفروق تم استخدام اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (Scheff post - hoc Test) ونتائج الجداول (٣/٤/٤) (٤/٤/٤) (٥/٤/٤) (٦/٤/٤) (٧/٤/٤) (٨/٤/٤) (٩/٤/٤) (١٠/٤/٤) (١١/٤/٤) تبين ذلك:

١- عامل ملكية الأرض:

الجدول (٣/٤/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدي	نسيجية
غذائية	٢,٢٦	١,٥٦	٠,٣٤	٠,٥٩	١,٢٦	٠,١٠٠-	
إنشائية		٠,٧٠-	١,٩٢-	١,٦٧-	١,٠٠٣-	*٢,٣٧-	
كيماوية			١,٢٢-	٠,٩٧-	٠,٣٠-	١,٦٧-	
ورقية				٠,٢٤	٠,٩١	٠,٢٥-	
معدنية					٠,٦٧	٠,٦٩-	
جلدية						١,٣٧-	
نسيجية							

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتضح من الجدول (٣/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في عامل ملكية الأرض فقط بين الصناعات الإنشائية والصناعات النسيجية ولصالح الصناعات الإنشائية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان الصناعات الإنشائية تطلب مساحات واسعة وبالتالي تعتبر ملكية الأرض من العوامل الأساسية لتوفير مبالغ كبيرة بدلا من شراء الأرض، بينما عند النظر للصناعات النسيجية يلاحظ ان كثيرا من مشاغل النسيج موجودة في المنازل وغرفة كبيرة واحدة يمكن ان تفي بالغرض.

أما باقي المقارنات بين الصناعات الأخرى لم تكن الفروق دالة إحصائياً.

٢- عامل القرب من السوق:

الجدول (٤/٤/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل القرب من السوق تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدي	نسيجية
غذائية	٠,٢٨	١,٢٣*	٠,٩٥-	٠,٦٦-	٠,٥٢	٠,٢١	
إنشائية		١,٥١-	١,٢٥-	٠,٩٥-	٠,٢٣	٠,٠٧-	
كيمياوية			١,٢٣	١,٥١	٠,٢٦	١,٤٤	
ورقية				٠,٢٩	١,٤٨	١,١٨	
معدنية					١,١٩	٠,٨٨	
جلدية						٠,٣٠-	
نسيجية							

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٤/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في على عامل القرب من السوق فقط بين الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية ولصالح الصناعات الغذائية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن زيادة استهلاك الناس للصناعات الغذائية مقارنة بالصناعات الكيماوية، أضف إلى ذلك إلى ان غالبية الصناعات الكيماوية تكون في أطراف المدن وبعيد عن السوق. ولم تكن المقارنات الأخرى بين الصناعات على عامل القرب من السوق دالة إحصائياً.

٣- عامل القرب من مكان سكن المستثمر:

الجدول (٥/٤/٤)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في عامل القرب من مكان السكن

تبعا لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	١,٤٢	-٠,٧٢	-٠,٢١	-١,١٦	-١,٢٤	٠,٩١	
إنشائية		٠,٦٩	١,٢١	٠,٢٦	٠,١٨	*٢,٣٤	
كيمياوية			٠,٥١	-٠,٤٣	-٠,٥١	١,٦٤	
ورقية				-٠,٩٤	-١,٠٢	١,١٣	
معدنية					-٠,٠٧	*٢,٠٧٩	
جلدية						٢,١٥	
نسيجية							

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) .

يتضح من الجدول (٥/٤/٤) ما يلي:

- وجود ذات دالة إحصائية على عامل القرب من مكان سكن المستثمر بين الصناعات الإنشائية والنسيجية ولصالح الصناعات النسيجية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان غالبية الصناعات النسيجية تكون في منازل أصحابها أضف إلى ذلك ان العاملين في مثل هذه الصناعات في الغالب من الإناث وبالتالي يستعين صاحب الصناعة بزوجه أو بأحد بناته في متابعة مثل هذه الصناعات في حالة غايته وذلك عندما يكون هناك قرب المصنع من مكان سكن المستثمر .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية على عامل القرب من مكان سكن المستثمر بين الصناعات المعدنية والنسيجية ولصالح الصناعات المعدنية، أيضا لنفس السبب السابق ظهرت مثل هذه الفروق بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا بين مختلف الصناعات.

٤- عامل توفير الأيدي العاملة:

الجدول (٦/٤/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفير الأيدي العاملة

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	-٠,٨٦	-٠,٣١	١,١٤	٠,٢٢	-٠,٠٨	٠,١٧	
إنشائية		٠,٥٥	*٢,٠٠٦	١,٠٩	٠,٧٧	١,٠٣	
كيمياوية			١,٤٥	٠,٥٤	٠,٢٢	٠,٤٨	
ورقية				-٠,٩١	١,٢٢	-٠,٩٧	
معدنية					-٠,٣١	-٠,٠٥	
جلدية						٠,٢٥	
نسيجية							

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتضح من الجدول (٦/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في على عامل توفير الأيدي العاملة بين الصناعات الإنشائية والورقية ولصالح الصناعات الورقية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان الصناعات الورقية تطلب توفر أيدي عاملة مهرة. وعند النظر للمقارنات الأخرى بين الصناعات الأخرى لم تكن الفروق دالة إحصائياً.

٥- عامل رخص الأيدي العاملة:

الجدول (٧/٤/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	-٠,٩٢	-١,٠١	١,١٧	١,٢٢	٠,٩٦	-٠,٤٦	
إنشائية		-٠,٩٠	-٠,٢٤	٠,٢٩	١,٨٨	٠,٤٥	
كيمياوية			-٠,١٥	٠,٢٠	١,٩٧	٠,٥٤	
ورقية				-٠,٠٤	٢,١٣	٠,٧٠	
معدنية					*٢,١٨	٠,٧٥	
جلدية						-١,٤٢	
نسيجية							

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتضح من الجدول (٧/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية بين الصناعات المعدنية والصناعات الجلدية ولصالح الصناعات الجلدية، بمعنى أن رخص الأيدي العاملة يعتبر من العوامل المهمة للصناعات الجلدية بدرجة اكبر من الصناعات المعدنية. ولم تكن المقارنات الأخرى بين الصناعات المتبقية دالة إحصائية.

٦- عامل وجود تجمع صناعي:

الجدول (٨/٤/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسجية
غذائية		*١,٩٢	*٢,١١	٢,٠٨	٠,٥٥	٠,٩٩	٠,٦٤-
إنشائية			٠,١٨	٠,١٥	١,٣٧-	٠,٩٣-	١,٢٨-
كيماوية				٠,٠٢-	١,٥٦-	١,١١-	١,٤٧-
ورقية					١,٥٣-	١,٠٩-	١,٤٤-
معدنية						٠,٤٤	٠,٠٩
جلدية							٠,٣٥-
نسجية							

* دال إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٨/٤/٤) ما يلي:

- وجود فروق ذات دالة إحصائية على عامل وجود تجمع صناعي بين الصناعات الغذائية والإنشائية ولصالح الإنشائية ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان غالبية الصناعات الإنشائية تعتمد على بعضها البعض فعند حضور المستهلك لشراء مادة معينة يقوم بشراء جميع المستلزمات، بينما الصناعات الغذائية لا تطلب وجود تجمع صناعي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية على عامل وجود تجمع صناعي بين الصناعات الغذائية والكيماوية ولصالح الصناعات الكيماوية أيضا يعود السبب

إلى ارتباط شراء الصناعات الكيماوية ببعضها بدرجة اكبر من شراء المواد الغذائية.

- كذلك ظهرت النتائج ان المقارنات الأخرى بين الصناعات لم تكن دالة إحصائية.

٧- عامل القرب من طرق المواصلات:

الجدول (٩/٤/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات
تبعا لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	١,٠٤	*١,٧٩	٠,١٢	*١,٩٨	٠,٧٦	٠,٥٥	
إنشائية		٠,٧٥	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٢٧	٠,٤٨	
كيماوية			١,٦٧	٠,١٩	١,٠٢	١,٢٣	
ورقية				*١,٨٦	٠,٦٤	٠,٤٣	
معدنية					١,٢٢	*١,٤٣	
جلدية						٠,٢٠	
نسيجية							

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٩/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في على عامل القرب من طريق المواصلات بين الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية لصالح الكيماوية لصالح الكيماوية وكذلك الصناعات المعدنية والغذائية ولصالح الصناعات المطاطية ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان غالبية الصناعات الكيماوية والمعدنية تكون خارج المدينة وفي أطرافها وبالتالي تأمين طرق المواصلات يتغير أساس لها. أما غالبية الصناعات الغذائية تكون في مركز المدينة ومتوفر لها طرق جيدة للمواصلات وكانت الفروق أيضا بين المعدنية والنسيجية ولصالح المعدنية أيضا يعود ذلك للسبب السابق حيث ان غالبية الصناعات النسيجية ومعامل الخياطة تكون في منازل المواطنين وقريبة

من المواصلات بينما الصناعات المعدنية خارج المدينة وبحاجة إلى المواصلات ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

٨- عامل القرب من مصدر المواد الخام:

الجدول (١٠/٤/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام

تبعا لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٨٩-	١,٠٤-	١,٥٧-	٠,٢٠	٠,٨٣-	٠,٤٦-	
إنشائية		٠,١٥-	٠,٦٨-	١,٠٩	٠,٠٥	٠,٤٢	
كيمياوية			٠,٥٢-	١,٢٥	٠,٢١	٠,٥٨	
ورقية				*١,٧٧	٠,٧٣	١,١٠	
معدنية					١,٠٣-	٠,٦٦-	
جلدية						٠,٣٦	

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (١٠/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في على عامل القرب من مصدر المواد الخام بين الصناعات الورقية والصناعات المعدنية ولصالح الصناعات المعدنية ولعل السبب في ذلك ان توفر المواد الخام للصناعات المعدنية يكون بكميات كبيرة ويوجد طلب عليه بدرجة عالية نظرا لارتباط بالصناعات الإنشائية، والورق يوجد عليه طلب ولكن ليس بنفس الدرجة، بينما لم تكن المقارنات الأخرى بين الصناعات دالة إحصائيا.

-عامل حاجة السوق لها:

الجدول (١١/٤/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل حاجة السوق لها

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٤٧-	٠,٢٣	١,٠١-	٠,٢٨	٢,٢٣-	١,٧٩-	
إنشائية		٠,٧١	٠,٥٣-	٠,٧٦	١,٧٥-	١,٣١-	
كيماوية			١,٢٥-	٠,٠٥	٢,٤٧-	٢,٠٣-	
ورقية				١,٣٠	١,٢٢-	٠,٧٨-	
معدنية					٢,٥٢-	*٢,٠٨-	
جلدية						٠,٤٤	
نسيجية							

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) .

يتضح من الجدول (١١/٤/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية في على عامل حاجة السوق بين الصناعات المعدنية والصناعات النسيجية ولصالح الصناعات المعدنية، ولعل السبب في ذلك ان الصناعات المعدنية تدخل في الإنشاء والبناء بدرجة كبيرة لدى المواطنين وبالتالي تكون بحاجة إلى تسويقها بدرجة كبيرة عوضاً ان تكاليف الصناعات المعدنية تكون اكبر من الصناعات النسيجية وبالتالي تكون بحاجة اكبر إلى التسويق. ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

٤-٥ رابعاً: العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب ملكية المصنع:

فيما يتعلق بتوزيع الاستجابات تبعاً لملكية المصنع الجدول (٤/٣) بين التكرارات والنسب المئوية.

وفيما يتعلق بالفرضية الخاصة بمتغير ملكية المصنع تنص الفرضية على الآتي:
 " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض،

والرخص، والقرب من السوق، والقرب من مكان سكن المستثمر، وتوفر الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصادر المواد الخام، والقرب من القوى المحركة، وحاجة السوق لها واتجاه الريح تعزى لمتغير ملكية المصنع.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) حيث يبين الجدول (١/٥/٤) المتوسطات الحسابية بينما يبين الجدول (٢/٥/٤) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (١/٥/٤) ٥٨٢١٨٨

المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع

تبعاً لمتغير ملكية المصنع

العوامل الملكية	فردية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة	أخرى	المجموع *
ملكية الأرض	٥,٨٨	٤,٣٤	٣,٧٨	٤,٢٠	٥,٤٦
رخص الأرض	٥,٣٩	٣,٧١	٤,٣٥	٥,١٠	٥,٠٣
القرب من السوق	٤,٢٠	٤,٤٥	٤,١٤	٤,٢٠	٤,٢٥
القرب من مكان سكن المستثمر	٥,٥٥	٦,٣٢	٧,٧١	٧,١٠	٥,٨٠
توفر الأيدي العاملة	٤,٠١	٥,٣٠	٥,٤٢	٣,٨٠	٤,٣١
رخص الأيدي العاملة	٦,٠٦	٦,٠١	٦,٩٢	٩,٨٠	٦,٠٧
وجود تجمع صناعي	٧,٢٣	٥,٨٤	٥,٣٥	٦,٨٠	٦,٨٧
القرب من طرق المواصلات	٥,٥٣	٥,٧٢	٦,٠٧	٦,١٠	٥,٦٠
القرب من مصدر المواد الخام	٧,٠٣	٧,٩٣	٧,٧١	٩,٩٠	٨,٢٨
القرب من القوى المحركة	٨,٣٥	٧,٩٣	٧,٧١	٩,٩٠	٨,٢٨
حاجة السوق لها	٧,١٢	٧,٦٧	٧,٥٠	٩,٤٠	٧,٣٠
اتجاه الريح	١٠,٤٩	١٠,٧٥	١١,٤٢	٩,٨٠	١٠,٥٦

* الجدول من حسابات الباحث.

يتضح لنا من هذا الجدول ما يلي: إن أكثر العوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير الملكية كانت القرب من السوق وكذلك تخص الأرض وملكيته ومن القوى المحركة، وذلك لعدم تكبد المنشآت الصناعية أعباء أخرى مثل أجور النقل والمواصلات مما يؤدي إلى توفيرها وبالتالي تكون عباً على المستهلك بزيادة في أسعار السلع، مما يقلل عملية التنافس مع مصانع أخرى.

جدول رقم (٢/٥/٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير ملكية المصنع

العوامل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
ملكية الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٤٤	٢٢٦,٥٩ ٦٨٤٢,٦٨ ٧٠٦٨,٧٧	٧٥,٣٦ ١٥,١٥	٤,٨٥	٠,٠٠٢
رخص الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٩ ٤٥٢	٢٠٣,٥٨ ٤٩١٥,٨٤ ٥١١٩,٤٣	٦٧,٨٦ ١٠,٩٤	٦,١٩	٠,٠٠٠١
القرب من السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٦ ٤٤٩	٤,٧٤ ٣٥١٥,٨٧ ٣٥٢٠,٦٢	١,٥٨ ٧,٨٨	٠,٢٠١	٠,٨٩
القرب من مكان مسكن المستقر	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٤ ٤٣٧	١١١,٤١ ٤١٨٧,٧٠ ٤٢٩٩,١١	٣٧,١٣ ٩,٦٤	٣,٨٤	٠,٠٠١٠
توفير الأيدي العاملة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٥٣ ٤٥٦	١٤١,١٠ ٢٦٥٣,٥٢ ٢٧٩٤,٦٢	٤٧,٠٣ ٥,٨٥	٨,٠٢	٠,٠٠٠١
رخص الأيدي العاملة	بين المجموعات بين المجموعات المجموع	٣ ٤٤٨ ٤٥١	١١,٣٥ ٢٤٥٢,٩٣ ٢٤٦٤,٢٩	٣,٧٨ ٥,٤٧	٠,٦٩١	٠,٥٥
وجود تجمع صناعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٣ ٤٤٦	١٧٣,٢٠ ٤٠٠٦,٢٧ ٤١٧٩,٤٧	٥٧,٧٣ ٩,٠٤	٦,٣٨	٠,٠٠٠١
القرب من طرق المواصلات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٥٢ ٤٥٥	٨,٤٤ ٢٨٥٢,٩٢ ٢٨٦١,٣٦	٢,٨١ ٦,٣١	٠,٤٤	٠,٧٢
القرب من مصادر المواد الخام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٩ ٤٤٢	٨٢,٢٤ ٣٢٠٥,٨١ ٣٢٨٨,٠٥	٢٧,٤١ ٧,٣٠	٣,٧٥	٠,٠٠١١
القرب من القوى المحركة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٤٤	٤٣,٨٣ ٣٢٧١,٩١ ٣٣١٤,٧٥	٢٢,٧٣ ١١,٥٢	١,٩٦	٠,١١
حاجة السوق لها	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٩ ٤٥٢	٦٨,١٩ ٥١٩٤,٩٧ ٥٢٦٣,١٧	٢٢,٧٣ ١١,٥٢	١,٩٦	٠,١١
اتجاه الرياح	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٢٨ ٤٣١	٢١,٠٣ ٣٣٠٣,١٤ ٣٣٢٤,١٨	٧,٠١ ٧,٧١	٠,٩٠	٠,٤٣

* الف الجدولة عند مستوى الدلالة (٠.٠٥=٠.٠٠١) .

يتضح من الجدول (٢/٥/٤) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) على عوامل (القرب من السوق، رخص الأيدي العاملة القرب من طرق المواصلات) تعزى لملكية المصنع، بينما كانت الفروق دالة إحصائيا على مجالات (ملكية الأرض، الرخص، القرب من مكان سكن المستثمر، توفير الأيدي العاملة، وجود تجمع صناعي، القرب من مصدر المواد الخام) تبعاً لمتغير ملكية المصنع .
لتحديد هذه الفروق تم استخدام اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات ونتائج الجداول (٣/٥/٤) (٤/٥/٤) (٥/٥/٤) (٦/٥/٤) (٧/٥/٤) (٨/٥/٤) تبين ذلك:

١- عامل ملكية الأرض:

الجدول (٣/٥/٤)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في عامل ملكية الأرض تبعاً لمتغير ملكية المصنع

الملكية	فردية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة	أخرى
فردية		*١,٥٣	٢,٠٩	١,٦٨
مساهمة خاصة			٠,٥٥	٠,١٤
مساهمة عامة				٠,١٤-
أخرى				

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) .

يتضح من الجدول (٣/٥/٤) ان الفروق في عامل ملكية الأرض كانت دالة إحصائيا فقط بين الملكية الفردية والمساهمة الخاصة ولصالح المساهمة الخاصة بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيا على المقارنات الأخرى.
ولعل السبب في ظهور الفروق بين المساهمة الخاصة والفردية ولصالح المساهمة الخاصة لان الملكية الفردية للأرض غالبا ما تكون قليلة بينما المساهمة الخاصة تحتاج إلى مساحة كبيرة من الأرض.

٢- عامل الرخص:

الجدول (٤/٥/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل الرخص تبعا لمتغير ملكية المصنع

الملكىة	فردىة	مساومة خاصة	مساومة عامة	أجرة
فردىة		*١,٦٨	١,٠٤	٠,٢٩
مساومة خاصة			٠,٦٤-	١,٣٨-
مساومة عامة				٠,٧٤-
أجرة				

* دال إحصائىا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ىتضح من الجدول (٤/٥/٤) ان الفروق فى عامل الرخص كانت بىن الملكىتىن الفردىة والمساومة الخاصة ولصالح المساومة الخاصة، بىنما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائىا.

٣- عامل القرب من مكان المسمثمر:

الجدول (٥/٥/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق فى عامل القرب من مكان المسمثمر

تبعا لمتغير ملكىة المصنع

الملكىة	فردىة	مساومة خاصة	مساومة عامة	أجرة
فردىة		٠,٧٦-	*٢,١٦-	١,٥٤-
مساومة خاصة			١,٣٩-	٠,٧٧-
مساومة عامة				٠,٦١
أجرة				

* دال إحصائىا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ىتضح من الجدول (٥/٥/٤) ان الفروق فى عامل القرب من مكان سكن المسمثمر بىن الملكىتىن الفردىة والمساومة العامة ولصالح الملكىة الفردىة حىث ان غالبىة المصانع الصغىرة التى ىمتلكها الأفراد تكون إما فى نفس سكن المسمثمر مثل النسىج ومشاغل الخىاطة أو قربىة منه بىنما الملكىة العامة لا ىعتبر هذا العامل هاما لان الذى

يمتلكها أكثر من شخص، وعند النظر للمقارنات الأخرى في الجدول لم تكن دالة إحصائياً.

٤- عامل توفر الأيدي العاملة:

الجدول (٦/٥/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل توفر الأيدي العاملة

تبعا لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	فردية	الملكية
٠,٢١	١,٤١-	*١,٢٨-		فردية
١,٥٠	٠,٢١-			مساهمة خاصة
١,٦٢				مساهمة عامة
				أجرة

* دال إحصائي اعند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٦/٥/٤) ان الفروق على عامل توفر الأيدي العاملة كانت دالة إحصائياً بين الملكيتين الفردية والمساهمة الخاصة وأصالح المساهمة الخاصة ولعل السبب في ذلك يعود إلى محدودية الدخل عند غالبية أصحاب الملكية الفردية، وبالتالي يعتبر توفر الأيدي العاملة وبأسعار مناسبة يعتبر أكثر أهمية مقارنة بالمساهمة الخاصة، وعند النظر للجدول لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

٥- عامل وجود تجمع صناعي:

الجدول (٧/٥/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل وجود تجمع صناعي

تبعا لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	فردية	الملكية
٠,٤٣	١,٨٧	*١,٣٨		فردية
٠,٩٥-	٠,٤٩			مساهمة خاصة
١,٤٤-				مساهمة عامة
				أجرة

* دال إحصائي اعند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٧/٥/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل وجود تجمع صناعي بين أصحاب الملكيتين الفردية والمساهمة الخاصة ولصالح المساهمة الخاصة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان غالبية الصناعات في الملكيات الفردية لا تتطلب وجود تجمع صناعي مثل الصناعات النسيجية وغالبيتها في مكان سكن أصحابها، بينما المساهمة الخاصة تطلب وجود مثل هذا التجمع. وعند النظر للجدول تبين ان المقارنات الأخرى لم تكن دالة إحصائيا.

٦- عامل القرب من مصدر المواد الخام:

الجدول (٨/٥/٤)

نتائج اختبار شفيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام
تبعا لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	فردية	الملكية
١,٢٣	٠,٦٨-	*٠,٩١-		فردية
٢,١٤	٠,٢٣			مساهمة خاصة
١,٩١				مساهمة عامة
				أجرة

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٨/٥/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل القرب من مصدر المواد الخام بين الملكيتين الفردية والمساهمة الخاصة ولصالح الملكية الفردية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى محدودية رأس المال لدى أصحاب الملكية الفردية وبالتالي عدم إمكانية استيراد أو تحمل نفقات أجور النقل مقارنة بالمساهمة الخاصة، وبينت نتائج الجدول ان المقارنات الأخرى لم تكن دالة إحصائيا.

٤-٦ خامسا: العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع حسب عدد العمال:

فيما يتعلق بتوزيع الاستجابات تبعا لعدد العمال الجدول (٥/٣)

يبين التكرارات والنسب المئوية.

وفيما يتعلق بالفرضية الخاصة بمتغير عدد العمال تنص الفرضية على الآتي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض، الرخص، والقرب من السوق، والقرب من مكان المستثمر، وتوفر الأيدي

العاملة، ووجود تجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصدر المواد الخام، والقرب من القوى المحركة، وحاجة السوق لها واتجاه الريح تعزى لمتغير عدد العمال.

لفحص الفرضية استخدم التباين الأحادي (ANOVA) حيث بين الجدول (١/٦/٤) المتوسطات الحسابية، بينما بين الجدول (٢/٦/٤) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (١/٦/٤)

المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير عدد العمال

العوامل	أقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	أكثر من ٣٠
عدد العمال	٥,٢٧	٥,٧٧	٥,٩٤	٤,٨١
ملكية الأرض	٤,٨٨	٥,٧٢	٤,٤٠	٤,٦١
الرخص	٤,٠١	٤,٣٣	٤,٠٨	٤,٨١
القرب من السوق	٥,٤٠	٦,٢٤	٦,٣٧	٥,٢٦
القرب من مكان سكن المستثمر	٤,٦٠	٤,٠٤	٤,١١	٤,٤٢
توفر الأيدي العاملة	٦,٠٣	٥,٦٢	٧,٢٦	٦,٠١
رخص الأيدي العاملة	٦,٦٨	٧,١٣	٧,٤٥	٧,٢٠
وجود تجمع صناعي	٥,٩٧	٥,٤١	٤,٧٨	٥,٩٤
القرب من طرق المواصلات	٧,٩٨	٦,٩٧	٥,٩٥	٧,١٤
القرب من مصدر المواد الخام	٨,٦٩	٧,٦٧	٨,٥٠	٨,٤٣
القرب من القوى المحركة	٧,٢٤	٧,٠٢	٧,٣٥	٧,٩٠
حاجة السوق لها	١٠,٢٤	١٠,٩١	١٠,٤٠	١٠,٦٦
اتجاه الريح				

*المصدر: عمل الباحث.

يتضح لنا من الجدول ما يلي:

أن أكثر العوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير عدد العمال هو توفر الأيدي العاملة وكذلك الرخص ولعل السبب في ذلك يعود إلى تدني الأجور وكذلك رخص الأرض مما يؤدي إلى الاستفادة والربح الأكثر لصالح العمل، وهذا الهدف الأساسي له. وبإليه القرب من السوق والقرب من طرق المواصلات مما يقلل تكبد أجور أخرى وأحياناً تكون على حساب صاحب المصنع، وبالتالي تقليل نسبة الأرباح لدى أصحاب هذه المصانع.

جدول رقم (٢/٦/٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير عدد العمال

العوامل	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
ملكية الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٤٤	٦٤,٣٠ ٧٠٠٤,٤٧ ٧٠٦٨,٧٧	٢١,٤٣ ١٥,٨٨	١,٣٤	٠,٢٥٨
رخص الأرض	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٩ ٤٥٢	١١٣,٨٧ ٥٠٠٥,٥٦ ٥١١٩,٤٣	٣٧,٩٥ ١١,١٤	٣,٤٠	٠,٠١٨
القرب من السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٦ ٤٤٩	٣٣,٨٣ ٣٤٨٦,٧٨ ٣٥٢٠,٦٢	١١,٢٧ ٧,٨١	١,٤٤	٠,٢٣٠
القرب من مكان مسكن المستثمر	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٤ ٤٣٧	٩٥,١٧ ٤٢٠٣,٩٤ ٤٢٩٩,١١	٣١,٧٢ ٩,٦٨	٣,٢٧	٠,٠٢١
توفير الأيدي العاملة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٥٣ ٤٥٦	٢٧,٩٥ ٢٧٦٦,٦٦ ٢٧٩٤,٦٢	٩,٣٢ ٦,١٠	١,٥٢	٠,٢٠٧
رخص الأيدي العاملة	بين المجموعات بين المجموعات المجموع	٣ ٤٤٨ ٤٥١	١٢٦,٠٦ ٢٣٣٨,٢٢ ٢٤٦٤,٢٩	٤٢,٠٢ ٥,٢١	٨,٠٥	٠,٠٠١
وجود تجمع صناعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٣ ٤٤٦	٧١,٢٢ ٤١٠٨,٢٥ ٤١٧٩,٤٧	٢٣,٧٤ ٩,٢٧	٢,٥٦	٠,٠٥٤
القرب من طرق المواصلات	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٥٢ ٤٥٥	٨٣,٢٤ ٢٧٧٨,٠١ ٢٨٦١,٣٦	٢٧,٧٨ ٦,١٤	٤,٥٢	٠,٠٠٤
القرب من مصادر المواد الخام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٩ ٤٤٢	٢٠٣,٩٤ ٣٠٨٤,١١ ٣٢٨٨,٠٥	٦٧,٩٨ ٧,٠٢	٩,٦٧	٠,٠٠١
القرب من القوى المحركة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤١ ٤٤٤	٨٦,٥٠ ٣٢٢٨,٢٤ ٣٣١٤,٧٥	٢٨,٨٣ ٧,٣٢	٣,٩٣	٠,٠٠٩
حاجة السوق لها	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٩ ٤٥٢	٣٩,٥٤ ٥٢٢٣,٦٢ ٥٢٦٣,١٧	١٣,١٨ ١١,٦٣	١,١٣	٠,٣٣٥
اتجاه الريح	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٢٨ ٤٣١	٣٥,٨٠ ٣٢٨٨,٣٧	١١,٩٣ ٧,٦٨	١,٥٥	٠,٢٠٠

*المصدر: حسابات الباحث.

١- عامل الرخص:

الجدول (٣/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل الرخص تبعا لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٨٣*	٠,٤٨	٠,٢٧
١١-٢٠			١,٣٢	١,١١
٢١-٣٠				٠,٢١-
اكثر من ٣٠				

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٣/٦/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل الرخص بين المصانع التي يوجد بها اقل من ١٠ عمال والمصانع التي يوجد بها (١١-٢٠) عامل ولصالح اقل من (١٠) عمال ولعل السبب في ذلك يعود إلى محدودية الإنتاج ونقص راس المال ونقص الربح في المصانع التي يوجد بها اقل من (١٠) عمال مقارنة بالمصانع الأخرى، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

٢- عامل القرب من مكان سكن المستثمر:

الجدول (٤/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مكان سكن المستثمر

تبعا لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٨٤-	٠,٩٦*	٠,١٤
١١-٢٠			٠,١٢-	٠,٩٨
٢١-٣٠				١,١١
اكثر من ٣٠				

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٤/٦/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائيا على عامل القرب من مكان سكن المستثمر بين اقل من (١٠) عمال و (٢١-٣٠) ولصالح اقل من (١٠) عمال، ومثل هذه النتيجة تؤكد على ان القرب من مكان سكن المستثمر عادة تكون من

المشاريع الصغيرة والتي لا يتجاوز عدد العمال فيها عشرة عمال مثل مشاغل الخياطة، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

٣- عامل رخص الأيدي العاملة:

الجدول (٥/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل رخص الأيدي العاملة

تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٤٠	*١,٢٣-	٠,٠١٨
١١-٢٠			*١,٦٣-	٠,٣٨-
٢١-٣٠				*١,٢٥
اكثر من ٣٠				

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٥/٦/٤) ان غالبية الفروق كانت بين عدد العمال القليل والكثير ولصالح اكثر من ٣٠ عاملاً، ولعل السبب في ذلك انه كلما زاد عدد العمال كلما قلت الأجرة، وبالتالي يكون هناك رخص في الأيدي العاملة في المصانع التي يوجد بها عدد كبير من العمال.

٤- عامل القرب من طرق المواصلات:

الجدول (٦/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من طرق المواصلات

تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٥٦	*١,١٨	٠,٠٢
١١-٢٠			٠,٦٢	٠,٥٣-
٢١-٣٠				١,١٦
اكثر من ٣٠				

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٦/٦/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً على عامل القرب بين طرق المواصلات بين اقل من (١٠) عمال و (٢١-٣٠) عاملاً ولصالح (٢١-٣٠) عاملاً ولعل السبب ان المصانع الكبيرة والتي يكون فيها عدد العمال كبيراً ما تكون خارج المدينة وبالتالي القرب من طرق المواصلات يعتبر هاماً بالنسبة للعمال إما المصانع التي يوجد بها اقل من (١٠) عمال غالباً ما تكون في وسط المدينة وقريبة من سكن المستثمر وبالتالي لا يعتبر عامل القرب من طرق المواصلات من العوامل المؤثرة على العمال وعند النظر للمقارنات الأخرى لم تكن الفروق دالة إحصائياً.

٥- عامل القرب من مصدر المواد الخام:

الجدول (٧/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من مصدر المواد الخام

تبعا لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		*١,٠١	*٢,٠٣	*٠,٨٤
٢٠-١١			١,٠١	٠,١٧-
٣٠-٢١				١,١٩-
اكثر من ٣٠				

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٧/٦/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً على عامل القرب من مصدر المواد الخام بين اقل من (١٠) عمال و (١١-٢٠، ٢١-٣٠، اكثر من ٣٠) ولصالح (١١-٢٠، ٢١-٣٠، و اكثر من ٣٠ عاملاً) ولعل السبب في ذلك يعود إلى ان المشاريع الصغيرة التي يوجد بها اقل من (١٠) عمال لا يوجد لديها مشكلة مقارنة بالمصانع الكبيرة إلى يوجد بها عدد كبير من العمال، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

٦- عامل القرب من القوى المحركة:

الجدول (٨/٦/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في عامل القرب من القوى المحركة

تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		*١,٠٢	٠,١٨	٠,٢٦
١١-٢٠			٠,٨٣-	٠,٧٥-
٢١-٣٠				٠,٠٧
اكثر من ٣٠				

* دال إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول (٨/٦/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائية على القرب من القوى المحركة بين اقل من (١٠) عمال و (١١-٢٠) عاملاً ولصالح (١١-٢٠) عاملاً ولعل السبب يعود إلى ان المصانع التي يوجد بها (١١-٢٠) عاملاً تحتاج إلى القوى المحركة بدرجة اكبر من المصانع التي يوجد بها اقل من (١٠) عمال. بينما لم تكن المقارنات الأخرى في الجدول دالة إحصائية.

الفصل الخامس

المواد الخام والتسويق والمشكلات التي تواجه
التسويق في مدن محافظات شمال الضفة
الفلسطينية

الفصل الخامس

المشكلات التي تواجه التسويق في مدن محافظات شمال الضفة الغربية

١-٥ المقدمة:

إن مدن الضفة الغربية تعاني من عدة مشاكل بالنسبة للتسويق وذلك بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلية بوجود حواجز على الطرق واغلاق المدن مما يؤثر بدرجة كبيرة على المصانع من حيث الحصول على المواد الخام وتسويق منتجات هذه المصانع.

٢-٥ المواد الخام:

تعد المواد الخام من الأسس الهامة للصناعات التحويلية، فهذه الصناعات تغير في طبيعة المواد الخام الى صورة اكثر نفعاً، وتتسجم مع احتياجات الإنسان المختلفة.٢
تتنوع المواد الخام من حيث صورتها، فمنها معادن فلزية مثل الحديد والنحاس والرصاص، أو لا فلزية أو زراعية كمنتجات النباتات أو حيوانية كمشتقات الألبان واللحوم والجلود والصوف.

هناك مناطق على سطح الأرض غنية بمواد خام معينة والأخرى فقيرة فمناطق شمال فلسطين تعتبر من المناطق الفقيرة في المعادن الفلزية وذلك بكميات تجارية بناء على المسوحات الجيولوجية ، ولكن أظهرت المسوحات بان المواد الخام اللافلزية متواجدة بكثرة وذلك بسبب الصخور الكلسية والجيرية حيث يجري استغلالها في قطاع البناء، وكذلك بالنسبة للخامات الزراعية فان محافظات شمال فلسطين تنتج بعض المحاصيل الزراعية التي يمكن ان تشكل مواد خام أو له لكثير من الصناعات الزراعية، فقد أمكن تحديد كمية الفائض الزراعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية من خلال المسح الزراعي الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية عام ١٩٩٧.

٣-٥ السوق:

هو الإطار العام الذي يلتقي فيه البائعون مع المستثمرون للاتصال بينهم دون أي عائق^(١) حيث ينقسم السوق الى نوعين وهما أما استهلاكياً مثل المواد الغذائية أو إنتاجياً وهو السلع المستخدمة لإنتاج سلع أخرى.

يجب قبل اتخاذ القرار بتأسيس موقع صناعي، يجب دراسة السوق لان السوق هي القوى الشرائية لمنتجات المشروع، وكذلك الموقع الجغرافي للسوق، حيث يؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط الصناعي، بتسهيل عملية التسويق للمنتجات الصناعية من خلال الاتصال المباشر بين المنتجين والمستهلكين وتخفيض تكاليف النقل، مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تتمتع بموقع على خطوط المواصلات الرئيسية، حيث تصل السهل الساحلي (أي فلسطين ١٩٤٨) والضفة الغربية، قد يمنحها ميزة جيدة في جذب المتسوقين من داخل الخط الأخضر وذلك لفروق الأسعار المرتفعة في داخل الخط الأخضر خاصة بعد معاهدة السلام الموقعة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

يشتمل الفصل التالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

أولاً: البيانات الوصفية:

١- ما هو مصدر المواد الخام المستخدمة في المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية؟

للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية ونتائج الجدول (١/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (١/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية لمصدر المواد الخام للمصانع

النسبة %	التكرار	مصدر المواد الخام
٧١,٨	٣٣٤	الضفة الغربية
٢٥,٨	١٢٠	إسرائيل
-	-	غزة
٢,٤	١١	أخرى
%١٠٠	٤٦٥	المجموع

(١) الحاج، طارق، ١٩٩٨، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ص ٦٩.

يتضح من الجدول ان أعلى مصدر للمواد الخام كان من الضفة حيث وصلت النسبة الى (٢١,٨%) يليه إسرائيل (٢٥,٨%) وأخرى (٢,٤%) بينما غزة كانت صفراً وذلك لسياسة الإغلاق والفصل من قبل قوات الاحتلال بين غزة والضفة الغربية. ويرى الباحث ان السبب في ارتفاع النسبة في الضفة الغربية قد يعود الى ان غالبية الصناعات من الصناعات الخفيفة والتي لا تحتاج الى مواد خام كثيرة. واما ما يتعلق بالنسبة الى إسرائيل فهي مرتبطة بالصناعات الثقيلة والتي تنتج من دول أجنبية ويتم إحضارها عبر موانئ إسرائيل.

٢- كيف يتم استيراد المواد الخام المستخدمة في المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية؟

للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية حيث نتائج الجدول (٢/٧/٤) يبين ذلك.

الجدول (٢/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية لاستيراد المواد الخام للمصانع

النسبة %	التكرار	مصدر استيراد المواد الخام
٩٣,٥%	٤٣٥	إسرائيل والموانئ والمطارات الإسرائيلية
٥,٤%	٢٥	معايير نهر الأردن
١,١%	٥	معبر رفح
١٠٠%	٤٦٥	المجموع

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة يتم استيراد المواد الخام عن طريق الموانئ والمطارات الإسرائيلية حيث وصلت النسبة الى (٩٣,٥%) يليه معاير نهر الأردن (٥,٤%) يليه معبر رفح (١,١%).

أن السبب في ارتفاع النسبة لاستيراد المواد الخام من إسرائيل والموانئ والمطارات الإسرائيلية يعود إلى أن السلطات الإسرائيلية لا تسمح للمستوردين الفلسطينيين بالاستيراد إلا من خلال المعابر الإسرائيلية وبإشراف إسرائيل وعدم سيطرة الجانب الفلسطيني على هذه المعابر.

٣- هل يوجد مشاكل في الحصول على المواد الخام؟
للإجابة على السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية، حيث نتائج الجدول (٣/٧/٤) يبين ذلك

الجدول (٣/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية في الحصول على المواد الخام

الاستجابة	التكرارات	النسبة %
نعم	٣٧٤	%٨٠,٤
لا	٩١	%١٩,٦
المجموع	٤٦٥	%١٠٠

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة تواجه مشاكل في الحصول على المواد الخام حيث كان نعم (%٨٠,٤) ولا (%١٩,٦).

ويرى الباحث ان السبب في ذلك يعود الى أن الضفة الغربية تخضع لسياسة الاغلاق المحكمة من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث تم تزل القرى المحيطة بهذه المدن عزلاً كاملاً وذلك بإقامة المتاريس الترابية والحواجز وهذا طبعاً يؤثر مباشرة على القطاع الصناعي من حيث الحصول على المواد الخام أو عملية التسويق لمنتجاتهم.

٤- وفي حالة مواجهة المشاكل في الحصول على المواد الخام ما هي الإجراءات التي تتبعها المصانع؟
للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية حيث نتائج الجدول (٤/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (٤/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية للإجراءات التي تتبعها المصانع

في حالة مواجهة مشاكل في المواد الخام

الإجراءات	التكرار	النسبة %
تقليل الإنتاج	٣٢٦	%٧٠,١
تقليل عدد العمال	٤٥	%١,٧
التوقف عن العمل لفترة معينة	٩٤	%٢٠,٢
المجموع	٤٦٥	%١٠٠

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة للإجراءات التي تتبعها المصانع في حالة مواجهة مشاكل في المواد الخام هي تقليل الإنتاج (٧٠,١%) يليها التوقف عن العمل لفترة معينة (٢٠,٢%) ويليهما تقليل عدد العمال (٩,٧%).

ويرى الباحث ان السبب في ذلك يعود الى العلاقة الإيجابية بين الإنتاج والمواد الخام بمعنى انه في حالة توفر المواد الخام يكون هناك زيادة في الإنتاج، أما في ضوء قلة المواد الخام يكون هناك قلة في الإنتاج.

٥- هل تواجه المصانع مشكلة في تسويق منتجات المصنع؟

للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسبة المئوية، حيث نتائج الجدول (٥/٧/٤) تبين ذلك .

الجدول (٥/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية لمشاكل التسويق لمنتجات المصنع

النسبة %	التكرارات	مشاكل منتجات التسويق
٨٢,٦%	٣٤٨	نعم
١٧,٤%	٨١	لا
١٠٠%	٤٦٥	المجموع

يتضح من الجدول (٥/٧/٤) ان الغالبية يرون ان المصانع تواجه مشكلات في تسويق منتجات المصنع حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة ب (نعم) (٨٢,٦%) بينما (لا) (١٧,٤%) لا يوجد لديهم مشاكل في التسويق، ولعل السبب في زيادة نسبة الإجابة ب (نعم) يعود الى سياسة الإغلاق التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين المدن الفلسطينية وبالتالي الصعوبة في تسويق المنتجات الصناعية.

٦- كيف يتم التسويق من المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية؟

للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية، حيث نتائج الجدول (٦/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (٦/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية عن كيفية التسويق من المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية

النسبة %	التكرارات	كيفية التسويق
٧٢,٥%	٣٣٧	من نفس المصنع
٨,٢%	٣٨	وكلاء توزيع
٦,٢%	٢٩	تسويق ذاتي بسيارة المصنع
١٣,١%	٦١	حسب الطلب
١٠٠%	٤٦٥	المجموع

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة مئوية عن كيفية التسويق كانت من نفس المصنع (٧٢,٥%) يليه حسب الطلب (١٣,١%) يليه وكلاء توزيع (٨,٢%) واخيرا تسويق ذاتي بسيارة المصنع (٦,٢%).

ولعل السبب في ذلك يعود الى ان غالبية المصانع الفلسطينية بسبب نقص راس المال تعتمد في التصنيع على الاتفاق المسبق مع المستهلكين لذلك يكون غالبية التسليم في المصنع نفسه، إضافة إلى نقص المساحات والمسافات للتنقل، ونقص الوكلاء المعتمدون للمصانع.

٧- ما هي أكثر المشكلات التي تعترض التسويق في مصانع محافظات شمال فلسطين؟
للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية لكل مشكلة، ونتائج الجدول (٧/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (٧/٧/٤)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لأكثر المشكلات التي تعترض التسويق في مصانع مدن شمال فلسطين

الترتيب	الانحراف	المتوسط *	المشكلات	الرقم
٨	٢,٨٧	٥,٥٠	قلة التسويق	١.
٧	٢,٥٧	٥,٤٨	ضعف راس المال	٢.
٢	٢,٣٩	٤,٢٤	قلة المواد الخام	٣.
٣	٢,٦٥	٤,٦٢	قلة الأيدي العاملة	٤.
١	٢,٠٨	٣,٥	إغلاق الحدود	٥.
٤	٢,٠٢	٤,٩٢	كثرة الضرائب	٦.
٩	٢,٠٩	٥,٦٢	بعد السوق	٧.
٥	٢,٣٣	٥,٣٧	ضيق السوق	٨.
٦	٢,٩٦	٥,٤٥	المنافسة من مصانع أخرى	٩.

* كلما اقترب المتوسط من (١) تكون المشكلة أعلى.

يتضح من الجدول (٧/٧/٤) ان اكثر المشكلات التي تعترض التسويق في مصانع مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت إغلاق الحدود، يليها قلة المواد الخام يليها قلة الأيدي العاملة، يليها كثرة الضرائب، يليها ضيق السوق، يليها المنافسة من مصانع أخرى، يليها ضعف راس المال، يليها قلة الأيدي السوق، واخيرا بعد السوق.

حيث أن سياسة الاحتلال في عملية اغلاق الحدود هي لتضييق الحصار على الشعب الفلسطيني ومحاربهه بجميع الوسائل وضرب الاقتصاد الفلسطيني مما يجعل بعض هذه المنشأة اغلاق منشأتها وبالتالي التعامل مع البديل وهي البضائع الإسرائيلية.

ومن خلال نتائج الجدول تبين ان إغلاق الحدود من قبل سلطات الاحتلال في وجه البضائع الفلسطينية وعدم السماح لاستيراد من الخارج ذلك بسبب انتفاضة الأقصى، شكل اكثر المشكلات التي تعترض تسويق منتجات المصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.

٨- ما درجة توزيع الخدمات الرئيسية في المصنع؟
للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية، حيث نتائج الجدول (٨/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (٨/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع خدمات البنية التحتية في المصنع

الخدمات	درجة كبيرة جدا		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة قليلة		درجة قليلة جدا	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
ماء	٢٢٧	%٦٨,٨	٥١	%١٥,٥	٤٠	%١٢,١	٣	%٠,٩	٩	%٢,٧
كهرباء	١٢٠	%٢٦,١	٢٠٠	%٤٣,٤	١١٢	%٢٤,٣	١٤	%٣	١٥	٣,٢
مجارى	١١٢	%٢٤,١	٢٢٦	%٤٨,٦	٨٧	%١٨,٧	٣١	%٦,٧	٩	%١,٩

يتضح من الجدول (٨/٧/٤) ان درجة توزيع الخدمات الرئيسية في المصنع كانت افضل توزيع للماء حيث كانت بدرجة كبيرة جدا (٦٨,٨%) يليها الكهرباء (٢٦,١%) واخيرا المجارى (٢٤,١%)، وفيما يتعلق بتوزيع الماء كانت غالبية الإجابة بدرجة كبيرة حيث وصلت النسبة الى (٦٨,٨%) وفيما يتعلق بالكهرباء كانت غالبية الإجابة بدرجة كبيرة (٤٣,٤%)، كذلك الحال بالنسبة للمجارى كانت الغالبية بدرجة كبيرة حيث وصلت النسبة الى (٤٨,٦%).

ومن خلال النظر للنتائج تبين ان غالبية الخدمات الماء والكهرباء والمجاري جيدة في المصانع، ولعل السبب في ذلك يعود الى ان مثل هذه الخدمات تشكل البنية التحتية للتصنيع فان كان غير جيدة يكون التصنيع غير جيداً.

٩- ما هو مدى تأثير المصنع على تلوث البيئة؟
للإجابة عن السؤال استخدمت التكرارات والنسب المئوية حيث نتائج الجدول (٩/٧/٤) تبين ذلك.

الجدول (٩/٧/٤)

التكرارات والنسب المئوية لدى تأثير المصنع على تلوث البيئة

الاستجابة	التكرارات	النسبة %
درجة كبيرة جداً	١٩	%٤,١
درجة كبيرة	٢١	%٤,٥
درجة متوسطة	٨٤	%٤,٥
درجة قليلة	١٦٣	%٣٥,١
درجة قليلة جداً	١٧٨	%٣٨,٣
المجموع	٤٦٥	%١٠٠

يتضح من الجدول (٩/٧/٤) ان الغالبية يرون ان درجة تأثير المصنع على تلوث البيئة كانت قليلة جداً حيث وصلت النسبة الى (٣٨,٣%)، يليها قليلة (٣٥,١%) يليها درجة متوسطة (١٨,١%) يليها درجة كبيرة (٤,٥%) وأخيراً درجة كبيرة جداً (٤,١%).
من خلال النتائج يتبين ان الغالبية يرون انه لا يوجد تأثير للمصنع على تلوث البيئة. ولعل السبب في ذلك يعود الى ان غالبية المصانع ذات تأثير على البيئة تكون موجودة بمناطق غير مأهولة بالسكان، ولا تشتمل على صناعات ثقيلة. وأن غالبية الصناعات الموجودة في المدن الفلسطينية عبارة عن صناعات خفيفة وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (٩/٧/٤).

٥-٥: ثانياً: المواد الخام والتسويق ومشكلات التسويق حسب المتغيرات:
فيما يلي بيان للمواد الخام والتسويق ومشكلات التسويق تبعاً لمتغيرات المدينة ونوع الصناعة وعدد العمال وملكية المصنع.

أ- حسب المدينة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في (مصدر المواد الخام، مشاكل الحصول على المواد الخام، مشكلة التسويق للمنتجات) تعزى لمتغير المدن. لفحص الفرضية استخدم اختبار مربع كاي ونتائج الجداول (١/٨/٤) (٢/٨/٤) (٣/٨/٤) تبين ذلك.

١- مصدر المواد الخام:

الجدول (١/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعاً للمحافظة

المدينة	الضفة الغربية		إسرائيل		أخرى		مربع كاي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
نابلس	١٩٨	٧٨	٤٥	١٧,٧	١١	٤,٣	*٣٥,٩٣
جنين	٨٠	٦٤,٥	٣٣	٣٥,٥	-	-	
طولكرم	٥٦	٧٣,٧	٢٠	٢٦,٣	-	-	
قلقيلية	٢٠	٤٧,٦	٢٢	٥٢,٤	-	-	

*قيمة كاي الجدولية (١٢,٥٩) عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة من المواد الخام في الضفة الغربية كانت في نابلس حيث وصلت النسبة الى (٧٨%) يليها طولكرم (٧٣,٧%)، يليها جنين (٦٤,٥%)، واخيراً قلقيلية (٤٧,٦%). وبالنسبة للإسرائيلي كانت أعلى نسبة في قلقيلية (٥٢,٤%)، يليها جنين (٣٥,٥%) يليها طولكرم (٢٦,٣%)، واخيراً نابلس (١٧,٧%). أما بالنسبة لمناطق أخرى كانت أعلى نسبة في نابلس (٤,٣%).

وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة إحصائياً في مصدر المواد الخام حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى (٣٥,٩٣) وهي اكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥٩). ومن خلال النظر للنتائج تبين انه يوجد تأثير للخط الأخضر على استيراد المواد من إسرائيل حيث ان أعلى نسبة كانت في قلقيلية بسبب قربها من الخط الأخضر، وهذا يتفق مع دراسة شتيوي (٢٠٠٠) حيث أظهرت وجود تأثير للخط الأخضر على خصائص السكان والمسكن، كذلك تبين من النتائج ان أعلى نسبة المواد الخام من الضفة الغربية كانت في نابلس

ولعل السبب في ذلك يعود الى الموقع الجغرافي للمدينة حيث تحتل مركز الضفة الغربية وتمثل اكبر سوق تجاري في فلسطين.

٢- مشاكل الحصول على المواد الخام:

الجدول (٢/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعاً للمدينة

المدينة	نعم		لا		مربع كاي *
نابلس	٢٢٤	٨٨,٢	٣٠	١١,٨	*٤٣,١٥
جنين	٧٨	٨٣,٩	١٥	١٦,١	
طولكرم	٤٢	٥٥,٣	٣٤	٤٤,٧	
قلقيلية	٣٠	٧١,٤	١٢	٢٨,٦	

قيمة مربع كاي الجدولية (٧,٨٢) عند مستوى ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة في مشكلة الحصول على المواد الخام كانت في مدينة نابلس، حيث وصلت النسبة الى (٨٨,٢%) يليها جنين (٨٣,٩%) يليها قلقيلية (٧١,٤%) واخيرا طولكرم (٥٥,٣%).

وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة إحصائياً في مشكلة الحصول على المواد الخام حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى (٤٣,١٥) وهي اكبر من القيمة الجدولية (٧,٨٢) ومن خلال النظر الى النتائج تبين انه بسبب إغلاق الحدود والطرق المؤدية الى المدن من قبل سلطات الاحتلال بسبب انتفاضة الأقصى حيث الإغلاق المحكم على مدينة نابلس أعطاهما المرتبة الأولى في مشكلة الحصول على المواد الخام يليها جنين وقلقيلية واخيرا طولكرم، وهذا يتفق مع دراسة اياد احمد عبدالهادي (١٩٩٩) حيث أظهرت الدراسة وفرة المواد الخام في المجال الزراعي واتساع رقعة منطقة A الخاضعة للسيطرة الفلسطينية.

٣- مشاكل التسويق لمنتجات المصنع:

الجدول (٣/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشاكل التسويق لمنتجات المصنع تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نعم		لا		مربع كاي *
نابلس	٢٢٥	٨٨,٦	٢٩	١١,٤	*٢٦,١٩
جنين	٧٥	٨٠,٦	١٨	١٩,٤	
طولكرم	٦٠	٧٨,٩	١٦	٢١,١	
قلقيلية	٢٤	٥٧,١	١٨	٤٢,٩	

قيمة مربع كاي الجدولية (٧,٨٢) عند مستوى ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة في مشكلة تسويق منتجات المصنع كانت في مدينة نابلس، حيث وصلت النسبة الى (٨٨,٦%) يليها جنين (٨٠,٦%) يليها طولكرم (٧٨,٩%) واخيرا قلقيلية (٥٧,١%).

وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة إحصائيا في مشكلة تسويق منتجات المصنع حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى (٢٦,١٩) وهي اكبر من القيمة الجدولية (٧,٨٢).

ومن خلال النظر الى النتائج تبين انه يوجد تأثير كبير لمدينة نابلس وذلك لبعدها عن الخط الأخضر وكذلك كثرة المصانع المنتجة في المدينة ومحدودية السكان أدى الى وجود مشكلة في تسويق المنتجات للمصانع وكذلك سياسة الإغلاق المحكمة على مدينة نابلس من قبل سلطات الاحتلال.

■ حسب نوع الصناعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في (مصدر المواد الخام، مشاكل الحصول على المواد الخام، مشكلة تسويق المنتجات) تعزى لمتغير نوع الصناعة. لفحص الفرضية استخدم اختبار مربع كاي ونتائج الجدول (٤/٨/٤) (٥/٨/٤) (٦/٨/٤) تبين ذلك:

- مصدر المواد الخام:

الجدول (٤/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	الضفة الغربية		إسرائيل		أخرى		مربع كاي
	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	%	
غذائية	٥١	٧٩,٧	٩	١٤,١	٤	٥,٣	*٦٦,١٩
إنشائية	٨١	٨٠,٨	٢٠	١٩,٨	-	-	
كيماوية	٤٢	٨٠,٢	٧	١٣,٥	٣	٦,٨	
ورقية	١٧	٥٨,٦	٩	٣١	٣	١٠,٣	
معديّة	٩١	٧٦,٥	٢٨	٢٣,٥	-	-	
جلدية	١٧	٨١,٠	٤	١٩,٠	-	-	
نسيجية	٣٥	٤٤,٣	٤٣	٥٤,٤	١	١,٣	

*قيمة كاي الجدولية (٢١,٠٣) عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة من المواد الخام في الضفة الغربية كانت للصناعات الجلدية حيث بلغت (٨١,٠) يليها الصناعات الإنشائية (٨٠,٨%) يليها الكيماوية (٨٠,٢%) يليها غذائية (٧٩,٧%) يليها (٧٦,٥%) يليها ورقية (٥٨,٦%) واخيرا النسيجية (٤٤,٣%). وبالنسبة لإسرائيل كانت أعلى نسبة من المواد الخام هي النسيجية حيث وصلت النسبة الى (٥٤,٤%) يليها ورقية (٣١%) يليها معدنية (٢٣,٥%) يليها إنشائية (١٩,٨%) يليها الجلدية (١٩,٠%) واخيرا الغذائية (١٤,١%).

أما بالنسبة لمناطق أخرى فكانت أعلى نسبة هي ورقية (١,٣%). ومن خلال النظر للنتائج تبين انه يوجد تأثير كبير من قبل إسرائيل على قطاع الصناعات النسيجية وهذا مما يدل ان المواد الخام هي للإسرائيليين حيث معظم المؤسسات الصناعية في هذا النوع من الصناعة عبارة عن مشاغل خياطة، ومن ثم إعادة المنتج الى داخل إسرائيل.

■ مشاكل الحصول على المواد الخام :

الجدول (٥/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعا لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	نعم		لا		مربع كاي *
	التكرار	%	التكرار	%	
غذائية	٤٠	٦٢,٥	٢٤	٣٧,٥	*٣٣,٤٨
إنشائية	٨٦	٨٥,١	١٥	١٤,٩	
كيماوية	٤٠	٧٦,٩	١٢	٢٣,١	
ورقية	١٧	٥٨,٦	١٢	٤١,٤	
معدنية	١٠٩	٩١,٦	١٠	٨,٤	
جلدية	١٨	٨٥,٧	٣	١٤,٣	
نسيجية	٦٤	٨١,٠	١٥	١٩,٠	

قيمة كاي الجدولية (١٢,٥٩) عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة في مشكلة الحصول على المواد الخام كانت في نوع الصناعة المعدنية، حيث وصلت النسبة الى ٩١,٦% يليها الجلدية ٨٥,٧% يليها إنشائية (٨٥,١%) يليها النسيجية (٨١,٠%) يليها الكيماوية (٧٦,٩%) يليها الغذائية (٦٢,٥%) واخيرا الورقية (٥٨,٦%).

وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة إحصائيا في مشكلة الحصول على المواد الخام حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى (٣٣,٤٨) وهي اكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥٩).

ومن خلال النظر للنتائج تبين انه بسبب سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل ضد المدن الفلسطينية، والسياسة الموجهة ضد الاقتصاد الفلسطيني لإضعافه ونمو الاقتصاد الإسرائيلي فانه كانت الصناعات المعدنية أخذت النسبة الكبرى من الاستجابة حيث وصلت الى ٩١,٦% علما بان محافظات شمال فلسطين تفتقر للمواد الخام المعدنية وهي تعتمد اعتماداً شبه كلي على المواد الخام الواردة من إسرائيل في هذا النوع من الصناعة وكذلك الجلدية والإنشائية والنسجية والكماوية والغذائية واخيرا الورقية.

■ مشاكل التسويق لمنتجات المصنع :

الجدول (٦/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشكلة التسويق لمنتجات المصنع تبعا لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	نعم		لا		مربع كاي *
	التكرار	%	التكرار	%	
غذائية	٥٢	٨١,٣	١٢	١٨,٨	٢٨,٠٨
إنشائية	٩٣	٩٢,١	٨	٧,٩	
كماوية	٤٥	٨٦,٥	٧	١٣,٥	
ورقية	١٦	٧٥,٢	١٣	٢٤,٨	
معدنية	١٠١	٨٤,٩	١٨	١٥,١	
جلدية	١٩	٩٠,٥	٢	٩,٥	
نسجية	٥٨	٧٣,٤	٢١	٢٦,٦	

*قيمة كاي الجدولية (١٢,٥٩) عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة في مشكلة التسويق لمنتجات المصنع كانت في الصناعات الإنشائية حيث وصلت النسبة الى (٩٢,١%) يليها الجلدية (٩٠,٥%) يليها الكماوية (٨٦,٥%) يليها المعدنية (٨٤,٩%) يليها الغذائية (٨١,٣%) يليها الورقية (٧٥,٢%) واخيرا النسجية (٧٣,٤%).

وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة احصائياً في مشكلة التسويق لمنتجات المصنع حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى ٢٨,٠٨ وهي اكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥٩).

ومن خلال النظر للنتائج تبين ان الصناعات الإنشائية هي أعلى قيمة متضررة في مجال تسويق من المصانع الإسرائيلية في هذا المجال مما أدى الى محدودية منتجات المصانع وعدم القدرة على إيصال المستهلك لمنتجات المصنع وبالنظر الى أدنى قيمة تضرراً هي الصناعات النسيجية، لان جميع هذه الصناعات عبارة عن مشاغل خياطه تعمل لصالح الإسرائيليين فهم الموردين للمواد الخام وكذلك هم المستهلكين لهذه المنتجات وبالتالي فهي الأقل تضرراً من باقي القطاعات الصناعية.

■ حسب عدد العمال :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في (مصدر المواد الخام، مشاكل الحصول على المواد الخام، مشكلة التسويق لمنتجات المصنع) تعزى لمتغير عدد العمال.

لفحص الفرضية استخدم اختبار مربع كاي ونتائج الجدول (٧/٨/٤) (٨/٨/٤) (٩/٨/٤) تبين ذلك.

١- مصدر المواد الخام:

الجدول (٧/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمصدر المواد الخام تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	الضفة الغربية		إسرائيل		أخرى		مربع كاي
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
اقل من ١٠	١٣٢	٧٨,١	٣٤	٢٠,١	٣	١,٨	٥٠,١١
١١-٢٠	١١٦	٧٦,٨	٣٤	٢٢,٥	١	٠,٧	
٢١-٣٠	٥٥	٧٨,٦	١٥	٢١,٤	-	-	
اكثر من ٣٠	٣١	٤١,٣	٣٧	٤٩,٣	٧	٩,٣	

قيمة كاي الجدولية (١٢,٥٩) عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول ان أعلى نسبة في مشكلة مصدر المواد الخام تبعاً لمتغير عدد العمال في المصانع التي تحتوي على (٢١-٣٠) عاملاً حيث وصلت الى (٧٨,٦%) يليها (اقل من ١٠) عمال (٧٨,١%) يليها من (١١-٢٠) عامل (٧٦,٨%) يليها (اكثر من ٣٠) عامل (٤١,٣%) وفيما يتعلق بدلالة الفروق كانت الفروق دالة احصائياً في مشكلة مصدر المواد الخام تبعاً لمصدر العمال، حيث وصلت قيمة مربع كاي المحسوبة الى (٥٠,١١) وهي

أكبر من القيمة الجدولية (١٢,٥٩) ومن خلال النظر للنتائج تبين ان المنشآت الصناعية التي تحتوي على عدد العمال من (٢١-٣٠) هي أعلى قيمة متضررة في مجال مصدر المواد الخام، حيث تعتبر هذه المنشآت، منشآت صناعية متوسطة الحجم لان سياسة الإغلاق المفروضة على المدن الفلسطينية أثرت تأثير كبير على هذه المنشآت واما المنشآت ذات عدد عمال كبير (أكثر من ٣٠) كانت الأقل تضرراً وغالبا هذه المنشآت هي من مشاغل الخياطة التي تعتمد على الحياكة للمنتجات الإسرائيلية وتغليظها ومن ثم إرجاعها إليهم وبالتالي عملية الإيصال واسترجاع هذه البضائع تكون بيد إسرائيليين قلما يتأثر كثيراً.

٢- مشاكل الحصول على المواد الخام:

الجدول (٨/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشاكل الحصول على المواد الخام تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	نعم		لا		مربع كاي *
	التكرار	%	التكرار	%	
أقل من ١٠	١٣٠	٧٦,٩	٣٩	٢٣,١	٢,٧٧
١١-٢٠	١٢٢	٨٠,٨	٢٩	١٩,٢	
٢١-٣٠	٥٨	٨٢,٩	١٢	١٧,١	
أكثر من ٣٠	٦٤	٨٥,٣	١١	١٤,٧	

قيمة كاي الجدولية (٧,٨٢) عند مستوى ($\alpha=0,05$) غير داله، بدرجات حرية (٣).

فيما يتعلق بقيمة مربع كاي كانت القيمة المحسوبة تساوي (٢,٧٧) وهي اصغر من القيمة الجدولية (٧,٨٢) أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلة الحصول على المواد الخام تعزى لمتغير عدد العمال في المصنع.

٣- مشكلة التسويق لمنتجات المصنع:

الجدول (٩/٨/٤)

نتائج مربع كاي لمشكلة التسويق لمنتجات المصنع تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	نعم		لا		مربع كاي *
	التكرار	%	التكرار	%	
أقل من ١٠	١٤١	٨٣,٤	٢٨	١٦,٦	٥,٧٠
١١-٢٠	١٢٠	٧٩,٥	٣١	٢٠,٥	
٢١-٣٠	٦٤	٩١,٤	٦	٨,٦	
أكثر من ٣٠	٥٩	٧٨,٧	١٦	٢١,٣	

قيمة كاي الجدولية (٧,٨٢) عند مستوى ($\alpha=0,05$) غير داله احصائياً.

فيما يتعلق بقيمة مربع كأي كانت القيمة المحسوبة تساوي (٥,٧٠) وهي اصغر من القيمة الجدولية (٧,٨٢) أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلة التسويق لمنتجات المصنع تعزى لمتغير عدد العمال في المصنع.

٥-٦: ثالثاً: مشكلات التسويق:

فيما يلي عرضاً لمشكلات التسويق للمصانع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغيرات المدينة ونوع الصناعة، وعدد العمال، وملكية المصنع، حيث تنص الفرضية الرئيسية على:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغيرات المدينة ونوع الصناعة، وعدد العمال، وملكية المصنع" لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) إضافة إلى المتوسطات الحسابية، واختيار شفيه وفيما يلي بيان لنتائج الدراسة تبعاً للمتغيرات المستقلة:

أ- متغير المدينة:

يبين الجدول (١/٩/٤) المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير المدينة

الجدول (١/٩/٤)

المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير المدينة

المشكلات المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
قلة التسويق	٥,٧٠	٦,٠٣	٤,٥٤	٤,٧١
ضعف رأس المال	٥,٤١	٥,٦٤	٥,٦٧	٥,٢٣
قلة المواد الخام	٤,٤١	٤,٢٣	٤,٣٢	٤,٧٦
قلة الأيدي العاملة	٥,٥٥	٥,١٩	٤,٤٨	٤,١٩
إغلاق الحدود	٢,٩٠	٣,١٩	٢,٦٧	٤,٢٣
كثرة الضرائب	٤,٧٥	٤,٨٥	٥,٧٠	٤,٩٥
بعد السوق	٥,٧٦	٥,٥٠	٥,٣٦	٥,٤٢
ضيق السوق	٥,٨٢	٤,٥٦	٤,٩٧	٥,٠٩
المنافسة من مصانع أخرى	٥,٧٧	٤,٢٥	٥,٤٤	٦,٢٣

الجدول (٢/٩/٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات التسويق حسب متغير المدينة

المشكلات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة *
قلة التسويق	بين المجموعات	٣	١٢٠,٧٣	٤٠,٢٤	٥,٣٥	*٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٤٣٩	٣٣٠٢,٠١	٧,٥٢		
	المجموع	٤٤٢	٣٤٢٢,٧٤			
ضعف رأس المال	بين المجموعات	٣	٨,٠٥	٢,٦٨	٠,٤٠	٠,٧٥٠
	داخل المجموعات	٤٣٥	٢٨٨٩,٥٢	٦,٦٤		
	المجموع	٤٣٨	٢٨٩٧,٥٨			
قلة المواد الخام	بين المجموعات	٣	١٤,١٢	٤,٧٠	٠,٨١	٠,٤٨٤
	داخل المجموعات	٤٣٢	٢٤٨٣,١٢	٥,٧٤		
	المجموع	٤٣٥	٢٤٩٧,٢٤			
قلة الأيدي العاملة	بين المجموعات	٣	٣٥,٥٢	١١,٨٤	١,٦٩	٠,١٦٨
	داخل المجموعات	٤٢٧	٢٩٨٧,٥٨	٦,٩٩		
	المجموع	٤٣٠	٣٠٢٣,١٠			
إغلاق الحدود	بين المجموعات	٣	٧٦,٠٢	٢٥,٣٤	٦,٠١	*٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٤٤٧	١٨٨٤,٦٩	٤,٢١		
	المجموع	٤٥٠	١٩٦٠,٧٢			
كثرة الضرائب	بين المجموعات	٣	٤٣,٤٦	١٤,٤٨	٢,٥٨	*٠,٠١٤
	داخل المجموعات	٤٢٦	١٧٢٤,١٥	٤,٠٤		
	المجموع	٤٢٩	١٧٦٧,٦١			
بعد السوق	بين المجموعات	٣	١١,٩٤	٣,٩٨	٠,٩٠	٠,٤٢
	داخل المجموعات	٤٢٦	١٨٧٩,٢٧	٤,٤١		
	المجموع	٤٢٩	١٨٩١,٢١			
ضيق السوق	بين المجموعات	٣	١٢٢,٨٩	٤٠,٩٦	٧,٨٦	*٠,٠٠٠١
	داخل المجموعات	٤٤٤	٢٣١١,٨٥	٥,٢٠		
	المجموع	٤٤٧	٢٤٣٤,٧٤			
المنافسة من مصانع أخرى	بين المجموعات	٣	١٨٥,١٦	٦١,٧٢	٧,٣١	*٠,٠٠٠١
	داخل المجموعات	٤٤٨	٣٧٨١,٠٤	٨,٤٤		
	المجموع	٤٥١	٣٩٦٦,٢٠			

يتضح من الجدول (٢/٩/٤) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات التسويق للمصانع للمشكلات (ضعف رأس المال، قلة المواد الخام، قلة الأيدي العاملة، وبعد السوق). تعزى لمتغير المدينة بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على المشكلات المتبقية وهي (قلة التسويق، إغلاق الحدود، كثرة الضرائب، ضيق

السوق والمنافسة من مصانع أخرى) حسب متغير المدينة لتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجداول (٣/٩/٤) (٤/٩/٤) (٥/٩/٤) (٦/٩/٤) تبين ذلك:

١ - مشكلة قلة التسويق :

الجدول (٣/٩/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠,٣٣-	*١,١٥	٠,٩٩
جنين			*١,٤٩	١,٣٢
طولكرم				٠,١٦-
قلقيلية				

*دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول (٣/٩/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في التسويق بين نابلس وطولكرم ولصالح نابلس، وجنين وطولكرم ولصالح جنين ويعني ذلك ان مشكلة المصانع في مدينة نابلس وجنين أعلى منها في طولكرم ولعل السبب في ذلك يعود الى أحكام سياسة الإغلاق على هاتين المدينتين من قبل الاحتلال الإسرائيلي بدرجة اكبر من طولكرم، وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين المحافظات لم تكن الفروق دالة احصائياً.

٢ - مشكلة إغلاق الحدود :

الجدول (٤/٩/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة إغلاق الحدود تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠,٢٩-	٠,٢٢	*١,٣٣-
جنين			٠,٥١	١,٠٤-
طولكرم				*١,٥٦-
قلقيلية				

*دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول (٤/٩/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في إغلاق الحدود بين نابلس وقلقيلية ولصالح قلقيلية، وطولكرم وقلقيلية ولصالح قلقيلية، ويعني ذلك ان مشكلة إغلاق الحدود في قلقيلية أعلى منها في باقي المحافظات، ولعل السبب في ذلك يعود الى أحكام سياسة الإغلاق على قلقيلية من قبل الاحتلال الإسرائيلي بدرجة اكبر، حيث تمتاز مدينة قلقيلية بمدخل واحد فقط لا غير ليس مثل المحافظات الأخرى حيث يوجد عدة مداخل لتلك المدن. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين المحافظات لم تكن دالة إحصائياً.

٣- مشكلة كثرة الضرائب :

الجدول (٥/٩/٤)

نتائج اختبار شفية لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠,٠٠٩-	٠,٩٤-	٠,١٩-
جنين			٠,٨٤-	٠,١٠-
طولكرم				٠,٧٤-
قلقيلية				

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (٥/٩/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة كثرة الضرائب بين نابلس وطولكرم ولصالح طولكرم، يعني ذلك ان مشكلة كثرة الضرائب على منتجات المصانع في المحافظات اقل من طولكرم ولعل السبب في ذلك يعود أما ان مدينة طولكرم قريبة من الخط الأخضر وبالتالي نوعية البضائع المنتجة في المدينة غالباً ما تنتج لكي تستهلك من قبل سكان الخط الأخضر وبالتالي فان قيمة الضرائب على هذه المنتجات عالية حيث امتازت مدينة بكثرة هذه المنشآت المنتجة للمواد الاستهلاكية .

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين المحافظات لم تكن دالة إحصائياً.

٤- مشكلة ضيق السوق :

الجدول (٦/٩/٤)

نتائج اختبار شفية لدلالة الفروق في مشكلة ضيق السوق تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		٠١,٢٥	٠,٨٥	٠,٧٢
جنين			٠,٤٠-	٠,٥٢-
طولكرم				٠,١٢-
قلقيلية				

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (٦/٩/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في ضيق السوق بين نابلس وجنين ولصالح نابلس، ويعني ذلك ان مشكلة ضيق السوق للمصانع في نابلس أعلى من جنين حيث ان مدينة جنين لا يوجد بها العدد الكبير من المنشآت الصناعية لكي تعطي ما يتناسب مع حاجة المدينة وسكانها، وان مدينة نابلس بعيدة عن الخط الأخضر، فهي تعتمد على أسواقها الداخلية للمحافظة وكثرة المنشآت الصناعية في نابلس. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين المحافظات لم تكن دالة إحصائياً.

٥- المنافسة من مصانع أخرى :

الجدول (٧/٩/٤)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى

تبعاً لمتغير المدينة

المدينة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس		*١,٥٢	٠,٣٣	٠,٤٥-
جنين			١,١٨-	*١,٩٨-
طولكرم				٠,٧٩-
قلقيلية				

*دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0,05)$.

يتضح من الجدول (٧/٩/٤) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى بين نابلس وجنين ولصالح نابلس، ولعل السبب يعود الى كثرة المنشآت الصناعية في نابلس عن جنين، وهذا يعطي حجماً كبيراً للتنافس بين هذه المنشآت الصناعية كذلك كانت دالة إحصائياً بين جنين وقلقيلية ولصالح قلقيلية وذلك يعود الى ان معظم المنشآت الصناعية في قلقيلية من الصناعات النسيجية (مشاغل خياطه) والتي تعمل لصالح مؤسسات داخل الخط الأخضر مما أعطى مدينة قلقيلية السمة التنافسية بين تلك المصانع. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين المحافظات لم تكن دالة إحصائياً.

ب- متغير نوع الصناعة:

يبين الجدول (١/٥) المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير نوع الصناعة

الجدول (١/٥)

المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير نوع الصناعة

المشكلات نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
قلة التسويق	٥,١٤	٥,٤٥	٥,٥٠	٥,١٠	٥,٥٨	٦,٥٠	٥,٦٤
ضعف راس المال	٥,٠٠	٥,٩٠	٥,٤١	٣,٥٥	٥,٨٨	٥,٦١	٥,٥٠
قلة المواد الخام	٤,٨٨	٤,٥٣	٤,٤٣	٤,٢٠	٣,٧٩	٤,٧٥	٣,٨٤
قلة الأيدي العاملة	٤,٣٩	٥,٤٦	٥,٤٣	٤,٨٦	٤,٣٤	٤,٦٥	٣,٦٤
إغلاق الحدود	٤,٠٤	٢,٨١	٣,٠٢	٣,٤١	٢,٨١	١,٥٢	٣,٢٥
كثرة الضرائب	٥,٧٨	٥,٠٢	٥,٢٥	٤,٧٥	٤,٥١	٦,٣٣	٤,٢٨
بعد السوق	٤,٩٨	٥,٤٦	٦,٣٤	٦,٣١	٥,٦٧	٥,٦١	٥,٥٠
ضيق السوق	٥,٢٩	٤,٣٢	٥,٢٨	٦,٥٥	٥,٨٤	٤,١٥	٥,٩٧
المنافسة من مصانع أخرى	٥,٠٤	٤,٧٢	٤,٣٢	٦,٢٤	٦,٠٧	٣,٧٨	٦,٦١

الجدول (٢/٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات التسويق حسب متغير نوع الصناعة

المشكلات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة *
قلة التسويق	بين المجموعات	٦	٣٣,٥٠	٥,٥٨	٠,٧١	٠,٦٣
	داخل المجموعات	٤٣٦	٣٣٨٩,٢٤	٧,٧٧		
	المجموع	٤٤٢	٤٣٢٢,٧٤			
ضعف رأس المال	بين المجموعات	٦	١٥٧,٨٤	٢٦,٣٠	٤,١٤	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٣٢	٦,٣٤			
	المجموع	٤٣٨				
قلة المواد الخام	بين المجموعات	٦	٧٣,٧٥	١٢,٢٩	٢,١٧	٠,٠٤٤
	داخل المجموعات	٤٢٩	٢٤٢٣,٤٩	٥,٦٤		
	المجموع	٤٣٥	٢٤٩٧,٢٤			
قلة الأيدي العاملة	بين المجموعات	٦	١٨٢,٨٨	٣٠,٤٨	٤,٥٥	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٢٤	٢٨٤٠,٢٢	٦,٦٩		
	المجموع	٤٣٠	٣٠٢٣,١٠			
إغلاق الحدود	بين المجموعات	٦	١٢٩,٢٤	٢١,٥٤	٥,٢٢	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٤٤	١٨٣١,٤٧	٤,١٢		
	المجموع	٤٣٠	١٩٦٠,٧٢			
كثرة الضرائب	بين المجموعات	٦	١٣٤,٥٨	٢٢,٤٣	٥,٨١	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٢٣	١٦٣٣,٠٣	٣,٨٦		
	المجموع	٤٢٩	١٧٦٧,٦١			
بعد السوق	بين المجموعات	٦	٦٤,٧٥	١٠,٧٩	٢,٤٩	٠,٠٢٢
	داخل المجموعات	٤٢٣	١٨٢٦,٤٦	٤,٣١		
	المجموع	٤٢٩	١٨٩١,٢١			
ضيق السوق	بين المجموعات	٦	٢٢٩,٧٠	٣٨,٢٨	٧,٦٥	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٤١	٢٢٠٥,٠٤	٥,٠٠		
	المجموع	٤٤٧	٢٤٣٤,٧٤			
المنافسة من مصانع أخرى	بين المجموعات	٦	٣٤٧,٦٧	٥٧,٩٤	٧,١٢	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٤٥	٣٦١٨,٥٣	٨,١٣		
	المجموع	٤٥١	٣٩٦٦,٢٠			

يتضح من الجدول (٢/٥) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha=0,05$) في مشكلات التسويق للمصانع على (قلة التسويق) تعزى لمتغير نوع الصناعة

بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على المشكلات المتبقية وهي (ضعف رأس المال، قلة المواد

الخام، قلة الأيدي العاملة، إغلاق الحدود، كثرة الضرائب، بعد السوق، ضيق السوق، المنافسة من مصانع أخرى) حسب متغير نوع الصناعة.

لتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجداول (١/٢/٥) (٢/٢/٥) (٣/٢/٥) (٤/٢/٥) (٥/٢/٥) (٦/٢/٥) (٧/٢/٥) (٨/٢/٥) تبين ذلك:

١- مشكلة ضعف راس المال:

الجدول (١/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف راس المال
تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٩٠-	٠,٤١-	١,٤٤	٠,٨٨-	٠,٦١-	٠,٥٠-	
إنشائية		٠,٤٨	*٢,٣٥	٠,٠٢	٠,٢٩	٠,٤٠	
كيماوية			١,٨٦	٠,٤٦-	٠,١٩-	٠,٠٨-	
ورقية				*٢,٣٣-	٢,٠٥-	١,٩٤-	
معدنية					٠,٢٧	٠,٣٨	
جلدية						٠,١١	
نسيجية							

يتضح من الجدول (١/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في ضعف راس المال بين الصناعات الإنشائية والورقية ولصالح الإنشائية، والصناعات الورقية والمعدنية ولصالح المعدنية، يعني ذلك ان مشكلة ضعف راس المال في الصناعات الإنشائية والمعدنية كبيرة حيث أنها تحتاج مثل هذا النوع من الصناعات إلى راس مال ضخم وما يترتب عليها من منصرفات عالية ليس مثل الصناعات الورقية.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٢- مشكلة قلة المواد الخام:

الجدول (٢/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة المواد الخام تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٦٧	١,٠٨	٠,١٣	١,٠٣	
إنشائية		٠,١٠	٠,٣٣	٠,٧٤	٠,٢١-	٠,٦٩	
كيمياوية			٠,٢٣	٠,٦٤	٠,١٣-	٠,٥٩	
ورقية				٠,٤١	٠,٥٤-	٠,٣٦	
معدنية					٠,٩٥-*	٠,٠٥-	
جلدية						٠,٩٠	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٢/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في قلة المواد الخام بين الصناعة المعدنية والجلدية ولصالح الجلدية، يعني ذلك ان مشكلة قلة المواد الخام في الصناعات الجلدية أعلى بسبب سياسة الإغلاق المستمرة على المناطق وان هذا النوع من الصناعات يمتاز بالأقلية من المنشآت وبالتالي فان عملية الاستيراد للمواد الخام تكون محدودة، مما أعطى مؤشراً واضحاً مقارنة بالصناعات الأخرى. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٣- مشكلة قلة الأيدي العاملة:

الجدول (٣/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة الأيدي العاملة تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيمياوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	١,٠٦-	١,٠٤-	٠,٤٦-	٠,٠٥	٠,٢٥-	٠,٧٥	
إنشائية		٠,٠٢	٠,٥٩	١,١١	٠,٨١	*١,٨١	
كيمياوية			٠,٥٧	١,٠٩	٠,٧٨	*١,٧٩	
ورقية				٠,٥١	٠,٢١	١,٢٢	
معدنية					٠,٣٠-	٠,٧٠	
جلدية						١,٠٠	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٣/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في قلة الأيدي العاملة بين الصناعات الإنشائية والنسجية ولصالح الإنشائية كذلك بين الكيماوية والنسجية ولصالح الكيماوية ويعني ذلك ان مشكلة الأيدي العاملة في الصناعات الإنشائية وكذلك الكيماوية كبيرة وذلك لان معظم العاملين في هذه الصناعات يذهبون للعمل داخل الخط الأخضر حيث يحصلون على أجور افضل مما عليه في الضفة الغربية وبالتالي فان هذه الصناعات يوجد بها نقص في الأيدي العاملة، ليس كما هو الحال في الصناعات النسجية فان معظم العاملين في هذا القطاع هو من الإناث.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٤ - مشكلة إغلاق الحدود:

الجدول (٤/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة إغلاق الحدود تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسجية
غذائية		*١,٢٣	١,٠٢	٠,٦٣	*١,٢٣	*٢,٥٢	٠,٧٩
إنشائية			٠,٢١-	٠,٦٠-	٠,٠١٩-	١,٢٨	٠,٤٤-
كيماوية				٠,٣٩-	٠,٢٠	١,٤٩	٠,٢٣-
ورقية					٠,٦٠	١,٨٩	٠,١٥
معدنية						١,٢٨	٠,٤٤-
جلدية							١,٧٣-
نسجية							

يتضح من الجدول (٤/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة إغلاق الحدود بين الصناعة الغذائية والإنشائية لصالح الغذائية وبين الصناعة الغذائية والمعدنية ولصالح الغذائية وبين الغذائية والجلدية ولصالح الغذائية، يعني ذلك ان مشكلة إغلاق الحدود كانت على الصناعات الغذائية كبيرة بالنسبة للصناعات الإنشائية والمعدنية والجلدية وذلك لان الصناعات الغذائية هي من الصناعات الضرورية والأساسية للحياة وهي استهلاكية يومية وبالتالي ان مشكلة إغلاق الحدود أثرت تأثيراً واضحاً على هذا النوع من الصناعات. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٥ - مشكلة كثرة الضرائب:

الجدول (٥/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٧٦	٠,٥٣	١,٠٣	١,٢٧*	٠,٥٤-	١,٥٠*	
إنشائية		٠,٢٣-	٠,٢٦	٠,٥٠	١,٣١-	٠,٧٣	
كيماوية			٠,٤٩	٠,٧٤	١,٠٧-	٠,٩٦	
ورقية				٠,٢٤	١,٥٧-	٠,٤٦	
معدنية					١,٨١*	٠,٢٢	
جلدية						٢,٠٤*	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٥/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في بين الصناعة الغذائية والمعدنية ولصالح الغذائية، وبين الغذائية والنسيجية ولصالح الغذائية وبين المعدنية والجلدية ولصالح الجلدية وبين الجلدية والنسيجية ولصالح الجلدية، ويعني ذلك ان كثرة الضرائب على الصناعات الغذائية عالية مقارنة بالصناعات المعدنية والنسيجية وكذلك ان الضرائب على الصناعات المعدنية أعلى من الجلدية، وضرائب الصناعات الجلدية إلى من النسيجية وذلك لان الأسواق في مدن محافظات شمال فلسطين تتجه إلى إنتاج المنتجات الغذائية وذلك لقربها من الخط الأخضر، وبالتالي فان نسبة كبيرة من المتسوقين هم من داخل الخط الأخضر، بسبب فرق الأسعار وتدنيها عن داخل إسرائيل مما أدى إلى فرض الضرائب بنسبة أعلى على هذه المنتجات.

٦ - مشكلة بعد السوق:

الجدول (٦/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة بعد السوق تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٤٧-	١,٣٥-	١,٣٢-	٠,٦٩-	٠,٦٢-	٠,٥١-	
إنشائية		٠,٨٧-	٠,٨٤-	٠,٢١-	٠,١٤١*	٠,٠٣-	
كيماوية			٠,٠٣	٠,٦٦	٠,٧٢	٠,٨٤	
ورقية				٠,٦٣	٠,٦٩	٠,٨١	
معدنية					٠,٠٦	٠,١٧	
جلدية						٠,١١	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٦/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائيا بين الصناعة الإنشائية والصناعة الجلدية ولصالح الصناعات الجلدية في مشكلة بعد السوق. يعني ذلك ان مشكلة البعد عن السوق كان لها تأثيرا واضح في الصناعات الجلدية اكثر من الإنشائية، وذلك بسبب ان الصناعات الجلدية يجب ان تكون بعيدة عن السوق بسبب الروائح الكريهة التي تسببها وبالتالي فإنها سوف تتحمل أعباء أخرى مثل أجور النقل الإضافية وكذلك ارتفاع الأجور من قبل العمال ومواصلاتهم. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٧- مشكلة ضيق السوق:

الجدول (٧/٢/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف السوق تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٦٩	٠,٠٩	١,٢٥-	٠,٥٤-	١,١٣	٠,٦٧-	
إنشائية		٠,٩٥-	*٢,٢٢-	*١,١٥-	٠,١٦	*١,٦٠-	
كيماوية			١,٢٦-	٠,٥٥-	١,١٢	٠,٦٨-	
ورقية				٠,٧٠	*٢,٣٩	٠,٥٧	
معدنية					١,٦٨	٠,١٣-	
جلدية						١,٨١-	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٧/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائيا بين الصناعات الإنشائية والصناعة الورقية وكانت لصالح الورقية، والصناعة الإنشائية والمعدنية ولصالح المعدنية والصناعة الإنشائية والنسيجية والصناعة الورقية والجلدية ولصالح الورقية. يعني ذلك ان مشكلة ضيق السوق كان له التأثير الأكبر على الصناعات الورقية والمعدنية والنسيجية اكثر من الصناعة الإنشائية، وذلك لسبب ان هذه الصناعات لا تحتاج إلى راس مال كبير وبالتالي فانه هناك العديد من تلك المصانع مما أدى إلى وجود مشكلة في السوق حيث الإنتاج الكثير مما يؤدي ذلك إلى الكساد في المنتجات وكذلك أيضا إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الإسرائيلية مما أدى إلى ضيق السوق.

أما بالنسبة للصناعات الورقية والجلدية فكانت لصالح الورقية حيث ان مصانع الورق والكاثون كمية الإنتاج عالية وقلة الاستهلاك لمنتجات المصانع الفلسطينية وإغراق السوق بالمنتجات الإسرائيلية ذات الجودة العالية.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

٨- مشكلة المنافسة من مصانع أخرى:

الجدول (٨/٢/٥)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	إنشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,٣٢	٠,٧٢	١,١٩-	١,٠٢-	١,٢٥	١,٥٦-	
إنشائية		٠,٤٠	١,١٥-	١,٣٥-	٠,٩٣	*١,٨٩-	
كيماوية				*١,٣٥-	٠,٥٣	*٢,٢٩-	
ورقية				٠,١٦	٢,٤٥	٠,٣٧-	
معدنية					٢,٢٨	٠,٥٣-	
جلدية						*٢,٨٢-	
نسيجية							

يتضح من الجدول (٨/٢/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في المنافسة من مصانع

أخرى بين :

١- الصناعات الإنشائية والنسيجية ولصالح النسيجية.

٢- الكيماوية والمعدنية ولصالح المعدنية.

٣- الكيماوية والنسيجية ولصالح النسيجية.

٤- الجلدية والنسيجية ولصالح النسيجية.

وهذا يعني ان مشكلة المنافسة من مصانع أخرى كانت أعلى من الصناعات النسيجية مقارنة بالصناعات الإنشائية والكيماوية والجلدية وذلك يعود إلى كثرة وجود هذا النوع من المصانع ومشاكل الخياطة مما أدى إلى المنافسة بين تلك المصانع، حيث ان الإسرائيليين أوجدوا الكثير من هذه المصانع والمشاكل وتوفر الأيدي العاملة من الإناث ورخص هذه الأيدي العاملة أدى إلى المنافسة الشديدة بين هذه المصانع.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين أنواع الصناعات الأخرى لم تكن دالة إحصائياً.

ج- متغير عدد العمال:

يبين الجدول (٣/٥) المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير عدد العمال

الجدول (٣/٥)

المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير عدد العمال

المشكلات عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
قلة التسويق	٤,٨٧	٥,٩٤	٥,٨٥	٥,٧١
ضعف راس المال	٥,٢٦	٥,٦٤	٥,١٧	٤,٩٤
قلة المواد الخام	٤,٦٩	٤,٠٦	٣,٩٥	٣,٩٣
قلة الأيدي العاملة	٤,٦٤	٤,٤٣	٤,٤٣	٥,١٢
إغلاق الحدود	٣,٥٥	٢,٩٢	٢,٥٨	٢,٦٧
كثرة الضرائب	٥,١٩	٤,٨٠	٤,٢٣	٥,٢٠
بعد السوق	٥,٦٨	٥,٥٣	٥,٥١	٥,٧٧
ضيق السوق	٥,٢٣	٥,٥٢	٥,٤٢	٥,٣٣
المنافسة من مصانع أخرى	٥,٢٩	٥,٥٨	٥,٧٠	٥,٣٣

الجدول (٤/٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات التسويق حسب متغير عدد العمال

المشكلات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة *
قلة التسويق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٩ ٤٤٢	١٠٥,٣٧ ٣٣١٧,٣٧ ٣٤٢٢,٧٤	٣٥,١٢ ٧,٥٥	٤,٦٤	*٠,٠٠٣
ضعف راس المال	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٥ ٤٣٨	٦٤,٧٧ ٢٨٣٢,٨١ ٢٤٩٧,٢٤	١٦,٢١ ٥,٦٦	٢,٨٦	*٠,٠٣٧
قلة المواد الخام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٣٢ ٤٣٥	٤٨,٦٣ ٢٤٤٨,٦١ ٢٤٩٧,٢٤	١٦,٢١ ٥,٦٦	٢,٨٦	*٠,٠٣٧
قلة الأيدي العاملة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٢٧ ٤٣٠	٢٥,٤٧ ٢٩٩٧,٦٣ ٣٠٢٣,١٠	٤,٤٩ ٤,٠٢٠	١,٢١	٠,٣٠٦
إغلاق الحدود	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٧ ٤٥٠	٦٧,٥٠ ١٨٩٣,٢٢ ١٩٦٠,٧٢	٢٢,٥٠ ٤,٢٣	٥,٣١	*٠,٠٠١
كثافة الضرائب	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٢٦ ٤٢٩	٤٩,٧٠ ١٧١٧,٩١ ١٧٦٧,٦١	١٦,٥٦ ٤,٠٣	٤,١٠	*٠,٠٠٧
بعد السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٢٦ ٤٢٩	٤,٠٧ ١٨٨٧,١٤ ١٨٩١,٢١	١,٣٥ ٤,١٣	٠,٣٠٦	٠,٨٢١
ضيق السوق	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٤ ٤٤٧	٦,٨٣ ٢٤٢٧,٩١ ٢٤٣٤,٧٤	٢,٢٧ ٥,٤٦	٠,٤١٦	٠,٧٤١
المنافسة من مصانع أخرى	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٣ ٤٤٨ ٤٥١	١١,٦٣ ٣٩٥٤,٥٧ ٣٩٦٦,٢٠	٣,٨٧ ٨,٨٢	٠,٤٣٩	٠,٧٢٥

يتضح من الجدول (٤/٥) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات التسويق للمصانع على المشكلات (قلة الأيدي العاملة، بعد السوق،

ضيق السوق، المنافسة مصانع أخرى) تعزى لمتغير عدد العمال بينما كان الفروق دالة إحصائياً على المشكلات المتبقية وهي (قلة التسويق، ضعف رأس المال، قلة المواد الخام، إغلاق الحدود وكثرة الضرائب) حسب متغير عدد العمال.

لتحديد الفروق استخدم اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجداول (١/٤/٥) (٢/٤/٥) (٣/٤/٥) (٤/٤/٥) (٥/٤/٥) يبين ذلك:

١- مشكلة قلة التسويق:

الجدول (١/٤/٥)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		١,٠٧*	٠,٩٨-	٠,٨٤-
١١-٢٠			٠,٠٨	٠,٢٢
٢١-٣٠				٠,١٣
اكثر من ٣٠				

يتضح من الجدول (١/٤/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة قلة التسويق في المصانع في المصانع التي تحتوي على (اقل من ١٠ عمال) و (١١-٢٠) لصالح (١١-٢٠ عامل) يعني ذلك ان مشكلة قلة التسويق في المصانع التي تضم من (١١-٢٠) عاملاً عالية لان تلك المصانع التي تحتوي على ذلك العدد من العمال يجب ان تكون مصانع متوسطة الحجم وبالتالي يكون الإنتاج لتلك المصانع عالية نسبياً، وان عامل قلة التسويق اثر تأثيراً ملحوظاً على المصانع التي تحتوي على ١١-٢٠ عاملاً. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى بين عدد العمال لم تكن دالة إحصائياً.

٢- مشكلة ضعف رأس المال:

الجدول (٢/٤/٥)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة ضعف رأس المال تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٣٨-	٠,٩١-	٠,٣١
١١-٢٠			٠,٥٢-	٠,٧٠
٢١-٣٠				١,٢٢*
اكثر من ٣٠				

يتضح من الجدول (٢/٤/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة ضعف راس المال في المصانع ذات الحجم من (١١-٣٠) عاملاً وأكثر من ٣٠ عاملاً ولصالح (٢١-٣٠) عاملاً.

هذا يعني ان عامل ضعف راس المال له اثر اكبر في الصناعات المتوسطة الحجم (١١-٢٠) عاملاً عن الصناعات الكبيرة (أكثر من ٣٠) عاملاً، ويرجع هذا إلى ان غالبية المنشآت الصناعية الكبيرة هي عبارة عن منشآت مساهمة خاصة أو عامة وبالتالي راس المال يكون ليس عائق أمام هذه المنشآت ليس مثل المنشآت متوسطة الحجم فإما ان تكون فردية أو خاصة وبالتالي راس المال يشكل مشكلة بالنسبة لها. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث عدد العمال لم تكن دالة إحصائياً.

٣- مشكلة قلة المواد الخام:

الجدول (٣/٤/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة المواد الخام تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٦٣	٠,٧٤	*٠,٧٦
١١-٢٠			٠,١٠	٠,١٣
٢١-٣٠				٠,٠٢
اكثر من ٣٠				

يتضح من الجدول (٣/٤/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة قلة المواد الخام في المصانع ذات حجم عمال بين (اقل من ١٠) و (أكثر من ٣٠) عاملاً ولصالح (اقل من ١٠) عمال.

هذا يعني ان عامل قلة المواد الخام له اثر أعلى في الصناعات الصغيرة الحجم (اقل من ١٠) عاملاً عن الصناعات الكبيرة (أكثر من ٣٠).

يرجع هذا إلى ان غالبية المنشآت الصناعية الكبيرة الحجم هي منشآت صناعة الملابس حيث تعمل بالتعاقد من الباطن لصالح الشركات الإسرائيلية، حيث ترسل هذه الشركات القماش سلفاً إلى المصانع ويتم خياطتها ومن ثم يعاد إلى إسرائيل وبالتالي لا توجد مشاكل كبيرة في المواد الخام بالنسبة لهم ليس مثل المصانع الصغيرة التي إذا واجهت قلة في المواد الخام يؤدي ذلك احياناً إلى التوقف عن العمل مؤقتاً.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث عدد العمال لم تكن دالة احصائياً.

٤- مشكلة إغلاق الحدود:

الجدول (٤/٤/٥)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة إغلاق الحدود تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,٦٣	*٠,٩٦	*٠,٨٧
١١-٢٠			٠,٣٣	٠,٢٤
٢١-٣٠				٠,٠٨-
اكثر من ٣٠				

يتضح من الجدول (٤/٤/٥) ان الفروق كانت دالة احصائياً في مشكلة إغلاق الحدود في المصانع ذات حجم عمال (اقل من ١٠ عمال) و (٢١-٣٠ عاملاً) ولصالح اقل من ١٠ عمال و (اقل من ١٠ عمال) و (اكثر من ٣٠) ولصالح (اقل من ١٠) عمال. هذا يعني إغلاق الحدود له اثر عال على الصناعات صغيرة الحجم (اقل من ١٠) عمال عن الصناعات المتوسطة الحجم (١١-٣٠) و (اكثر من ٣٠ عاملاً). ويرجع هذا إلى ان غالبية المنشآت الصناعية صغيرة الحجم هي منشآت استهلاكية تتلاءم لفترات طويلة وبالتالي فان إغلاق الحدود بين المدن وعزلها جميعاً عن القرى وعن المدن الأخرى يؤثر تأثيراً كبيراً على خط عملها الإنتاجي، ليس كما هو الحال في المنشآت متوسطة الحجم والمنشآت الصناعية كبيرة الحجم، معظم إنتاجها غير قابل للتلف أو الفساد ويمكن تخزينه ولفترات طويلة.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث عدد العمال لم تكن دالة احصائياً.

٥- مشكلة كثرة الضرائب:

الجدول (٥/٤/٥)

نتائج اختبار شفبه لدلالة الفروق في مشكلة كثرة الضرائب تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	أقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	أكثر من ٣٠
أقل من ١٠		٠,٣٩	*٠,٩٦	-٠,٠٠٩
١١-٢٠			٠,٥٦	-٠,٤٠
٢١-٣٠				*٠,٩٧-
أكثر من ٣٠				

يتضح من الجدول (٥/٤/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة كثرة الضرائب في المصانع ذات حجم عمال (أقل من ١٠) و (٢١-٣٠) عامل لصالح (أقل من ١٠) عمال و (٢١-٣٠) عاملاً و (أكثر من ٣٠ عاملاً) ولصالح (أكثر من ٣٠) عاملاً. هذا يعني ان المنشآت الصناعية صغيرة الحجم تخضع لضرائب اكبر من المنشآت الصناعي ذات حجم متوسط من (٢١-٣٠) عاملاً، حيث وجود بعض التسهيلات في الضرائب للمصانع ذات حجم كبير لكي تقوم بدعم اقتصاد البلد وكذلك تشغيل أيدي عاملة أكثر مما يخفف من حجم البطالة في المجتمع.

د- متغير ملكية المصنع:

يبين الجدول (٥/٥) المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير ملكية المصنع.

الجدول (٥/٥)

المتوسطات الحسابية لمشكلات التسويق تبعاً لمتغير ملكية المصنع

المشكلات ملكية المصنع	ملكية فردية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة	قطاع حكومي
قلة التسويق	٥,٧٤	٤,٦٢	٤,٥٧	٦,٦٠
ضعف راس المال	٥,٤٢	٥,٦٥	٤,٧١	٦,٩٠
قلة المواد الخام	٤,١٣	٤,٥٣	٤,٧٨	٤,٤٠
قلة الأيدي العاملة	٤,١٠	٤,٠٥	٧,٣٥	٤,١٠
إغلاق الحدود	٣,٠٥	٣,١٦	٢,٥٠	٢,٨٠
كثرة الضرائب	٤,٨٧	٥,٠٠	٦,٠٠	٤,٣٠
بعد السوق	٥,٥١	٥,٨٨	٦,٥٧	٥,٤٠
ضيق السوق	٥,٥٩	٤,٩٦	٤,٠٧	٣,٥٠
المنافسة من مصانع أخرى	٥,٧٤	٤,٧٦	٤,٤٢	٤,٦٠

الجدول (٦/٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات التسويق حسب متغير ملكية المصنع

المشكلات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة *
قلة التسويق	بين المجموعات	٣	١١١,٠٥	٣٧,٠١	٤,٩٠	٠,٠٠٢
	داخل المجموعات	٤٣٩	٢٣١١,٦٩	٧,٥٤		
	المجموع	٤٤٢	٢٤٢٢,٧٤			
ضعف راس المال	بين المجموعات	٣	٣٢,٢٢	١٠,٧٤	١,٦٣	٠,١٨٢
	داخل المجموعات	٤٣٥	٢٨٦٥,٣٦	٦,٥٨		
	المجموع	٤٣٨	٢٨٩٧,٥٨			
قلة المواد الخام	بين المجموعات	٣	١٥,٩٠	٥,٣٠	٠,٩٢	٠,٤٣٠
	داخل المجموعات	٤٣٢	٢٤٨١,٣٤	٥,٧٤		
	المجموع	٤٣٥	٢٤٩٧,٢٤			
قلة الأيدي العاملة	بين المجموعات	٣	٣٧٧,٩٢	١٢٥,٩٧	٢٠,٣٣	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٢٧	٢٦٤٥,١٨	٦,١٩		
	المجموع	٤٣٠	٣٠٢٣,١٠			
إغلاق الحدود	بين المجموعات	٣	٦,٠٣	٢,٠١	٠,٤٦٠	٠,٧١٠
	داخل المجموعات	٤٤٧	١٩٥٤,٦٨	٤,٣٧		
	المجموع	٤٥٠	١٩٦٠,٧٢			
كثرة الضرائب	بين المجموعات	٣	٢١,٣١	٧,١٠	١,٧٣	٠,١٥٩
	داخل المجموعات	٤٢٦	١٧٤٦,٣٠	٤,٠٩		
	المجموع	٤٢٩	١٧٦٧,٦١			
بعد السوق	بين المجموعات	٣	٢٣,٠٧	٧,٦٩	١,٧٥	٠,١٥٥
	داخل المجموعات	٤٢٦	١٨٦٨,١٤	٤,٣٨		
	المجموع	٤٢٩	١٨٩١,٢١			
ضيق السوق	بين المجموعات	٣	٩٠,٥٠	٣٠,١٦	٥,٧١	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٤٤٤	٢٣٤٤,٢٤	٥,٢٨		
	المجموع	٤٤٧	٢٤٣٤,٧٤			
المنافسة من مصانع أخرى	بين المجموعات	٣	١٠٥,٦٨	٣٥,٢٢	٤,٠٨	٠,٠٠٧
	داخل المجموعات	٤٤٨	٣٨٦٠,٥١	٨,٦١		
	المجموع	٤٥١	٣٩٦٦,١٩			

يتضح من الجدول (٦/٥) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات التسويق للمصانع على المشكلات (ضعف راس المال، قلة المواد الخام، إغلاق الحدود، كثرة الضرائب، بعد السوق) تعزى لمتغير ملكية المصنع.

بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على المشكلات المتبقية وهي (قلة التسويق، قلة الأيدي العاملة، ضيق السوق، المنافسة من مصانع أخرى) حسب متغير ملكية المصنع. لتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجداول (١/٦/٥) (٢/٦/٥) (٣/٦/٥) (٤/٦/٥) تبين ذلك.

١ - مشكلة التسويق:

الجدول (١/٦/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة التسويق تبعاً لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	ملكية فردية	ملكية المصنع
٠,٨٥-	١,١٧	*١,١١		ملكية فردية
١,٩٧-	٠,٠٥			مساهمة خاصة
٢,٠٢-				مساهمة عامة
				أجرة

يتضح من الجدول (١/٦/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة التسويق في المصانع ذات ملكية فردية ومساهمة خاصة ولصالح الملكية الفردية. هذا يعني ان عامل التسويق له اثر أعلى في المصانع ذات ملكية فردية من المصانع المساهمة الخاصة.

يرجع هذا إلى ان غالبية المصانع ذات ملكية فردية عادة ما تكون صغيرة وذوا مقومات ضعيفة وبالتالي فان مشكلة التسويق تكون عائق أمام تلك المصانع حيث راس المال الضعيف وعدد العمال الضئيل نسبياً، ليس كما هو الحال في المصانع ذات مساهمة محدودة حيث تمتلك المقومات للتسويق بنسبة أعلى من غيرها. وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث التسويق لم تكن دالة إحصائياً.

٢ - مشكلة قلة الأيدي العاملة:

الجدول (٢/٦/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة قلة الأيدي العاملة تبعاً لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	ملكية فردية	ملكية المصنع
٠,٠٧	*٣,٢٤-	*١,٩٤-		ملكية فردية
١,٩٥	١,٣٠-			مساهمة خاصة
*٣,٢٥				مساهمة عامة
				أجرة

يتضح من الجدول (٢/٦/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة قلة الأيدي العاملة في المصانع ذات ملكية فردية ومساهمة خاصة ولصالح المساهمة الخاصة، والمصانع ذات ملكية فردية ومساهمة عامة ولصالح المساهمة العامة والمصانع ذات مساهمة عامة وأجرة ولصالح المساهمة العامة.

هذا يعني ان عامل قلة الأيدي العاملة له اثر كبير في المصانع المساهمة الخاصة أعلى من المصانع ذات ملكية فردية.

وله اثر كبير في المصانع المساهمة العامة أعلى من المصانع ذات ملكية فردية، وله اثر كبير في المصانع ذات مساهمة عامة أعلى من مصانع الأجرة.

ويرجع هذا إلى سبب ان المصانع غالباً ما تكون ورش عمل صغيرة وان أصحابها هم الذين يعملون في مصانعهم وغالباً ما يكون ذوا أعداد قليلة وبالتالي فان قلة الأيدي العاملة لا تشكل مشكلة كبيرة كما هو الحال في المصانع المساهمة الخاصة وكذلك المساهمة العامة التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال وكذلك فان الأجور في مثل تلك المصانع تكون متدنية، وبالتالي فان الإقبال على تلك المصانع من قبل العمال أو الأيدي العاملة فانه يكون ضئيل.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث قلة الأيدي العاملة لم تكن دالة إحصائياً.

٣- مشكلة ضيق السوق:

الجدول (٣/٦/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة ضيق السوق تبعاً لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	ملكية فردية	ملكية المصنع
*٢,٠٩	١,٥٢	٠,٦٢		ملكية فردية
١,٤٦	٠,٨٩			مساهمة خاصة
٠,٥٧				مساهمة عامة
				أجرة

يتضح من الجدول (٣/٦/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة ضيق السوق في المصانع ذات ملكية فردية والمصانع الأجرة، ولصالح الملكية الفردية. هذا يعني ان عامل ضيق السوق له اثر كبير على المصانع ذات ملكية فردية أعلى من الأجرة.

يرجع ذلك إلى ان غالبية المصانع الموجودة في السوق هي مصانع ذات ملكية فردية وبالتالي فان هذه المصانع تواجه مشكلة في ضيق السوق وذلك لأعدادها الكبيرة نسبياً في السوق حيث إنتاج سلع متشابهة وبالتالي مما يؤدي إلى كساد في تلك السلع، ليس كما هو الحال في المصانع المستأجرة، غالباً ما تكون لها دراسات مسبقة من مكاتب استشارية قبل القدوم على استئجارها تلك المصانع وبالتالي لن تكون لهم مشكلة في السلعة المنتجة لأنها سوف تكون متناسبة مع حجم السوق.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث ضيق السوق لم تكن دالة إحصائياً.

٤- مشكلة المنافسة من المصانع الأخرى:

الجدول (٤/٦/٥)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من المصانع الأخرى

تبعاً لمتغير ملكية المصنع

أجرة	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	ملكية فردية	ملكية المصنع
١,١٤	١,٣١	*١,٠٦		ملكية فردية
٠,٠٧	٠,٢٤			مساهمة خاصة
٠,١٧-				مساهمة عامة
				أجرة

يتضح من الجدول (٤/٦/٥) ان الفروق كانت دالة إحصائياً في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى في المصانع ذات الملكية الفردية والمساهمة الخاصة ولصالح الملكية الفردية. هذا يعني ان عامل المنافسة من مصانع أخرى له اثر أعلى على المصانع ذات ملكية فردية أعلى من المساهمة الخاصة.

يرجع ذلك إلى أن المصانع الفردية ذو عدد كبير وكذلك معظمها متشابهة في المواد المنتجة وبالتالي يحدث تنافس ملحوظ بين تلك المصانع التي تنتج نفس الخامة - Same products- ليس كما هو الحال في المصانع ذات المساهمة الخاصة فهي غالباً ما تكون صناعاتها والمواد المنتجة شبه منفردة في السوق وبذلك تكون نسبة التنافس من مصانع أخرى تكون أقل.

وفيما يتعلق بالمقارنات الأخرى من حيث المنافسة من مصانع أخرى لم تكن دالة إحصائياً.

الفصل السادس

المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن
محافظات شمال الضفة الفلسطينية

الفصل السادس

المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية

يعرف التخطيط على انه عملية تبسيط وتسخير الوسائل لبلوغ الاهداف وذلك باتباع خطوط منطقية مع المفاضلة بينها واختيار انسبها، وتنفيذه على مراحل متتابعة وفق برنامج زمني محسوب ومحدد ^(١).

والواقع ان مكان اختيار موقع الصناعة لا بد ان يكون اختياراً معقولاً ومنطقياً، لان عملية اختيار المنشآت لا يمكن الرجوع فيها بعد تحقيقها، فعملية اختيار اي موقع صناعي يجب ان يدرس بوصفه موقعاً انتاجياً قائماً في مكان معين، بل ان عملية الاختيار هي عملية حل وسط، وموازية بين جملة من العوامل المؤثرة مثل المواد الخام والقوى العاملة والبنية التحتية، والسوق والارض.

عند دراسة التخطيط الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية لا بد ان نأخذ بعض الامور بعين الاعتبار المشكلات التي تواجه التصنيع قبل البدء في اعداد المنشآت الصناعية وذلك من اجل وضع الحلول المناسبة لذلك. ويشتمل هذا الفصل على الاجابة عن الاسئلة التالية:

- ما هو واقع المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية؟
- هل تختلف المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية باختلاف متغيرات المحافظة، ونوع الصناعة، وعدد العمال، وملكية المصنع؟

٦-١: واقع المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية: من خلال السؤال يحاول الباحث التعرف الى واقع المشكلات من حيث درجة صعوبتها، واكثر المشكلات تأثيراً على التصنيع، والمشكلات العامة التي تواجه التصنيع حيث بين الجدول (١/٦) ذلك :

(١) بحيري، صلاح الدين ١٩٩٤، قرارات في التخطيط الصناعي ص ١٥.

الجدول (١/٦)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية

الرقم	المشكلات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية (%)	درجة المشكلات
١.	نقص في المواد الخام	٢,٨٤	٥٦,٨٠	متوسط
٢.	نقص تدريب العمال والموظفين	٢,٥١	٥٠,٢	متوسطة
٣.	صعوبة التخزين	٢,٥٢	٥٠,٤	متوسطة
٤.	صعوبة الموصلات	٢,٨٧	٥٧,٤	متوسطة
٥.	القوانين الاسرائيلية والحواجز	٣,٣١	٦٦,٢	كبيرة
٦.	ارتفاع الضرائب	٣,٢٤	٦٤,٨	كبيرة
٧.	عدم وجود مناطق صناعية	٢,٨٠	٥٦,٠	متوسطة
٨.	ندرة الاجهزة الحديثة المستعملة في الانتاج	٢,٨٦	٥٧,٨	متوسطة
٩.	صعوبة التسويق	٣,٠٣	٦٠,٦	كبيرة
١٠.	صعوبة التوزيع	٢,٨٨	٥٧,٦	متوسطة
١١.	صعوبة التصدير	٢,٨٧	٥٧,٤	متوسطة
١٢.	صعوبة الاستيراد	٢,٧٥	٥٥,٠	متوسطة
١٣.	نقص الكفاءة المهارية للعاملين	١,٧٦	٣٥,٢	قليلة جداً
١٤.	نقص خطط العمل التسويقية	٢,٤٥	٤٩,٠	قليلة
١٥.	نقص خطط العمل للمبيعات	٢,٥٣	٥٠,٦	متوسطة
١٦.	نقص خطط العمل للمشتريات	٢,٩١	٥٨,٨	متوسطة
١٧.	عدم وجود دراسة مسبقة للمشروع	٢,٩٤	٥٨,٨	متوسطة
١٨.	نقص راس المال التشغيلي	٢,٦٠	٥٢,٠	متوسطة
١٩.	قلة وجود راس مال ثابت	٢,٥٦	٥١,٢	متوسطة
٢٠.	عدم توفر خدمات البنية التحتية بدرجة كافية	٢,٦١	٥٢,٢	متوسطة
٢١.	نقص الخدمات البنكية	٢,٤٩	٤٩,٨	قليلة
٢٢.	عدم وضوح النواحي القانونية في العمل	٢,٤٥	٤٩,٠	قليلة

* اقصى درجة للاستجابة (٥) درجات.

٧٠% فاكثر مشكلة كبيرة جداً، ٦٠-٦٩,٩% كبيرة، ٥٠-٥٩,٩% متوسطة، ٤٠-٤٩,٩% قليلة، اقل من ٤٠% مشكلة قليلة جداً.

يتضح من الجدول (١/٦) ان المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت كبيرة عن المشكلات ذات الارقام (٥,٦,٩) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦٠,٦% - ٦٦,٢%)، وكانت المشكلات متوسطة على الفقرات ذات (١,٢,٣,٤,٧,٨,١٠,١١,١٢,١٥,١٦,١٧,١٨,١٩,٢١) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٥٠,٢% - ٥٨,٨%)، وكانت قليلة على الفقرات (١٤,٢٠,٢٢) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٤٩% - ٤٩,٨%)، وكانت قليلة جداً على الفقرات (١٣) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها اقل من (٤٠%) .

فيما يتعلق بالمشكلات الكلية التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية، كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية للمشكلات الى (٥٧,٤٠%) ومن خلال النتائج تبين ان القوانين الاسرائيلية والحوافز، وارتفاع الضرائب وصعوبة التسويق، وعدم وجود مناطق صناعية كانت من اكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية، وفيما يتعلق بارتفاع الضرائب وصعوبة التسويق، يعود ذلك الى سياسة الاغلاق بين مختلف المناطق الفلسطينية، وبالتالي صعوبة الحصول على المواد الخام وكذلك صعوبة التسويق والتوزيع، وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الضريبة، اما بالنسبة الى عدم وجود مناطق صناعية فان ذلك يعود الى سوء التخطيط للبنية الصناعية والمدن الصناعية مسبقاً وذلك بسبب القيود التي وضعها الاحتلال الاسرائيلي وعدم اهتمامه بالتخطيط للمدن الصناعية الفلسطينية.

٦-٢ المشاكل التي تواجه التصنيع حسب المحافظة:

يحاول الباحث هنا فحص الفرضية الصفرية القائلة:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً للمحافظة. لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي، حيث يبين الجدول (٢/٦) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول (١/٢/٦) نتائج تحليل التباين الاحادي.

الجدول (٢/٦)

المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً للمحافظة

نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
٢,٨٠	٢,٨٥	٣,١٦٠	٢,٨٤

• اقصى درجة (٥) درجات.

الجدول (١/٢/٦)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في محافظة شمال فلسطين تبعاً للمحافظة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	٧,٥٢	٣	٢,٥٠	٧,٢٥	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	١٥٨,٥٧	٤٥٩	٠,٣٤		*
المجموع	١٦٦,١٠	٤٦٢			

• دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (١/٢/٦) وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة. لتحديد المشكلات تبعاً للمحافظة استخدم اختبار شففيه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (٢/٢/٦) تبين ذلك.

الجدول (٢/٢/٦)

نتائج اختبار شففيه لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير المحافظة

المحافظة	نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية
نابلس	x	٠,٠٥-	*٠,٣٥-	٠,٠٣-
جنين		x	*٠,٣٠-	٠,٠١-
طولكرم			x	*٠,٣٢
قلقيلية				x

* دال احصائياً عند مستوى ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٢/٢/٦) ان الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت دالة احصائياً بين محافظة طولكرم ومحافظات (نابلس، جنين، وقلقيلية) ولصالح محافظة طولكرم، بمعنى ان المشكلات كانت في محافظة طولكرم اكبر من المحافظات الاخرى. بينما لم تكن المقارنات الاخرى بين المحافظات دالة احصائياً. ويرى الباحث ان السبب في ظهور المشكلات في محافظة طولكرم بدرجة اكبر من المحافظات الاخرى يعود الى انخفاض في القوى العاملة في الصناعة في طولكرم حيث بلغت نحو (١٢,٣%)^(١) اذا ما قورنت بمدينة نابلس البالغة نحو (٢٠,٨%)^(٢) من مجمل المشتغلين بالصناعة في الضفة الغربية.

ان معظم المنشآت الصناعية في طولكرم هي ورش ومحللات صغيرة تدار من قبل اصحابها وتقدم سلعاً استهلاكية وغالباً ما تستخدم تكنولوجيا بسيطة ورأس المال المستثمر فيها قليل وهذه ذات نسبة عالية اذ تبلغ نسبتها نحو ٧٦,٥% من الاجمال العام للمنشآت، حيث يصل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة ٢,٥ عاملاً، وكذلك ان محافظة طولكرم من المناطق الفقيرة في المعادن الفلزية التي تعتبر من المواد الخام الاساسية اللازمة لعملية التصنيع.

٦-٣: المشاكل التي تواجه التصنيع حسب نوع الصناعة:

يحاول الباحث هنا فحص الفرضية الصفرية القائلة:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لنوع الصناعة.

لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي، حيث يبين الجدول (٣/٦) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول (١/٣/٦) نتائج تحليل التباين الاحادي.

(١) اياد عبد الهادي، ١٩٩٩، محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير ص ٣١.

(٢) نفس المرجع السابق.

الجدول (٣/٦)

المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغير نوع الصناعة

غذائية	انشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
٣,٠١	٢,٨٧	٣,٠٩	٢,٨٥	٢,٧٠	٢,٧٨	٢,٩٢

• أقصى درجة (٥) درجات.

الجدول (١/٣/٦)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في محافظة شمال فلسطين تبعاً لمتغير نوع الصناعة

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	٦٨.٠٧	٦	١,٢٨	٣,٦٨	*٠,٠٠١
داخل المجموعات	١٥٨,٤٢	٤٥٦	٠,٣٤		
المجموع	١٦٦,١٠	٤٦٢			

• دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول (١/٣/٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي

تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير نوع الصناعة.

لتحديد المشكلات تبعاً للمحافظة استخدم اختبار شفیه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (٢/٣/٦) تبين ذلك.

الجدول (٢/٣/٦)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في مشكلة المنافسة من مصانع أخرى

تبعاً لمتغير نوع الصناعة

نوع الصناعة	غذائية	انشائية	كيماوية	ورقية	معدنية	جلدية	نسيجية
غذائية	٠,١٤	-٠,٠٧	٠,١٦	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٠٩	
انشائية		-٠,٢١	٠,٠٢	٠,١٧	٠,٠٩	٠,٠٤	
كيماوية			٠,٢٣	*٠,٣٩	٠,٣١	٠,١٧	
ورقية				٠,١٥	٠,٠٧	-٠,٠٦	
معدنية					-٠,٠٧	-٠,٢١	
جلدية						-٠,١٣	
نسيجية							

* دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول (٢/٣/٦) ان الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في محافظات شمال فلسطين كانت دالة احصائياً تبعاً لمتغير نوع الصناعة بين الصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية ولصالح الصناعات الكيماوية، بمعنى ان المشكلات في المنشآت الصناعية الكيماوية كانت اعلى من الصناعات المعدنية يرى الباحث ان السبب في ظهور المشكلات في الصناعات الكيماوية بدرجة اكبر من الاخرى، حيث يعود الى ان هذه المنشآت تواجه مشكلة كبيرة في الفائض التي تنتجها ولعل السبب في ذلك ان السوق الفلسطيني ملئ بالمنتجات الاسرائيلية والاجنبية وهذا ما يعطي فرصة الى المنافسة من قبل المستوردين وبين هذه المنشآت، عكس الصناعات المعدنية فهي غالباً ما تكون صناعات تجميعية ولا تحتاج الى كفاءات عالية للعمل بها مثل الصناعات الكيماوية.

بينما لم تكن المقارنات الاخرى بين انواع الصناعات دالة احصائياً.

٦-٤: المشاكل التي تواجه التصنيع حسب عدد العمال:

يحاول الباحث هنا فحص الفرضية الصفرية القائلة:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لعدد العمال.

لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي، حيث يبين الجدول (٤/٦) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول (١/٤/٦) نتائج تحليل التباين الاحادي.

الجدول (٤/٦)

المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال

الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغير عدد العمال

اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
٣,٠٢	٢,٨٥	٢,٦٩	٢,٧٦

• اقصى درجة (٥) درجات.

الجدول (١/٤/٦)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في محافظة شمال فلسطين تبعاً لمتغير عدد العمال

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	٦,٨١	٣	٢,٢٧	٦,٥٤	*٠,٠٠٠
داخل المجموعات	١٥٩,٢٨	٤٥٩	٠,٣٤		
المجموع	١٦٦,١٠	٤٦٢			

• دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (١/٤/٦) وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تعزى لمتغير عدد العمال. لتحديد المشكلات تبعاً للمحافظة استخدم اختبار شفیه للمقارنة بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (٢/٤/٦) تبين ذلك.

الجدول (٢/٤/٦)

نتائج اختبار شفیه لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير عدد العمال

عدد العمال	اقل من ١٠	١١-٢٠	٢١-٣٠	اكثر من ٣٠
اقل من ١٠		٠,١٦	*٠,٣٢	*٠,٢٥
١١-٢٠			٠,١٥	٠,٠٩
٢١-٣٠				٠,٠٦
أكثر من ٣٠				

• دال احصائياً عند مستوى ($\alpha=0,05$).

يتضح من الجدول (٢/٤/٦) ان الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت دالة احصائياً بين عدد العمال (اقل من ١٠) و (٢١-٣٠) (واكثر من ٣٠) ولصالح (اقل من ١٠) عمال، بمعنى ان المشكلات كانت في المنشآت الصناعية التي تحتوي على عدد اقل من ١٠ عمال اكبر من المنشآت الاخرى.

بينما لم تكن المقارنات الاخرى بين المنشآت الصناعية دالة احصائيا.

ويرى الباحث ان السبب في ظهور المشكلات في المنشآت الصناعية التي عدد العمال فيها (اقل من ١٠) بدرجة اكبر من الاخرى، حيث يعود الى عدم التواصل في العمل وعدم التوفر للمواد الخام وبالتالي قلة الايدي العاملة، وكذلك عدم وجود الضمان الصحي في المنشآت الصغيرة ليس كما هو الحال في المنشآت الكبيرة وكذلك نظام التقاعد وغيره مما يجعل هذه المنشآت تواجه كثير من المشاكل، وكذلك تعتمد هذه المنشآت الصغيرة على السوق المحلي في انتاجها وبوجود سياسة الاغلاق على المدن فان هذه المنشآت تكون الاكثر تضرراً من غيرها.

٦-٥: المشاكل التي تواجه التصنيع حسب ملكية المصنع:

يحاول الباحث هنا فحص الفرضية الصفرية القائلة:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لملكية المصنع.

لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي، حيث يبين الجدول (٥/٦) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول (١/٥/٦) نتائج تحليل التباين الاحادي.

الجدول (٥/٦)

المتوسطات الحسابية للمشكلات العامة التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال

الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغير ملكية المصنع

فردية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة	اخرى
٢,٨٥	٢,٩١	٣,٢٥	٢,٨٠

• اقصى درجة (٥) درجات.

الجدول (١/٥/٦)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لمتغير ملكية المصنع

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة*
بين المجموعات	٢,٦١	٣	٠,٨٧	٢,٤٥	٠,٠٦٣
داخل المجموعات	١٦٣,٤٨	٤٥٩	٠,٣٥		
المجموع	١٦٦,١٠	٤٦٢			

• دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$).

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في

المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعاً لملكية المصنع.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة توزيع وتخطيط العوامل المؤثرة في مواقع المنشآت الصناعية في محافظات شمال فلسطين، وذلك من حيث التعرف على واقع التصنيع من حيث الموقع وسبب اختياره، المواد الخام، التسويق، الخدمات المتوفرة، العاملين في المصنع، إضافة الى اجراء مقارنتان في واقع المنشآت الصناعية تبعاً لمتغيرات نوع الصناعة، وحجم العمال، وملكية المصنع والمحافظة.

وفي ضوء اهداف الدراسة، تم تقسيم نتائج الدراسة الى الاقسام التالية:

أ. العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية .

ب. المواد الخام والمشكلات التي تواجه التسويق في محافظات شمال فلسطين.

ج. المشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية حيث تم اجراء المقارنات لهذه الاقسام تبعاً لمتغيرات المحافظة نوع الصناعة، عدد العمال، ملكية المصنع. ولتحقيق ذلك تم تصميم الاستبانة الخاصة لجمع البيانات والتي تشتمل على هذه الاقسام. وبعد عملية جمعها ادخلت الى الحاسوب وعولجت احصائياً. باستخدام برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام الاحصاء الوصفي والمتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية تارة، واستخدام تحليل التباين الاحادي ONE WAY ANOVA واختبار شففيه (SCHEFFE Test) للمقارنات البعدية للمتوسطات الحسابية تارة اخرى، وبعد اجراء التحليل الاحصائي تم التوصل الى النتائج التالية:

اولاً: النتائج المتعلقة في اختيار الموقع الصناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية اشتملت النتائج المتعلقة في هذا القسم على ما يلي :

١. أن أكثر العوامل تأثيراً على اختيار موقع المصنع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية هو القرب من السوق وتوفير الأيدي العاملة والرخص وملكية الأرض، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة اياد أحمد عبد الهادي (١٩٩٩)، ودراسة

الحمداني (١٩٩١)، حيث أظهرت نتائج هاتين الدراستين أن عامل السوق يعتبر من أهم عوامل التوطن الاقتصادي.

٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية من حيث (ملكية الأرض، حاجة السوق، القرب من السوق، وتجمع صناعي، القرب من طرق المواصلات بين المحافظات المختلفة، كما ظهر كذلك في تحليل التباين الأحادي (أ) واختبار شففيه. ويرى الباحث السبب في مثل هذه الفروق تعود إلى الاختلاف بين المحافظات من حيث التجمعات السكانية، الموقع الجغرافي لكل محافظة.

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية من حيث ملكية الأرض والقرب من السوق والقرب من مكان سكن المستثمر وتوفر الأيدي العاملة، ورخص الأيدي العاملة ووجود تجمع صناعي والقرب من طرق المواصلات، والقرب من مصادر المواد الخام وحاجة السوق لها بين أنواع الصناعات المختلفة. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما أشار إليه أبو الشكر صالح وعنوانه (١٩٩١)، في اختلاف متطلبات التصنيع للصناعات المختلفة في الضفة الغربية من صناعة إلى أخرى.

٤. إن أعلى ملكية للمصانع كانت فردية وبنسبة (٧٣,٠٨%) وأقل ملكية مساهمة عامة بنسبة (٣,٠٤%) إضافة إلى وجود فروق في العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع من حيث ملكية الأرض، والرخص، والقرب من مكان سكن المستثمر ووجود تجمع صناعي، والقرب من مصادر المواد الخام، بين أنواع الملكيات المختلفة وكانت غالبية هذه الفروق بين المساهمة الخاصة والملكية الفردية ولصالح المساهمة الخاصة بمعنى أن المساهمة الخاصة أكثر تأثراً بهذه العوامل والحاجة إليها مقارنة بأصحاب الملكية الفردية.

٥. إن غالبية المصانع في العينة قيد الدراسة تشتمل على أقل من (١٠) عمال حيث كانت نسبته أعلى نسبة (٣٦,٣%) يليه من (١١-٢٠) عامل نسبة (٣٢,٥%) وهذا بمثابة مؤشر على صغر حجم المصانع في محافظات شمال فلسطين، وفيما يتعلق في الفروق في العوامل المؤثرة على اختيار موقع المصنع تبعاً لمتغير عدد العمال أظهرت النتائج وجود فروق على عوامل الرخص، القرب من مكان سكن المستثمر، ورخص الأيدي العاملة، القرب من طرق المواصلات، القرب من مصادر المواد الخام، القرب من القوى المحركة، وكانت غالبية الفروق بين المصانع ذات الأعداد

القليلة والمصانع ذات الأعداد الكبيرة، ولصالح ذات الأعداد القليلة ولعل السبب في ذلك يعود إلى محدودية الإنتاج ونقص رأس المال ونقص الربح في المصانع ذات الأعداد القليلة من العمال ذات الأعداد الكبيرة من العمال.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمواد الخام والتسويق والمشكلات التي تواجه التسويق في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية:

يندرج تحت هذا القسم النتائج التالية:

١. أن أعلى نسبة لمصدر المواد الخام للمصانع كانت في الضفة الغربية بنسبة (٧١,٨%) يليها إسرائيل بنسبة (٢٥,٨%) ولعل السبب في زيادة النسبة من الضفة الغربية يعود إلى أن الصناعات صناعات خفيفة.
٢. أن أعلى نسبة استيراد المواد الخام كانت عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية كانت بنسبة (٩٣,٥%) يليه معابر نهر الأردن (٥,٤%) يليه معبر رفح (١,١%).
٣. أن ما نسبته (٨٠,٤%) يرون وجود مشاكل في الحصول على المواد الخام ولعل السبب يعود إلى عدم توفر المواد الخام في الضفة الغربية، وفي حالة مواجهة مثل هذه المشاكل يلجأ غالبية المصانع إلى تقليل الإنتاج حيث وصلت نسبة استخدام هذا الإجراء إلى (٧٠,١%).
٤. أن ما نسبته (٨٢,٦%) يرون بوجود مشاكل في التسويق لمنتجات مصانعهم ولعل السبب يعود إلى سياسة الإغلاق التي تتبعها سلطات الاحتلال بين المدن الفلسطينية وبالتالي الصعوبة في تسويق المنتجات الصناعية لذلك يلجأ أصحاب المصانع إلى التسويق من نفس المصنع حيث وصلت النسبة إلى (٧٢,٥%) يقومون بالتسويق من نفس المصنع.
٥. أن أكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مصانع مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت إغلاق الحدود، قلة المواد الخام، قلة الأيدي العاملة، وكثرة الضرائب، والسبب الرئيس في حصول إغلاق الحدود على المرتبة الأولى في العوامل التي تعترض التسويق هو انتفاضة الأقصى وما تتبعه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياسات الإغلاق.
٦. أن أكثر الخدمات توفراً في المصانع كانت المياه يليها الكهرباء وأخيراً المجاري.
٧. أن غالبية أفراد العينة يرون أن تأثير المصانع على التلوث البيئي كان بدرجة قليلة جداً، ولعل السبب في ذلك أن غالبية المصانع موجودة في أماكن غير مأهولة

- بالسكان إضافة إلى أن غالبية المصانع في فلسطين من المصانع التي تهتم بالصناعات الخفيفة وليست الثقيلة.
٨. وجود اختلاف في مصدر المواد الخام ومشاكل الحصول على المواد الخام ومشاكل التسويق بين مدن المحافظات المختلفة، حيث أن أعلى نسبة للمشاكل المتعلقة بالمواد الخام كانت في نابلس نسبة (٧٨,٠%)، كذلك في ما يتعلق بالمشاكل بالحصول على المواد الخام في نابلس (٨٨,٢%)، أيضا كانت أعلى نسبة في مشاكل التسويق لمنتجات المصنع بمدينة نابلس (٨٨,٦%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن مدينة نابلس تشتمل على أكبر تجمع صناعي في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية (أبو الشكر وصالح وعلاونة، ١٩٩١) إضافة إلى بعد المدينة عن الخط الأخضر وسياسة الإغلاق المحكمة منذ بداية انتفاضة الأقصى على المدينة.
٩. أن أكثر الصناعات تأثرا تبعا لمصدر الحصول على مصدر المواد الخام من الضفة الغربية كانت الصناعات الجلدية بنسبه (٨١%) ومن إسرائيل كانت الصناعات النسيجية نسبته (٥٤,٤%) ومن مناطق أخرى الصناعات الورقية نسبة (١٠,٣%).
١٠. أن أكثر مشاكل التسويق في منتجات المصنع في الصناعات الإنشائية حيث بلغت النسبة (٩٢,١%).
١١. وجود فروق في مصدر المواد الخام للمصنع تبعا لعدد العمال، حيث كانت أعلى نسبة عند المصانع التي يوجد بها (٢١-٣٠) عامل وبنسبة (٧٨,٦%).
١٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الحصول على المواد الخام للمصانع تبعا لمتغير عدد العمال، كذلك الحال بالنسبة لمشكلة التسويق للمنتجات الصناعية.
١٣. وجود فروق في مشكلات التسويق من حيث قلة التسويق وإغلاق الحدود وكثرة الضرائب وضيق السوق والمنافسة من مصانع أخرى بين المحافظات المختلفة، وكانت غالبية هذه الفروق بين محافظة نابلس والمحافظات الأخرى، والسبب في ذلك أن محافظة نابلس تشكل أكبر تجمع صناعي في محافظات الشمال ومن أكثر المحافظات التي تعرضت لسياسة الإغلاق من قبل سلطات الاحتلال.
١٤. وجود فروق في مشكلات التسويق من حيث ضعف رأس المال وقلة الأيدي العاملة، وقلة المواد الخام، إغلاق الحدود وكثرة الضرائب، وبعد السوق، ضيق السوق والمنافسة من مصانع أخرى تبعا لمتغير نوع الصناعة.

١٥. وجود فروق في مشكلات التصنيع من حيث قلة التسويق وضعف رأس المال وقلة المواد الخام واغلاق الحدود وكثرة الضرائب تبعا لعدد العمال في المصنع،
١٦. وجود فروق في مشكلات التسويق من حيث قلة التسويق وقلة الأيدي العاملة وضيق السوق والمنافسة في مصانع أخرى تبعا لمتغير ملكية الصنع.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.

١. أن أكثر المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية كانت القوانين الإسرائيلية والحواجز وارتفاع الضرائب وصعوبة التسويق، بينما كانت أقل المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية نقص الكفاءة المهارية للعاملين ونقص الخدمات البنكية، وعدم وضوح النواحي القانونية في العمل.
٢. وجود فروق في المشكلات التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية حيث كانت أعلى هذه المشكلات في محافظة طولكرم وأقله في محافظة نابلس.
٣. وجود فروق في المشاكل التي تواجه نوع الصناعة في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير نوع الصناعة وكانت أعلى هذه المشكلات للصناعات الكيماوية والغذائية وأقلها في الصناعات المعدنية.
٤. وجود فروق في المشكلات التي تواجه نوع الصناعة في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لمتغير عدد العمال حيث كانت أعلى المشكلات في المصانع التي يوجد بها أقل من (١٠) عمال وكانت أقل المشكلات في المصانع التي يوجد بها (٢١-٣٠) عامل.
٥. لا يوجد فروق في المشكلات التي تواجه التصنيع للمدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية تبعا لملكية المصنع.

التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات تبعاً لأقسام الاسبتانة ومتغيراتها وذلك على النحو التالي:

أولاً: التوصيات المتعلقة بموقع المصنع:

- ١- ضرورة مراعاة العوامل الخمسة الرئيسية التالية عند اختيار موقع المصنع وهي مرتبة تبعاً لأهميتها ما يلي:
 - القرب من السوق.
 - توفر الأيدي العاملة.
 - الرخص للأرض.
 - ملكية الأرض.
 - القرب من طرق المواصلات.
- ٢- ضرورة إيجاد مناطق صناعية خارج المدن وعلى وجه الخصوص في محافظة قلقيلية.
- ٣- ضرورة مراعاة العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع في ضوء نوع الصناعة.
- ٤- ضرورة تشجيع الملكيات الفردية وتقديم القروض المناسبة لتشجيع الصناعة.
- ٥- ضرورة مراعاة العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع في ضوء عدد العمال العاملين في المصنع ومدى إمكانية توفيرهم.
- ٨- ضرورة تشجيع المواطنين على استهلاك المنتجات المحلية وتجنب شراء المنتجات الأجنبية وذلك بهدف تقوية المصانع المحلية.
- ٩- ضرورة العمل على إيجاد مصدر للمواد الخام وخاصة النسيجية من غير إسرائيل وذلك لتأثرها بدرجة كبيرة بذلك.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالمشاكل التي تواجه التصنيع في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية:

- ١- ضرورة التقليل من الضرائب المتعلقة بالتصنيع من اجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم في فلسطين بدلاً من بقائها في البنوك خارج فلسطين.
- ٢- ضرورة إيجاد سبل جديدة لتسويق المنتجات بدون صعوبات.
- ٣- ضرورة تدريب العمال والمواطنين بما يتناسب مع الصناعة.
- ٤- اجراء الدراسات المسبقة لأي مشروع (دراسة الجدوى الاقتصادية) قبل إنشاؤه.
- ٥- ضرورة تحديث أجهزة المصانع بما يوفر إنتاجاً جيداً ويراعي عاملي الأمان والسلامة للعاملين.
- ٦- ضرورة تشجيع إقامة أماكن صناعية موحدة في ضوء المنتجات بعيداً عن المناطق السكنية.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالمواد الخام، والتسويق والمشكلات التي تواجه التسويق في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية.

- ١- ضرورة إيجاد المواد الخام اللازمة للصناعة، ومحاولة تصنيعها ان لزم في المحافظات قيد الدراسة.
- ٢- ضرورة تقليل استيراد المواد الخام عن طريق الموانئ والمطارات الإسرائيلية وذلك نظراً لزيادة التكلفة، وزيادة المشاكل في الحصول على المواد الخام.
- ٣- ضرورة إيجاد المصانع استراتيجيات عملية لمواجهة المشاكل في الحصول على المواد الخام مثل إنتاج حاجة السوق فقط.
- ٤- ضرورة التنوع في اليه تسويق المنتجات الصناعية للمصانع وتفعيلها بطريقة جيدة بطريقة تضمن وصول المنتجات الصناعية لمختلف المدن الفلسطينية وللدول المجاورة.
- ٥- ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتقليل الضرائب عن المصانع وذلك بهدف تشجيع الإنتاج، وإنشاء مصانع جديدة واستثمار الأموال في داخل فلسطين.
- ٦- ضرورة عمل صيانة مستمرة لشبكات المياه والمجاري والكهرباء في المصانع الفلسطينية، وذلك بهدف الوقاية.
- ٧- ضرورة إيجاد بدائل للمصانع الموجودة داخل المدن وذلك للتقليل من التلوث البيئي.

رابعاً: التوصيات العامة:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

١. تقليل الضرائب على القطاع الصناعي وذلك بهدف زيادة الحوافز والإنتاج والتشجيع على إنشاء مصانع جديدة وبالتالي حسن استثمار رؤوس الأموال في فلسطين.
٢. تشجيع الاهتمام بتصنيع وتوفير المواد الخام لمختلف الصناعات وذلك بهدف الحد من مثل هذه المشكلة.
٣. ضرورة سن القوانين والأنظمة التي تحمي المنتجات الصناعية الوطنية وذلك من خلال منع شراء واستيراد المنتجات الأجنبية في حالة تصنيع ذلك في فلسطين،.
٤. ضرورة الاهتمام في البنية التحتية للإنشاء المصانع في مناطق بعيدة عن التجمعات السكنية ويسهل الوصول إليها وذلك بهدف الاستفادة من الأرضي والحفاظ على البيئة.
٥. ضرورة العمل على توزيع المنشآت الصناعية وتخصيصها في المحافظات المختلفة وذلك تبعاً لمدى توفر المقومات الأساسية للتصنيع وعلى وجه الخصوص الأرض والمواد الخام.
٦. ضرورة الاهتمام بالصناعات الزراعية في فلسطين وذلك نظراً لتوفر المنتجات الزراعية.
٧. ضرورة تطوير نظام التعليم بشكل يتلائم مع الاحتياجات الأساسية للنهوض الصناعي وذلك من خلال وجود مناهج دراسية تهتم باعطاء صورة واضحة عن التصنيع لدى طلبة المدارس.
٨. ضرورة الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية في دعم القطاع الصناعي بهدف تحسينه وتطويره.
٩. ضرورة إنشاء بنك للإنماء الصناعي في فلسطين وبرأس مال فلسطيني بهدف رعاية المصانع والتطور الصناعي في فلسطين.
١٠. ضرورة التخطيط المسبق من حيث البنية التحتية وحاجة السوق وطرق التسويق والجدوى الاقتصادية للمنشآت الصناعية قبل الإقدام على إنشاء أي مؤسسة صناعية جديدة.

١١. ضرورة تشجيع السلطة الوطنية الفلسطينية لأصحاب الصناعات ذات الحجم الصغير وذلك من أجل زيادة حوافزهم والاستمرار في التصنيع وتكبير حجم المصانع لديهم.
١٢. ضرورة العمل على إيجاد خطة بديلة للتسويق تناسب الظروف المستجدات الطارئة التي تواجه المجتمع الفلسطيني.

أولاً: المصادر غير المنشورة:

- بلدية طولكرم، (١٩٩٩)، قسم التنظيم والبناء.
- خماسي، راسم، وآخرون، (١٩٨٨)، مشروع تنظيم هيكل لمدينة طولكرم، رام الله، مركز الهندسة والتخطيط.

ثانياً: المصادر المنشورة:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية، النتائج الأساسية (١٩٩٨)، تشرين أول، منشورات دورية.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (١٩٩٩)، التعداد العام للمنشآت، (١٩٩٧)، النتائج النهائية، بيانات غير منشورة، رام الله.
- دائرة الإحصاء المركزية، (١٩٨٤)، النتائج النهائية لتقرير المنشآت -١٩٩٧- سلسلة التقارير الإحصائية (٠٠١).
- دائرة الإحصاء المركزية، (١٩٩٩)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، (١٩٩٧).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (١٩٩٧)، الأطلس الفني لمحافظة الضفة الغربية، الجزء الأول، رام الله.
- وزارة التخطيط، (١٩٩٧)، الأطلس الفني لمحافظة غزة، الجزء الأول.
- وزارة الزراعة، قسم الإنتاج النباتي، مساحة الأرض الزراعية في محافظة طولكرم لعام (١٩٩٧)، بيانات غير منشورة.
- وزارة الصناعة، التقرير السنوي لعام (١٩٩٧).

ثالثاً: المراجع:

أ- مراجع اللغة العربية:

- اشتية، محمد سليم، محمد، علي خليل، (١٩٩٥)، حماية البيئة الفلسطينية، مركز الحاسوب العربي، نابلس.
- الأغا، نبيل خالد، (١٩٩٣)، حقائق فلسطين، دراسات ومشاهدات، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- أبو الرب، محمود، (١٩٩٥)، صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين.
- بحيري، صلاح الدين، (١٩٩٤)، قرارات في التخطيط الصناعي.
- بحيري، صلاح الدين، قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية، دار الفكر، دمشق.
- برهم، نسيم، وآخرون (١٩٩٦)، مدخل إلى الجغرافية البشرية، دار الصف للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- الحاج، طارق، (١٩٩٨)، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان.
- حردان، طاهر حيدر، الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، (١٩٨٢).
- حردان، طاهر، حيد، (١٩٩٧)، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- حمودة، أحمد عبد الرحمن، وآخرون، (١٩٤٨)، موسوعة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة، م. ت. ف، عمان.
- الدباغ، مصطفى مراد، (١٩٨٨)، بلادنا فلسطين، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس، دار الطليعة، بيروت.

- الزوكه، محمد خميس، (١٩٨٨)، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية.
- السماك، محمد، وآخرون، (١٩٨٤)، أسس الجغرافية الصناعية الموصل.
- أبو الشكر، عبد الفتاح ، سمير عبد الله صالح، عاطف علاونة، التصنيع في الضفة الغربية، مركز التوثيق والمخطوطات، والنشر، نابلس، (١٩٩١).
- أبو صبحة، كايد، عبد الفتاح عبد الله، نسيم برهم، مدخل إلى الجغرافية البشرية، (١٩٩٦).
- صالح، حسن عبد القادر وآخرون، (١٩٩٨)، كفاءة عوامل التوطن الصناعي وتوابعها مع المنشآت الصناعية في منطقتين ماركا وسحاب، دراسات محلية، المجلد (٢٥)، العدد (١).
- صالح، حسن عبد القادر، (١٩٨٥)، مدخل إلى الجغرافية الصناعية.
- صالح، حسن عبد القادر، غريب أحمد: كفاءة عوامل التوطن الصناعي وتوابعها مع المنشآت في منطقة ماركا وسحاب، (١٩٩٨).
- طلعت، إبراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة والنشر.
- عبد الله، محمد (١٩٧٣)، التخطيط الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عثمان، محمد غنيم، مقدمة التخطيط التتوي الإقليمي، الطبعة الأولى، (١٩٩٩).
- عريقات، حربي، محمد موسى، (١٩٩٧)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.
- محسن، عبد الباسط محمد ، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة.

- نصر، محمد ، فرص وامكانيات التصنيع في فلسطين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس (١٩٩٧).

- هيئة الموسوعة الفلسطينية، (١٩٩٦)، الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الثانية، القسم العام، المجلد الثالث، دمشق.

ب: المراجع الأجنبية:

- Alexender, J.W. 1963. Economic geography, englewood, cliffs.
- Bahiri Smich, Industrialization West bank and Gaza Strip (1983).
- Harrington, J.W. and Warf, B. 1995. Industrial location, first published, New York.
- Isard, W. 1950. Location and space economy, NewYork.
- Kuklinski, A.R. 1978. Industrialization, Location and regional development, op, cit, London.
- Norcliffe, G.B (1978). A theory of Manufacturing Place, in the book – locational dynamics of manufacturing activity, London, edited by L. Collines and D.F. Walker.
- Palestinial Industrial Estates and free Zones Authority. (1999). Invest in Palestine, Un Published.
- Rwstrom, E.M. 1958. Three principles of industrial location, transition & paper, IBC. No25.

- Renner, G.T 1950. Gepgraphy of industrial localization, Geog, No23.
- Smich, B. (1987). Industrialization in West Bank and Graz trip, Westview Press.
- Smith, O.M. 1971. Industrial Location–An Economics Georgraphical Analysis, New York.
- Soderman, S. (1975). Industrial Location Planning, New York.
- Soderman, S. 1975. Industrial Location. Planning, New York.
- Staley, E. and Mores, E. 1965. Modern small Industry for developing countries, New York.
- Wever, A. 1929. Alfred wever's theory of location of industry, translated by C.J. Frederick, Chicago.

رسائل الماجستير غير المنشورة:

- طه، صبرية علي محمد، (١٩٩٣)، الصناعة في قطاع غزة المحتل، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- عبد الهادي، اياد، (١٩٩٩)، محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير.

- غانم، مصطفى عثمان، (١٩٩٧)، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الصحف:

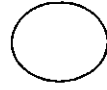
- جريدة القدس، ٢١/٦/٢٠٠٠، ص ١٨.

المقالات:

- علاونة، عاطف، الاتفاقية الاقتصادية- الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، ١٩٩٤م.

ملحق (١)

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "توزيع وتخطيط المنشآت الصناعية في محافظات شمال الضفة الغربية" بهدف الحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، يرجى التكرم بتعبئة الاستبانة بصدق وموضوعية، مع العلم أن المعلومات لغاية البحث العلمي وسوف تعامل بسرية تامة، ولا داعي لذكر الاسم أو العنوان الخاص بمنشأتك.



رقم الاستبانة

أولاً: معلومات عامة عن المصنع:

١. المحافظة: ☐ نابلس ☐ جنين ☐ طولكرم ☐ قلقيلية
٢. نوع الصناعة (المصنع):
٣. ملكية المصنع: ☐ ملكية فردية ☐ مساهمة خاصة ☐ مساهمة عامة ☐ ☐ أجرة ☐ قطاع حكومي
٤. عدد العمال في المصنع:

ثانياً: موقع المصنع:

فيما يلي مجموعة من العوامل لاختيار موقع المصنع، والتي يتم مراعاتها عند التخطيط لإنشاء المصنع يرجى ترتيب هذه العوامل تبعاً لأهميتها من (١-١٢) حيث يمثل الرقم (١) أهم عامل والرقم (١٢) العامل الأقل أهمية.

الرقم المتسلسل	الترتيب تبعاً لأهميته	أسباب اختيار موقع المنشأة
١		ملكية الأرض
٢		الرخص في العقار
٣		القرب من السوق
٤		القرب من مكان مسكن المستثمر
٥		توفير الأيدي العاملة
٦		رخص الأيدي العاملة
٧		وجود تجمع صناعي
٨		القرب من طرق المواصلات
٩		القرب من مصادر المواد الخام
١٠		القرب من القوى المحركة
١١		حاجة السوق لها
١٢		اتجاه الريح

ثالثاً: المواد الخام:

١. ما هو مصدر المواد الخام المستخدمة في المصنع:
 - الضفة الغربية ☐
 - غزة ☐
 - إسرائيل ☐
 - أخرى ☐
٢. نسبة المواد الخام المحلية المستخدمة في المصنع (%)
٣. نسبة المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو الخارج المستخدمة في المصنع (%)
٤. يتم استيراد المواد الخام عن طريق:
 - الموانئ والمطارات الإسرائيلية ☐
 - معابر نهر الأردن ☐
 - معبر رفح ☐
٥. هل تواجهك مشاكل في الحصول على المواد الخام؟
 - نعم ☐
 - لا ☐
٥. في حالة مواجهتك لمشاكل في الحصول على المواد الخام تقوم بما يلي:
 - تقليل الإنتاج ☐
 - تقليل عدد العمال ☐
 - التوقف عن العمل لفترة معينة ☐

رابعاً: التسويق:

١. هل تواجهك مشكلة في التسويق لمنتجات المصنع:

- نعم ☐ لا ☐

٢. فيما يلي مجموعة من المشكلات التي قد تعترض التسويق لديك يرجى ترتيبها تبعاً لدرجة

المشكلة من (١-٩) أقل مشكلة:

الرقم	ترتيب المشكلة تبعاً لحدتها	المشكلة
١		قلة التسويق
٢		ضعف رأس المال
٣		قلة المواد الخام
٤		قلة الأيدي العاملة
٥		إغلاق الحدود
٦		كثرة الضرائب
٧		بعد السوق
٨		ضيق السوق
٩		المنافسة من مصانع أخرى
مشاكل أخرى أذكرها:		
١.		
٢.		
٣.		

٣. كيف يتم التسويق

- من نفس المصنع ☐وكلاء توزيع ☐- تسويق ذاتي بسيارة المصنع ☐حسب الطلب ☐

٤. فيما يلي الأماكن التي يتم تسويق إنتاج المصنع إليها، يرجى ترتيبها من (١-٥) تبعاً لأكثر الأماكن تسويقاً حيث يمثل الرقم (١) أكثر الأماكن والرقم (٥) أقل الأماكن تسويقاً.

الرقم	الترتيب تبعاً لأكثر الأماكن تسويقاً	الأماكن
١		نفس المحافظة
٢		الضفة الغربية
٣		قطاع غزة
٤		إسرائيل
٥		الأردن

خامساً: الخدمات والبيئة:

١. ما هي درجة توفر الخدمات الرئيسية في المصنع:

الخدمات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
ماء					
كهرباء					
مجاري					

٢. ما هي طبيعة المخلفات الناجمة عن التصنيع:

مخلفات صلبة ☐ مخلفات سائلة ☐ مخلفات غازية ☐ مخلفات أخرى ☐

٣. فيما يلي (٤) طرق للتخلص من المخلفات الصلبة في المصنع يرجى ترتيبها تبعاً لاستخدامها من قبلكم من (١-٥):

الرقم	الترتيب	الطرق
١		الردم
٢		الحرق
٣		الحاويات
٤		تصنيعها
٥		أخرى

فيما يلي (٤) طرق للتخلص من المخلفات السائلة في المصنع يرجى ترتيبها تبعاً لاستخدامها من قبلكم من (١-٤):

الرقم	الترتيب	الطرق
١		المجاري
٢		تنكات الفتح
٣		انسيابها في الشوارع
٤		إعادة تكريرها

٤. ما مدى تأثير المصنع على تلوث البيئة:

درجة كبيرة جداً ☐ درجة كبيرة ☐ درجة متوسطة ☐ درجة قليلة ☐ درجة قليلة جداً ☐

سادساً: المعوقات والمشاكل التي تواجه المصنع:

يرجى وضع علامة (X) تحت التبديل الذي يعكس الواقع في مصنعك:

الرقم	المعوقات والمشاكل	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً
١	نقص في المواد الخام.				
٢	نقص تدريب العمال والموظفين.				
٣	صعوبة التخزين.				
٤	صعوبة المواصلات.				
٥	القوانين الإسرائيلية والحواجز.				
٦	ارتفاع الضرائب.				
٧	عدم وجود مناطق صناعية				
٨	ندرة الأجهزة الحديثة المستعملة في الإنتاج.				
٩	صعوبة التسويق.				
١٠	صعوبة التوزيع.				
١١	صعوبة التصدير.				
١٢	صعوبة الاستيراد.				

١٣	نقص الكفاءة المهارية للعاملين.			
١٤	نقص خطط العمل التسويقية.			
١٥	نقص خطط العمل للمبيعات.			
١٦	نقص خطط العمل للمشتريات.			
١٧	عدم وجود دراسة مسبقة للمشروع.			
١٨	نقص رأس المال التشغيلي،			
١٩	قلة وجود رأسمال ثابت.			
٢٠	نقص الخدمات البنكية.			
٢١	عدم توفر خدمات البنية التحتية بدرجة كافية.			
٢٢	عدم وضوح النواحي القانونية في العمل.			

مع الاحترام

الباحث

عبد الرحيم محمود عبد القادر

ملحق (٢)

الخطوات العملية لإنجاز مدينة نابلس الصناعية تبدأ نهاية العام الحالي (القدس - ٢١/٦/٢٠٠٠، العدد، الصفحة ١٨)

أعرب مسئولون في وزارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية عن اعتقادهم بأن الخطوات العملية لتنفيذ مشروع مدينة نابلس الصناعية قد تبدأ قبل نهاية العام الحالي، وقال هؤلاء المسئولون بأن هذا المشروع يقع حالياً على رأس سلم أولوياتهم، وقد تم تذليل العديد من العقبات التي كانت تعترض التنفيذ. جاء ذلك خلال ورشة عمل حول مدينة نابلس الصناعية نظمها أمس الدائرة الاقتصادية لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وذلك في قاعة غرفة تجارة وصناعة المدينة، وشارك في الورشة التي أدارها الدكتور هشام عورتاني والدكتور عبدالمالك الجابر مستشار وزير الصناعة والمهندس اسماعيل ابو شحاده مدير عام هيئة المدن الصناعية والمهندس علاء ابو الرب مدير عمليات نابلس الصناعية والمهندس فاروق زعيتير مدير شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو).

وأشار الدكتور الجابر إلى أهمية إنشاء المدن الصناعية الفلسطينية ودور ذلك في استقطاب الاستثمارات الخارجية، وأوضح بأن المستثمر الخارجي يفكر أولاً بمسألة الربح ولذلك لا بد من توفير الحوافز غير خلق بنية تحتية فيزيائية وأخرى قانونية تحمي استثماراته.

ونوه الجابر إلى أن وزارة الصناعة قد عملت على حل هذه المعضلة عبر إنشاء المدن الصناعية وإيجاد قانون خاص، وأكد اهتمام الوزارة بإقامة مدينة نابلس الصناعية حيث تم بذل جهود مضنية من أجل الحصول على التمويل من قبل فرنسا وإيطاليا وبنك الاستثمار الأوروبي، وقد أصبح هذا التمويل شبه متوفر، كما أشار إلى الجهود التي بذلها الوزير ولقاءاته مع أصحاب الأراضي الذين تم استملاك أراضيهم من أجل إقناعهم بالمشروع والبدء بإجراءات تحويل الملكية، وأعرب الجابر عن أمثلة في أن يتم البدء بهذا المشروع قبل نهاية السنة الحالية.

وفي مداخلته قال المهندس ابو شحاده بأن برنامج هيئة المدن الصناعية هدفه خلق صناعة وطنية قادرة على المنافسة ووضع فلسطين على خارطة الاقتصاد العالمية، ونوه إلى أن هيئة المدن الصناعية تم إنشاءها حديثاً بهدف إدارة برنامج طموح لإقامة مدن صناعية منها ٦ في الضفة و ٣ في غزة وبالتالي تشجيع الاستثمار، وأوضح أن المدن الصناعية تقدم للمستثمرين عناصر مهمة من بينها البنية التحتية الملائمة والقانون الذي يوفر الحماية والحوافز وذلك حرية حركة الأشخاص والبضائع.

وقدم المهندس ابو الرب لمحة موجزة عن مشروع مدينة نابلس الصناعية التي سيتم إنشاءها إلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس بين قرى بيتا وقيلان وأوصرين على مساحة ١٢٣٢ دونماً وأوضح بأن التكلفة لهذا المشروع تبلغ ٨٣.٦ مليون دولار وسوف توفر ١٨٨٠٠ فرصة عمل، وذكر ابو الرب أن ما تم إنجازه حالياً هو استملاك الأرض وفتح مكتب للمدينة في نابلس واعداد الأمور اللوجستية



الصفحة الرئيسية > الصناعة > الصناعات في الاراضي الفلسطينية

المناطق والمدن الصناعية

- القوانين والتشريعات المتعلقة بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة
- المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في الضفة الغربية
- المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في قطاع غزة
- المجمعات الصناعية البلدية

القوانين والتشريعات المتعلقة بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة
قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين
المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في الضفة الغربية

- مدينة نابلس الصناعية
- مدينة جنين الصناعية
- مدينة طولكرم الصناعية
- مدينة قلقيلية الصناعية
- مدينة أريحا الصناعية
- مدينة ترقويا الصناعية

المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في قطاع غزة

- مدينة غزة الصناعية
- مدينة دير البلح الصناعية
- مدينة رفح الصناعية
- الجمعيات الصناعية البلدية
- المناطق الصناعية الحدودية
- المنطق الصناعية المشتركة

المدن والمناطق الصناعية في فلسطين

في سياق الجهود التي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل دعم وتطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني اهتمت بإنشاء المدن والمناطق الصناعية لما تلعبه هذه المدن من دور كبير في زيادة الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل وما يترتب عن ذلك من ارتفاع

مستوى المعيشة وتشجيع البحث العلمي من أجل التطوير والتنمية ولتحقيق ذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية التي تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها وفقاً لأحكام القانون. وتعتبر الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية النافذة الاستثمارية في المدن والمناطق الصناعية

: القوانين والتشريعات المتعلقة بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة

وقد صدر هذا القانون في ١٩٩٨/١١/٢ الموافق ١٣/رجب/١٤١٩هـ وجاء هذا القانون في ١٢ فصلاً

: الفصل الأول : وجاء في ٤ مواد

: وقد تناولت المادة الأولى مجموعة من التعاريف للعبارات التالية

الوزير - الوزارة - الهيئة - مجلس الإدارة - مقدم الطلب - المدينة الصناعية - المنطقة الصناعية الحرة - مشروع تصنيع - المشروع المرخص - شهادة المنطقة الصناعية الحرة - المطور - عقد الامتياز - قرار الترخيص - النافذة الاستثمارية

: أما المادة الثانية فكانت حول انتشار الهيئة العامة للمدن الصناعية المناطق الصناعية الحرة

أما المواد ٣، ٤ فكانتا حول صفة الهيئة ومقرها

الفصل الثاني: حول أهداف ومهام الهيئة وجاء في مادة واحدة هي المادة ٥

الفصل الثالث: حول مجلس إدارة الهيئة وجاء في ٩ مواد حول عضوية مجلس إدارة الهيئة

وصلاحيات مجلس الإدارة ومدير الهيئة العامة

الفصل الرابع: حول المالية وجاء في ٣ مواد تكوين الموارد المالية للهيئة وتوزيعها وتنظيم حسابات الهيئة

الفصل الخامس: حول إنشاء المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وجاء هذا الفصل في ٤ مواد جميعها حول ال* وانتشار المدن والمناطق الصناعية

الفصل السادس: حول تطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وتشغيلها وجاء هذا الفصل في ٨ مواد تناولت إجراءات تطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية والشروط المحددة لذلك

الفصل السابع: حول الإجراءات داخل المنطقة الصناعية الحرة وجاء هذا الفصل في ٥ مواد

الفصل الثامن : حول قواعد إدخال البضائع وإخراجها في المنطقة الصناعية الحرة وقد جاء هذا الفصل في ٧ مواد

الفصل التاسع : حول حقوق وواجبات المشاريع المرخصة وجاء هذا الفصل في ٣ مواد

الفصل العاشر : حول التعامل بالنقد الأجنبي وجاء في ٣ مواد

الفصل الحادي عشر : العقوبات وجاء في مادتين

الفصل الثاني عشر : أحكام ختامية وجاء في ٤ مواد

المدن والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين



المدن الصناعية في الضفة الغربية

: أ. مدينة نابلس الصناعية

الموقع: تقع فوق * مرتفع ٧٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، بين بلدات بيتا وقبلان ووا* وتبعد ٤ كليومترات عن مفرق زعتره باتجاه الأغوار و ١٢ كليومتر عن مدينة نابلس و ٣٥ كليومتر عن جسر * والحدود مع الأردن و ٦٠ كليومتر عن تل أبيب ومثلها عن القدس و ١٢٠ كليومتر عن غزة.

ويخدم المشروع محافظات نابلس ورام الله وشمال الأغوار

مساحة المشروع: ١٢٣٢ دونماً مقسمة إلى ثلاث مرال على مدى ٦ سنوات بواقع عامين لكل مرحلة

الجهة الممولة: إيطاليا+ بنك الاستثمار الأوروبي

: الصناعات التي سيتم الاستثمار فيها

الصناعات الغذائية- الملابس والنسيج- الأحذية- الجلود- الطباعة والنشر- الصناعات الكيماوية- الورق- صناعة اللدائن- الصناعات عالية التقنية
ومن أجل الحفاظ على البنى تم منع بعض الصناعات مثل صناعة الملابس- جلتخ الحجر والرخام- صناعة دباعة الجلود- صناعة طلي المعادن

تم التخطيط لإقامة منشآت لخدمة المدينة الصناعية على مساحة ١٥ دونماً تضم مكاتب إدارية للشركات والبنوك وشركات التأمين والشحن والتخليص والبريد والإطفائية وعيادة الطوارئ ومسجد ومقهى وسوبر ماركت ومحطة وقود ومحلات خدمات صناعية ومكتب أمن ومعرض وفندق صغير

: البنية التحتية: شبكات مياه صممت بطول ٣٧٥/٤ متر وعدد ٢ خزانات احتياطية للمياه

شبكة صرف صحي ومحطة معالجة المياه العادمة -

خطين كهربائيين يحمل كل خط ٣٣ كيلو فولت -

هواتف وتقدر بحوالي ٨٠٠ خط -

: وتقدم وزارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية بالآتي

استكمال عملية انتشار الشركة المطورة/ المشغلة ومنحها التراخيص والموافقات اللازمة -

استكمال عملية مسح اراضي المنطقة وفق قانون الاستهلاك المعدل -

- استكمال عملية استهلاك الأراضي للمرحلة الأولى -
- استكمال الدراسات والتصاميم والمخططات التفصيلية للمشروع -
- البدء في تنفيذ الأعمال * وتسوية الأراضي الخاصة بالمرحلة الأولى -

ب. منطقة جنين الصناعية

: الموقع

: المساحة

: الصناعات التي سيتم الاستثمار فيها

الجهة الممولة: ألمانيا

و * هيئة المدن الصناعية بالتنسيق مع وزارة الصناعة

استكمال إجراءات منح الشركة المطورة لمنطقة جنين الصناعية -

بدء العمل بتنفيذ أعمال البنية التحتية الخارجية الخاصة بالمنطقة وهي بتحويل من الحكومة الألمانية -

بدء تنفيذ المرحلة الأولى من المنطقة بما فيها الموقع الإداري للشركة ومصانع المرحلة الأولى

الجاهزة -

إقامة موقع لعمليات الهيئة على المنطقة -

ج. مدينة طولكرم الصناعية

: الموقع

: المساحة

: الصناعات التي سيتم الاستثمار منها

الجهة الممولة: VSAID

: وتقوم الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية بالتنسيق مع وزارة الصناعة بالتالي

استكمال دراسة الجدوى الخاصة بالمنطقة بما فيها الدراسة * وإعداد المخطط العام لها -

إعداد المخطط التفصيلي للمرحلة الأولى الخاصة بالمنطقة والبدء في تنفيذ هذه المرحلة بتمويل من

- USAID

إقامة موقع لعمليات الهيئة على المنطقة المباشرة أعمالها -

د. مدينة قلقيلية الصناعية

: الموقع

: المساحة

: الصناعات التي سيتم الاستثمار منها

: الجهة الممولة

هـ. مدينة أريحا الصناعية

: الموقع

: المساحة

٥٨٢١٨٨

: الصناعات التي سيتم الاستثمار منها

: الجهة الممولة

: وتقوم الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة بالتنسيق مع وزارة الصحة بالتالي

القيام بتحديد وتخصيص الأرض المناسبة للمشروع -

إعداد دراسة جدوى مبدئية حول البنية التحتية اللازمة -

العمل على إيجاد منطقة استراتيجية تكون قريبة من البحر الميت لإقامة صناعات تتمكن من استغلال

ثروات البحر الميت -

: و. مدينة ترقويا الصناعية

: الموقع

: المساحة

: الصناعات التي سيتم الاستثمار فيها

: الجهة الممولة

: وتقوم الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة. بالتالي

استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية الكاملة للمنطقة -

استكمال إجراءات تحديد الأرض الخاصة بالمنطقة وإيجاد مشكلة تحويلها إلى مناطق A أو B -

استكمال إجراءات تشكيل الشركة المطورة المشغلة وحصولها على التراخيص اللازمة -

الاتفاق مع جهات مانحة لتمويل عناصر البنية التحتية الخارجية للمشروع -

*An-Najah National University
Faculty of Higher Studies*

*Distribution and Planning of Industrial
Areas in the Cities of Northern
Palestinian Bank*

*By
Abdel Rahim Mahmoud Hasan*

*Advisor
Dr. Aziz Dwek*

*In Partial Fulfillment of Requirements for the
Degree of Master of Education Urban Planning*

Nablus- 2003-1424

Abstract

Distribution and Planning of Industrial Areas in the Cities of Northern Palestinian Bank

This thesis is different from the previous studies by the database that it relied on. This database has been obtained directly from the field and from the official parties of the Palestinian National Authority. This database is related to the industrial sector in the towns of the Northern Palestinian Districts of the West Bank regarding their development and the available components of industry, their contribution in employment, production and commerce. It is also related to the obstacles and problems facing the industrial establishments. This thesis has added a number of indicators about the reality of the industrial establishments in the towns of the northern Palestinian districts of the West Bank.

The present study is considered the first of its kind in Palestine because it has covered four towns: Nablus, Jenin, Tulkarm and Qalqilia. It is also a complementary of the previous research carried out by other researchers including the study of Iyad Ahmad (1999) about the determinants of choosing the industrial locus in the Tulkarm District, and the study of Mustafa Ghanem (1997) about industry in the Jenin District.

The study contains comparisons of various independent variables including the locus, the type of industry, and the size of labor, factory ownership, district and their impact upon the locus. Variance relationships among these variables were analyzed by using the SPSS statistic analysis program.

It is expected that the findings of this study will give a clear image about the industrial establishments in this respect to the Palestinian Ministry of Industry and Commerce. In this way, it will supply the various ministries with feedback about this reality in order to identify and reinforce the points of strength and to find out the points of weakness so that a corrective program could drawn up to treat them.

The study seeks to achieve the following aims:

1. To recognize the determinants of the geographical distribution of the industrial establishments in the northern Palestinian towns of the West Bank.
2. To recognize the reality of manufacturing in the northern Palestinian towns of the West Bank regarding:
 - Locus and the reason of choosing this locus,
 - Raw materials,
 - Marketing,

- Available services, and
 - Workers in factories
3. To carry out comparisons in the reality of the industrial establishments in the northern Palestinian towns of the West Bank according to the following variables:
- Type of industry: (foods, smithery, carpentry, aluminum, clothes, construction industries),
 - Size of workers: (fewer than 10), (21-30), (more than 30),
 - Factory ownership,
 - Town (Nablus, Jenin, Tulkarm, Qalqilia), and
 - Others.

The methodology of this study relied on three major axes:

First Axis: general and theoretical framework of the study, reviewing of concepts and theories related to industrial zones, their distribution and planning, reviewing some previous literature related to the subject of the study.

Second Axis: Informational framework about the development of industry in Palestine, and the factors affecting the choice of the industrial locus in the main towns.

Third Axis: Analytical and evaluative framework through analyzing the factors affecting the selection of the industrial locations, the problem facing them, and reaching findings and recommendations.

The study reached in the following results:

- The most important factor affecting the selection of the factory location in the northern Palestinian towns of the West Bank has come in consistence with the findings of the study of Iyad Ahmad Abdul-Hadi (1999) and the study of Al-Hamadani (1991) which showed that the market variable is the most important factor in economic settlement.

- The highest ownership of factories is individual ownership (73.08%), and the lowest ownership is public stock (3.04%).

- The study findings and analysis showed that the majority of factories in the sample included factories where fewer than 10 workers work (36.3%), followed by workers where (11-20)

workers work (32.5%). This finding indicates the small sizes of the factories in the study population.

- The factor that has the greatest effect upon the location selection of the industrial establishments is the market variable.
- The study showed that the private ownership of the industrial establishments is very high (73.8%) in comparison with the public ownership (3.04%).
- The greatest problems that face manufacturing at the factories of the northern Palestinian towns of the West Bank are: border closure and lack of raw materials which might be attributed to Al-Aqsa Uprising and the closure policy adopted by the occupation authorities.
- The most available services at factories are: water, followed by electricity and finally sewage.
- There are differences in the sources of raw materials, the problems of obtaining raw materials, and marketing problems among the towns of various districts. Nablus suffers from the highest percentage of problems related to raw materials (78.0%), obtaining raw materials (88.2%), and marketing of factory products (88.6%). This may be attributed to the fact that Nablus contains the largest industrial collection of the northern Palestinian towns of the West Bank (Abu-Shukur and Saleh Alawneh 1991) in addition to its distant location from the Green Line, the severe closure policy adopted by the occupation since the breakout of Al-Aqsa Uprising, the economic blockade, prohibition of importing raw materials, and exporting products.
- The greatest problem in marketing factory products is in construction industries (92.1%).